مجازر الأرمن

جرائم ضد الإنسانية

موسى برنس

نقله إلى العربية د. آكوب أوقجيان

منشورات جمعية كيليكيا الثقافية
بمناسبة الذكرى الـ 75 لقيام مؤسسة كيليكيا التربوية
حلب 1996

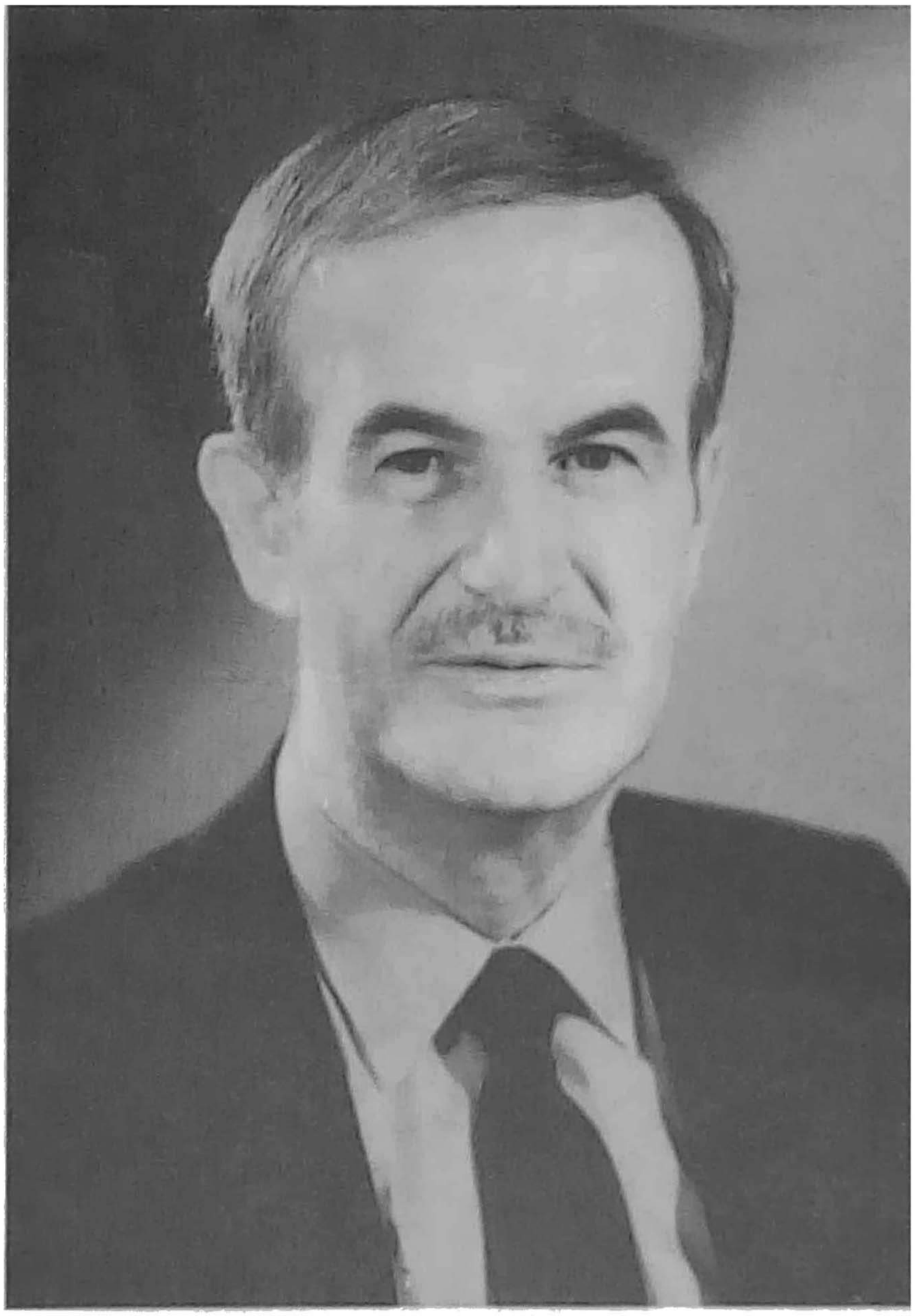

إن الشعوب بطبيعتها محبّة للسلام

من أقوال سيادة الرئيس المناضل حافظ الأسد

مجازر الأرمن

جرائم ضد الإنسانية

موسى برنس

بالتعاون مع

ماري برنس

نقله إلي العربية

الدكتور آكوب أوقجيان

منشورات جمعية كيليكيا الثقافية

بمناسبة الذكرى الـ 75 لقيام مؤسسة كيليكيا التربوية

حلب 1996

منشورات جمعية كيليكيا الثقافية

بمناسبة الذكرى الـ 75 لقيام مؤسسة كيليكيا التربوية

حلب 1996

التنفيذ الطباعي

شعاع للنشر والعلوم

الطبعة الأولى 1997

جميع الحقوق محفوظة للمترجم

الفرنسيسكان فاكس : 244229 (21) 00963

ص ب 7875

سورية . حلب

غلاف طبعة الترجمة الأرمنية

ՄՈՒՍԱ ՓՐԷՆՍ

Վոճակցությամբ՝

ՄԱՐՏԻՆԻ Մ. ՓՐԻՆՍԻ

ՀԱՅԱՍՊԱՆՈՒԹԻՒՆԸ

ՄԱՐԴԿՈՒԹԵԱՆ ԴԷՄ ԳՈՐԾՈՒԱԾ ՈՃԻՐՆԵՐՈՒ ԾԻՐԷՆ ՆԵՐՍ

Հայերէն թարգմանութիւն՝

ՆՐՈՒԱՆԴ Տ. ԴԱՐԱՃԵԱՆԻ

«ՀԱՅ ՊԱՅԲԱՐ» ՄԱՏՆՆԱՇԱՐ «ԱՐԱՐԱՏ» ՕՐԱԹԵՐԹԻ
Պէյրութ, 1987

إهداء

بكلّ حب وتقدير
أقدّم هذا الكتاب
إلى مدرسة كيليكيا في حلب
بمناسبة الذكرى الـ 75 لتأسيسها.

الدكتور
آكوب أوقجيان

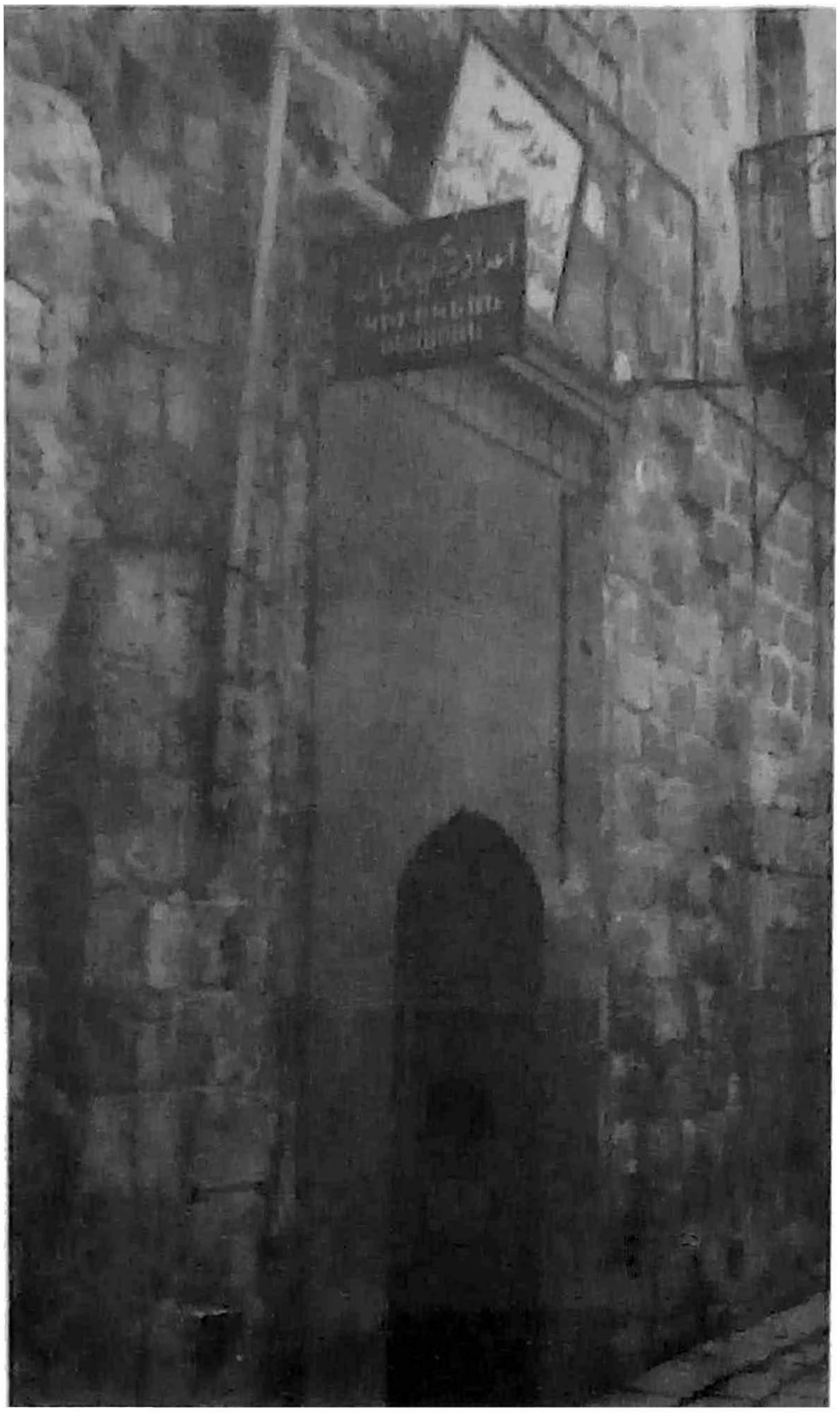

مدرسة كيليكيا . حلب عام 1996

شكر

أتقدم بالشكر الجزيل إلى كلٌ من:

ـ الهيئة العليا المسؤولة عن مؤسسة كيليكيا [1] التربوية، لتبنّيها مشروع هذا الكتاب.

ـ الدكتور الياس هداية الاختصاصي في علوم اللغة والأدب على مراجعته نصّ الكتاب العربي مراجعة لغوية.

ـ نيافة المطران بطرس مراياتي ـ راعي أبرشية حلب للأرمن الكاثوليك على تكرّمه بتقديم هذا الكتاب إلى القارئ العربي.

مقدمة الترجمة الأرمنية

دُعي الحقوقي موسى برنس إلى باريس عام 1965 لحضور " المؤتمر العالمي الثاني لمنع حدوث الجرائم". فتقدّم إلى المؤتمر بموضوع عن "المجازر الأرمنية" التي نفذتها " تركيا الفتاة " عام 1915، وهي ما تزال مستمرة إلى يومنا هذا بمختلف الأسلحة الظاهرة والخفية، وإنها لن تتوقف، بل ستظل مستمرة مادام الأرمن لم ينالوا حقوقهم العادلة.

وضع الحقوقي موسى برنس المجازر الأرمنية في **عداد الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية**، معتبراً إياها أول جريمة جماعية ضد شعب بكامله تقشعر لها الأبدان.

وقد كتب خصوصاً لهذه المناسبة باللغة الفرنسية دراسة مطولة تمثل إدانة حقيقة مبنية على وثائق مصدّقة تقدّم بها إلى المؤتمر.

ونحن اليوم بعد عشرين عاماً نقدّم للقارئ الأرمني ترجمة تلك الدراسة المعنونة بـ " مجازر الأرمن " جريمة بقيت بلا عقاب وذلك لأنها لم تفقد أهميتها المعاصرة، بل زادت حدّةً مظهرة عدالة القضية الأرمنية، وعدم إمكان تجاوز واقعيتها، وبخاصةً أن الأتراك يسعون اليوم إلى نكران الحقائق التاريخية وتحريفها مستخدمين لذلك عقولاً مأجورة تحقق مآربهم المزيّفة.

المترجم: يرفانت د. كراجيان

بيروت 1987

مقدمة الترجمة العربية

لهذا الكتاب الذي نضعه بين يدي القارئ العربي أهمية عالمية وعربية، إضافة ـ طبعاً ـ إلى أهميته الأرمنية.

تتجلى الأهمية العالمية في كون البحث يقوم أساساً على فكرة إنسانية شاملة تحارب سلمياً ضد المجازر البشرية معتمدة على المقولة التالية:

لا يمكن لأي شعب من الشعوب
أن يعيش بسلام وأمان
مادام على الأرض شعب آخر
يعاني من ظلم أخيه الإنسان

وإن هذا البحث قد طرح باللغة الفرنسية على المستوى الدولي في "المؤتمر الثاني لمنع حدوث الجرائم " في باريس عام 1965. وهذا ما يشير بوضوح إلى أهمية هذه الدراسة على اعتبارها علاجاً وقائياً ضد المجازر البشرية لضمان عدم تكرارها .

أما الأهمية العربية فإنها تتجلى ـ كما يؤكد البحث ـ في أن العرب عانوا من المجازر وعمليات الإبادة كثيراً، وجرى ذلك على يد الجلادين الذين عانى منهم الشعب الأرمني، وفي مقدمة هؤلاء المجرمين جمال باشا السفاح، فقد ترك هو وأمثاله من "الباشوات" بصماتِ إجرامهم على صفحات التاريخ العربي الحديث التي تحدثنا عن تجويع جبل لبنان ومشانق السادس من أيار في سورية ولبنان عام 1916 وغيرهما من الفظائع التي لا تنساها الذاكرة العربية.

وهنا لابد من ذكر القضية الفلسطينية فهي جرح كبير ما يزال نازفاً حتى يومنا هذا. لقد ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني أبشع صور الإبادة والتهجير. وإن الصهيونية هي منفذة هذه الجرائم. وليست الصهيونية إلا حليفة الطورانية ـ منفذة الجرائم المعروفة ضد العرب والأرمن على حدّ سواء. ولعل معاهدة التعاون العسكري بين إسرائيل وتركيا التي عقدت أخيرا هي الدليل الجديد على الشراكة بين الحليفتين القديمتين ـ الصهيونية والطورانية.

ويجدر بنا أن نلفت الانتباه إلى أهمية هذا الكتاب بالنسبة للأرمن ـ رغم كثرة ما كُتب عن المذابح التي ارتكبها الأتراك ضدهم. ومن ذلك أمران : الأول هوأن الكاتب ليس أرمنياً، بل عربياً لبنانياً، وأنه مفكر حقوقي ورجل قانون دولي، والثاني هوأنه قد تمكّن بعد صبر ومثابرة من طرح القضية الأرمنية في إطارها الإنساني العالمي على المحافل الدولية، معتبراً أنّ الجرائم ضد الأرمن، أوغيرهم كالفلسطينيين مثلا، جرائم ضد الإنسانية برمتها.

هذه الأهمية العالمية والعربية والأرمنية هي التي دفعتنا إلى ترجمة هذا الكتاب لتقديمه إلى القارئ العربي، وذلك بمناسبة الذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس مدرسة كيليكيا في حلب عام 1921.

إننا قد ترجمنا النص من الأرمينية، علماً بأن النص الأصلي قد كتَبه باللغة الفرنسية الحقوقي الدولي موسى برنس العربي اللبناني، وقدّمه إلى المؤتمر العالمي الثاني لمنع حدوث الجرائم ـ كما ذكرنا. أمّا الترجمة من الفرنسية إلى الأرمنية فقد قام بها لباحث والمترجم الأرمني يروانت كراجيان، وطبع في دار صحيفة آرارات في بيروت عام 1987. وفي ترجمة النص إلى العربية اعتمدنا على الطبعة الأرمنية المذكورة.

وممّا أضفناه إلى الترجمة ـ مع الحفاظ على الأمانة العلمية ـ خدمةً للموضـوع وللقارئ هوما يلي:

1 ـ فهرسة الكتاب وتقسيمه إلى فصول وفقرات

2 ـ وضع عناوين للفصول وللفقرات

3 ـ إضافة المصطلحـات الأجنبيـة بـالحروف اللاتينيـة توخيـاً للدقـة ومنعـاً للالتباس وسوء الفهم

4 ـ تذييل الكتاب بملحق شرحنا فيه أهم المفاهيم والأعلام الواردة في النص، لتسهيل عملية التلقي على القارئ . وقد اعتمدنا في الشروح على الموسـوعة الأرمنية.

ختاماً، أملي أن أكون قد وُفّقـت في تقديـم شـيء مـن واجبـي الوطنـي والقومي والإنساني.

وخير ما أختم به هذه المقدمة المتواضعة هو:

نشيد مدرستي كيليكيا، وقد ترجمتـه ترجمـة مسـتعيناً بـالدكتور الشـاعر الياس هداية راعيت فيها المعنى والوزن معاً، حتى يغنى في آن واحد باللغتين الأرمنية والعربية، وليكون ذلك مثالاً حيّاً على المثاقفة بين الشعبين العريقـين ـ الأرمن والعرب.

ومقطع شعري مترجم عن التركية للشاعر العالمي ناظم حكمت.

نشيد
كيليكيا بالأرمنية

ՔԱՅԼԵՐԳ ԿԻԼԻԿԵԱՆԻ ՍԱՆԵՐՈՒՆ

Խօսք՝ Համլեակ Տօլպագեան
Երաժշտութիւն՝ Գէորգ Նալպանտեան

Այս յարկին տակ նուիրական
Կու գանք զինուիլ խանդով ուսման
Լոյսով պայծառ կամքով հաստատ
Կեանքի կռուին ըլլանք պատրաստ:

Օ՛ն, հաւաքուի՛նք սանե՛ր համայն՝
Մեր դպրոցին շուրջ Կիլիկեան:

Գրկիդ մէջ սուրբ անապական,
Սորվեցո՛ւր մեզ, Հա՛յր պատուական
Ըլլալ պաշտպան ճշմարիտին,
Այն է բարւոյն գեղեցիկին:

Օ՛ն.....:

Օ՛ն, միշտ յառա՛ջ նետուինք խիզախ,
Դէպ աշխատանք, դէպի թիրախ.
Ընթացքին հետ մեր յաղթական
Թո՛ղ անհետին խութերն համայն:

Օ՛ն.....:

نشيد
مدرسة كيليكيا

1 - يـا مدرسـتي يـــا كيليكيـــا
علّمينـــــا ســـــلحّينا
وامنحينـــا النـــور الهـــادي
في وغـــى الدنيـــا يقينـــا

هيـــا يـــا طـــلاب هيـــا
نجتمـــع حـــول كيليكيـــا

2 - أنـــت يـــا أمّـــي العظيمـــة
للحيـــــاة هيّئينـــــا
واجعلينـــا أهـــل صـــدق
كـــلّ خـــير حارســـيناً

هيـــا يـــا طـــلاب هيـــا
نجتمـــع حـــول كيليكيـــا

3 - هيـــا ننهـــض حازمينـــا
بالأمـــاني حالمينـــا
فانتصـــار الحـــقّ يمحـــو
كـــلّ صعـــبٍ قـــد لقينـــا

هيـــا يـــا طـــلاب هيـــا
نجتمـــع حـــول كيليكيـــا

كلمات
همایاك دولباكيان

ألحان
كيفورك نالبنديان

أبيات للشاعر التركي العالمي
ناظم حكمت

وتضيء مصابيح " كرابيت "

البقّال الأرمني

وما انطفأت في نفسه

ذكرى قتل أبيه

على جبل الأكراد

وهويحبّك

ويقدّر فيك

أنّك لم تَعْفُ

عمّن وصموا بالعار

جبين الشعب التركيّ ،

مقطع من قصيدة " نزهة المساء "
في ديوان " أغنيات المنفى"

ترجمة محمد البخاري ـ طبعة الهيئة
المصرية العامة للتأليف والنشر عام 1971

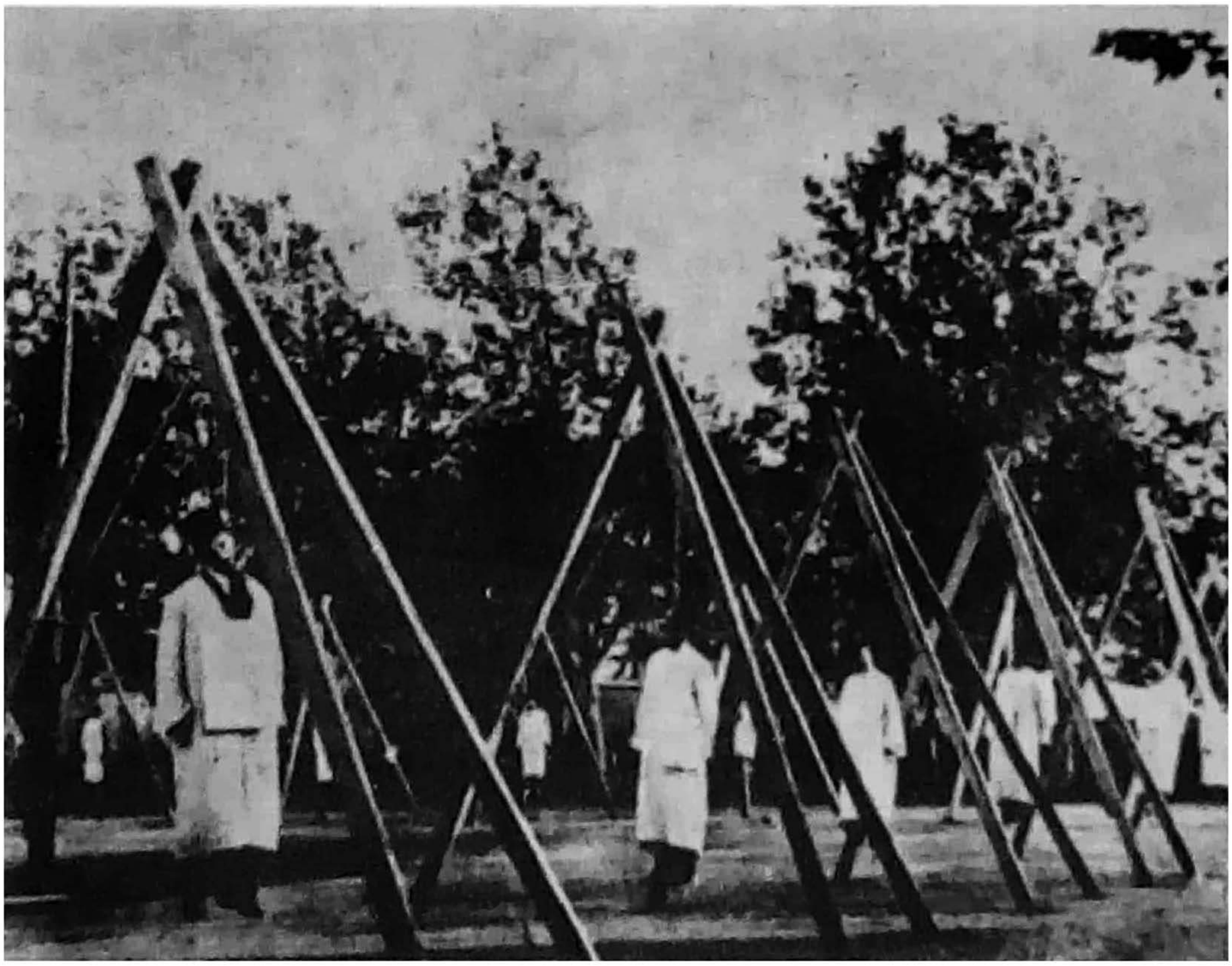

أرمن مشنوقون وجلادوهم الأتراك . عام 1915 . استنبول

تقديم
نيافة الحبر الجليل
المطران بطرس مراياتي

أيضاً كتابٌ جديد عن مجازر الأرمن. لماذا؟

نعم كتـابٌ آخَـر ولـن يكـون الأخـير، مـا دامـت الجريمـة النكـراء التـي ارتكبها العثمانيون في حقّ الأرمن بلاعقاب. وما دامت دماء مئات الألـوف من الأبرياء الذين سيقوا إلى الموت تصرخ إلى السماء.

كتابٌ جديد يعيد إلى التاريخ ذاكرة الماضي الأسود، فيحكي قصة شعبنا الأرمني الذي اقتلعوه من موطنـه في العـام 1915، ونهبـوا أملاكـه، ودمّـروا أوابد الفن والحضارة في دياره، وساقوه على طريق التهجير لإبادته وتصفيتـه بالقتل الشامل وفق تخطيط مدبَّر مع سابق الإصرار. إنها جريمة المجزرة التـي لا تعلو عليها جريمة.

كتابٌ جديد يحمل طابعاً علمياً أكاديمياً، ولكنـه في الوقـت نفسـه عمـلٌ إنساني وجداني يشرح للناس ما يجهلونه من المأساة التي حلّت بشعبٍ آمن، ويكشف الحجاب عن بعض المسؤولين الذين يتجاهلون المذابـح ويتحاشـون عرضها على منبر العدالة الدولي، لمآرب غير شرعية مرتكبين إجحافاً كبـيراً بحق الأرمن وبقضيتهم. ولكن الجريمة التي ارتكبهـا العثمـانيون ليسـت ضـد

الأرمن فحسب، إنما هي جريمةٌ ضد الإنسانية أيضاً. والجرائم ضد الإنسانية، عُرفاً، لا تمحى بتقادم الزمن.

أما الجديد في هذا الكتاب فهو مؤلّفه العربي اللبناني الذي لا يمتّ إلى الأرمن بصلة. إنما وضع كتابه بصفته حقوقيا شارك في مؤتمر عالمي للوقاية من حدوث الجرائم، وبصفته إنساناً مؤمناً بالحق وبالعدالة. إنه يؤكد: " لا يحق لأي منا السكوت في الوقت الذي يتحتّم عليه الكلام، لأن ذلك يعني المشاركة في الجريمة."

لذلك جاءت دراسته موضوعية دون انحياز، ونزيهة دون مآرب قومية، ووجدانية دون ضغينة. ولم يتعامل مع القضية إلا محبّة للتاريخ وسعياً وراء الحقّ. فلا عجب إذا وجدناه يقف محامياً عن الضحايا الأرمن، ويفضل أن يكون بين صفوف القضاة ليحكم بالعدل ضد من أرادوا، بعد المجزرة، تصفية الحسابات وتبرئة المجرمين، مطالباً بالاعتراف بالحقوق المغتصبة والجرائم المرتكبة وبالتعويض العادل لأنّ الحق لا يموت ما دام وراءه مطالب.

إن المؤلف يسعى بشكل علمي أكاديمي، مستنداً إلى الوثائق والمراجع والشهادات، إلى إبراز الحقيقة التالية للوقاية من المجازر: كل مجزرة تبقى بلا عقاب تشجّع الأفراد والدول على ارتكاب مجزرة مماثلة. وكل مجرم تبرّأ ساحته أو يطوى ملفّه، يظهر مجدداً على مسرح التاريخ في زيّ آخر واسم جديد ومنطقة مختلفة، فيعود إلى تدبير القتل الجماعي بلا رادع، قناعةً منه

بأنّ الذين سبقوه على طريق الجريمة لم ينالوا أيّ عقاب. ويتّخذ المؤلّف من المجازر التي ارتُكبتْ في حق الأرمن أمثولة فيعتبرها صفارة إنذار أُطلقتْ في بداية هذا القرن لم يسمعها المجتمع الدولي، فلا عجب إذا ارتُكبتْ ولا تزال تُرتكب جرائم ضد الإنسانية حتى يومنا هذا.

ومن هذه الجرائم الحديثة تلك المجازر التي يرتكبها الإسرائيليون الصهاينة في حقّ الشعب العربي الفلسطيني. ولّما كانت الأساليب هي نفسها في سلخ السكان الآمنين من أوطانهم والاستيلاء على أملاكهم وإبادتهم بسلاح القتل الجماعي، فقد سقطت الأقنعة وتبيّن أن وراء تدبير مجازر الأرمن كان الأتراك من أصل يهودي الذين خلقوا المبرّرات وشوّهوا الحقائق أمام الرأي العام، وتواطأت الدول الغربية معهم ولم تردعهم بسبب مطامعها السياسية ومآربها الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط ضمن حدود السلطنة العثمانية، واكتفت بالمعونات الخيرية والمساعدات الإنسانية وبعض التصريحات الفردية لذرّ الرماد في العيون. وفي نهاية هذا القرن يُعاد "السيناريو" نفسه تجاه الشعب الفلسطيني وتأتي الاتفاقية التركية ــ الإسرائيلية العسكرية في وجه الدولة العربية لتؤكد صحة هذا الاتهام.

منذ القهر العثماني وحتى الطغيان الإسرائيلي، ومنذ مجزرة بلدة "زيتون" وحتى سلخ لواء "اسكندرون"، ومنذ تدمير "كيليكيا" وحتى قصف "قانا"، لا يزال الأرمن والعرب في خندق واحد.

وحين كانت قوافل الأرمن المهجّرين تساق إلى صحراء دير الزور لإبادتها، كان الشعب السوري الأشمّ يرفض الانقياد لأوامر الحكام العثمانيين، وينقذ الألوف من أولئك الأرمن المشرّدين ويفتح لهم بيوته وخيمه حيث وجدوا النجاة والأمان.

واليوم يقف شعبنا الأرمني وقفة الإكبار والعرفان بالجميل تجاه كلّ بلدٍ عربي فتح في ساعة المحنة والشدة ذراعيه لاستقباله ومنحه فرصة العيش الكريم. فلكلّ ضحيةٍ أرمنية نصبٌ تذكاري في سورية، وفي قلب كل أرمني نجا من الموت بفضل أخٍ عربي ذكرى طيبة ينقلها من جيل إلى جيل.

* * * * *

إن ما يلفت الانتباه في كتاب موسى برانس أنه لا يناقش موضوع مجازر الأرمن من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية فحسب، بل يتطرق في دراسته أيضاً إلى المبادئ الأخلاقية والقيم الدينية والتعاليم السماوية.

وربّ قائل يقول كيف يدّعي الأرمن بالمسيحية، دين التسامح والمحبة، وهم يكرهون الأتراك ويدعون إلى الانتقام ويزرعون الضغينة في نفوس أولادهم؟ ألم يعلّمهم السيد المسيح الصفح والعفو بقوله: " من لطمك على خدّك الأيمن فاعرض له الآخر" و "أحبّوا أعداءكم وصلوا من أجل مضطهديكم"؟.

لا شك في أن السيد المسيح دعانا إلى الغفران إذ قال: " إن لم تغفروا للناس لا يغفر لكم أبوكم السماوي زلاتكم". وطلب إلينا أن "نسامح من

يُخطئ الينا سبعين مرة سبع مرات" أي بلا نهاية. ولم يكتف بالكلام بل أعطانا المثل في مسامحة الأعداء، إذ صلى وهو على الصليب من أجل صالبيه: " اغفرْ لهم يا أبتِ، لأنهم لا يعلمون ماذا يفعلون".

إن منطق المحبة الذي نادى به المسيح يرفض الثأر والعنف، لأن الثأر يولّد الثأر، والعنف يزرع العنف. ولا سبيل إلى كسر هذا الطوق إلا بالمسامحة والمصالحة. فالعفو عند المقدرة شهامة.

ولكنّ المسامحة في عُرف المسيحية لا تنفي الحقيقة والعدالة.

المسامحة، أولاً، لا تعني نسيان ما حصل، فالتاريخ هو جزء من كيان الإنسان وتراث البشرية. إنّما المسامحة تعني قراءة الأحداث الغابرة قراءة جديدة، وتجاوز الزمن الماضي للسير قدماً نحو مستقبل أفضل. فلا بدّ للأفراد والشعوب من تنقية الذاكرة التاريخية واستنتاج العبر من الخبرات الأليمة كيلا تعود آفات الأمس إلى الظهور في عالم اليوم. هذا هو معنى قول المسيح للخاطئ: "اذهبْ ولا تعدْ بعد الآن إلى الخطيئة ".

المسامحة، ثانياً، لا تعني طمس الحقيقة وإنكار الشرّ الذي ارتُكب. إنما المسامحة تقتضي تقصّي الحقيقة والاعتراف بالإثم الذي تمّ. فالله عز وجلّ لا يمنح رحمته وعفوه إلا للتائب الذي يعترف بخطئه دون زيف أو رياء، كما اعترف الابن الضّال بقوله: " يا أبتِ، خطئت إلى السماء وإليك"، وأقرّ

العشّار بذنبه: " ارحمني اللّهم أنا الخاطئ". الله الذي هو مصدر الحقيقة، لا بل هو الحقيقة بالذات، لا يقبل أن نكذب على الحق.

والمسامحة، ثالثاً، لا تعني الاستكانة والذل والخنوع للظلم. إنّما المسامحة ترتكز على العدالة. والعدالة تفرض التكفير عن الذنب المُرتَكب والتعويض عن الخسائر ورفع الظلم. فالتوبة إلى الله وطلب المعذرة من القريب يتطلبان مبادرة عادلة في إعادة الحق إلى صاحبه. كما قال زكّا التائب في الإنجيل الشريف: " إذا كنتُ ظلمتُ أحداً شيئاً، أردّه عليه أربعة أضعاف".

هذه هي المسامحة الحق في المفهوم المسيحي، لا بل نذهب إلى أبعد من ذلك ونقول: المصالحة هي طريق السلام. ولمّا كنّا دعاة سلام كما يقول المسيح:"طوبى لفاعلي السلام" فإننا نريد السلام عن طريق المصالحة ونحن مستعدون لمنح العفو ولكن على أساس الحقّ والعدالة كما جاء في الكتاب المقدس:" الرحمة والحقّ تلاقيا، والعدالة والسلام تعانقا" و"يكون ثمر العدالة سلاماً.

واليكم هذا المقطع الرائع من رسالة القديس يعقوب الذي يلّخص ، المبادئ الأخلاقية المسيحية: " أما الحكمة التي تنزل من السماء فهي طاهرة أولاً، ثم مسالمةٌ حليمة سمحة ملؤها رحمة وثمار صالحة، لا محاباة فيها ولا رياء. ثمرة البرّ تُزرع في السلام للّذين يعملون للسلام".

* * * * *

لَما كان المؤتمر العالمي الثاني حول الوقاية من الجرائم قد أقيم في مدينة باريس في العام 1965، فقد قدّم المحامي موسى برانس محاضرته باللغة الفرنسية لتصل إلى أعلى المنابر السياسية والعدلية في العالم. ونُقلت هذه الدراسة إلى اللغة الأرمنية في العام 1987 بقلم يروانت كاراجيان، وها هي اليوم تنقل إلى اللغة العربية لتصل إلى القراء الناطقين بالضاد.

إنّها مبادرة رائدة من قبل جمعية كيليكيا الثقافية التي تحتفل هذا العام بالذكرى الخامسة والسبعين لقيام مؤسسة كيليكيا التربوية في حلب.

ويعود الفضل إلى الدكتور آكوب اوقجيان في ترجمة هذا الكتاب فجاء في الوقت المناسب ليملأ الفراغ في المكتبات العربية المحتاجة إلى مزيد من الكتب والدراسات حول مجازر الأرمن على يد العثمانيين التي تشكل جزءاً لا يتجزأ، لا بل بداية لتلك الجرائم التي نفذّها الحكّام العثمانيون في حقّ الأحرار العرب، فعلّقوا المشانق في ساحات دمشق وبيروت في السادس من أيار. الرابع والعشرون من نيسان والسادس من أيار تاريخان توأمان طبعا في سجل الزمان بأحرف من دم ومن نور، دم الشهداء ونور الحرية.

لقد نجح الدكتور اوقجيان في مسعاه، فمنْ يقرأ الكتاب لا يشعر بأنّه منقولٌ عن لغةٍ أجنبية، بل يرى فيه لغةً عربية متينة، وتعابير أدبية جزلة ومصطلحات علمية دقيقة. وجاء الإخراج الفني الرائع ليضفي على النص رونقاً وجمالاً. فالشكل الجذاب والمضمون المفيد هما ضمان نجاح الكتاب.

نتمنى أن ينال هذا الكتاب الإقبال المنتظر وأن يحظى بالاهتمام المرجو. فهو صرخةٌ جديدة في وجه الضمير العالمي تُطالب بالحقّ والعدالة. وكّلنا أمل بأن العالم العربي سيبقى السبّاق إلى دعم القضية الأرمنية والمطالبة برفع الضيم مهما كان مصدره.

ها إنّ القرن العشرين قد أوشك على الانتهاء، ولا تزال الجريمة الكبرى وصمةَ عارٍ على جبينه. هل سيأتي يوم يُغسل فيه هذا العار، فتُفتح صفحةٌ جديدة في تاريخ الشعوب؟

حلب في 14 كانون الثاني1997

المطران بطرس مراياتي

رئيس أساقفة حلب وتوابعها

للأرمن الكاثوليك

مقدمة

برقيتان :

أمر من طلعت باشا إلي حكام حلب

أبلغكم، بناءً على توصيات الاجتماع العام، بأن الحكومة قررت ما يلي: إبادة الأرمن في تركيا إبادة تامة..... يجب أن ينتهي وجودهم، مهما كانت الوسائل إجرامية. ويجب ألاّ تؤخذ المبررات ـ أية كانت ـ بعين الاعتبار، لا الجنس ولا السن ولا أية شفاعة أخرى.

وزير الداخلية

طلعت 1915 / 9 /16

أمر هتلر

أمرت وحدات الموت أن تبيد بدون شفقة ولا رحمة كل الرجال والنساء والأطفال المنتمين للعرق البولوني واللغة البولونية. بهذا الشكل وحده نستطيع الاستيلاء على ما نحتاج من أراضٍ. ختاماً، من منّا يذكر اليوم إبادة الأتراك للشعب الأرمني؟

أدولف هتلر 1939 / 8 / 22

أمام المآسي التي يعجز عن تصورها الخيال، والوحشيات التي لا توصف، والعذابات والإهانات اللامحدودة، وأمام القصة التي تبعث على الجنون ـ قصة أولئك الناجين الذين نفذوا بريشهم من المجزرة ـ مجزرة الشعوب، التي تمثل جريمة كبرى ضد الإنسانية، جريمة حدثت في أزمان مختلفة وأماكن مختلفة من العالم؛ أمام كل ذلك لابدّ للمرء أن يتساءل: "إلى أين تذهبين، أيتها الإنسانية؟" ولا بدّ له أن يتصور ويسمع الصدى الحي لصوته المتهدج، ذلك الصوت المعذب المتردّد على شفاه البشرية قائلاً: "هناك جرائم تخيف البشر، وهناك جرائم أخرى تخيفنا من حقيقة كوننا بشراً". هذه العبارات تذكرنا بقول ليون بلوم **Lion Blom** عن المجتمعات البشرية : " ما من دولة تستطيع الشعور بالحرية الفعلية، ما دامت هناك شعوب مسحوقة".

وهذا المبدأ لا يعرف الاستثناء. إنه بديهية لا تحتاج إلى شرح، وفيها تتجلى أسمى مظاهر التعايش والتسامح الإنساني، مهما تنوعت مضامينه وأشكال وجوده.

يقول الكتاب المقدس: "من لديهم آذان تسمع، فليُصغوا". يا ترى هل لدينا آذان كيلا نسمع بها ؟ وهل لدينا عيون كيلا نرى بها ؟ كلا، إننا لا نستطيع تصديق ذلك إطلاقاً.

عندما سنحت لنا الفرصة من قَبْلُ، وذلك في المؤتمر الدولي الثاني لمنع حدوث الجرائم، تقدّمنا بموضوع " منع حدوث المجازر " ممّا دعانا إلى الغوص حتى بلوغ اللبّ في الجرائم غير الشرعية التي ارتكبت ضد الإنسانية، تلك " الجرائم الجماعية " نفذتها كائنات بشرية تطمح أن تسترد تسمية الإنسان التي مَسحتها بأفعالها،إذ إنها بالتأكيد فاقدة جوهرها ومعناها الإنساني. مثل هؤلاء الناس مهووسون بإبادة " كل شيء إنساني في ضحاياهم "، مهما اختلفت ظروف المكان والزمان على الأرض، ومن طبعهم أن يتمسكوا دائماً بحجج ومبررات لصالح الظالم وضد مصلحة المظلوم.

حان الوقت لنعود إلى رشدنا جماعياً وإنسانياً ونقبل بقِدم التاريخ وأزليته، ونقر بمصداقيته. واستناداً إلى ذلك، يجب أن نقبل برأي هنري بيروي **Henry Beroy**. صاحب الشهرة العالمية المتبني للمبدأ التالي: "السكوت، حين يأمرنا الواجب بالكلام، نذالة والكذب خيانة ". هذه المقولة سوف نكررها في حديثنا عن الجرائم التي لم يحاسب مرتكبوها، وتلك هي مجازر الأرمن ـ كما سبق لنا تسميتها. هذا الإجرام الجماعي المميز سيكون العلامة الموسيقية الدقيقة في سلم المجزرة، وهذه الحالة المرضية ستبقى بحاجة إلى مزيد من الدراسة، وهي حالة تتطلب المعالجة، وتحتل المرتبة الأولى في الجرائم الدموية المرتكبة بحق الإنسانية. وإن دراستنا المتواضعة هذه قد اخترناها نموذجاً لعلم الإجرام الجماعي كما يتجلى في وقتنا الراهن، هذا الوقت المتمدن النابض بالحياة. اخترناها عمداً لنجعل منها

قضية مركزية وبحثاً ذا مواصفات خاصة، لأنها حسب اعتقادنا تشتمل على مميزات منفردة تتسم بها جريمة المجزرة.

إن دراسة مجازر الأرمن ستتيح لنا حقل تجارب تكشف لنا سياسة المجزرة بكل خصوصياتها، لأنها تنزع القناع عن لا أخلاقيةٍ متسرطنة سيطر عليها الضياع، واتسمت بها الإنسانية منزلةً اللعنة على ذاتها بوعي أوبغير وعي منها.

سنحاول تحييد سم أفعى الجريمة، وذلك عن طريق معرفة مجازر الأرمن بشكل أفضل، ومن ثم النضال ضدها. لهذا سوف نسعى إلى كشف القناع عن المجازر الأرمنية، واعتبارها مرحلة جاءت بعدها مجازر لاحقة أكثر دموية، أدّت إلى صعود عدد كبير من زعماء النازية على أعواد المشانق بناءً على ما أصدرته بحقهم محاكمات نورنبرع الشهيرة، ناظرة إليهم بصفتهم أفراداً عاديين قتلة. وها هوذا أدولف هتلر يعترف اعترافاً صريحاً، وإنْ على طريقته الخاصة (كما رأينا في أمره إلى وحدات الموت ـ المترجم)، بأن منفذي مجازر الأرمن كانوا السبب في حدوث سلسلة جديدة من المجازر، وذلك لأن المجتمعات أهملت تحميلهم المسؤولية ومعاقبتهم.

هكذا، منذ اليوم الذي استلمت فيه شرف الدعوة إلى المؤتمَر الدولي لمنع حدوث الجرائم، وإلى يوم إصدار هذا العمل المتواضع (متفائلاً بشعار هذا المؤتمر) كان أمامي عدة أشهر. رغم ذلك فإنني حاولت إعطاء المجزرة

إطاراً زمنياً يسبق معاهدة سان ستيفانو[2] ويمتد إلى ما بعد معاهدة سيفر[3] . هذا التأطير الزمني مهم لأنه يتيح فرصة للآخرين حتى يتعمقوا في الموضوع المدروس، كما يساعدنا على تقديم عمل خيّر للبشرية. إننا نسعى صادقين للبقاء على الحياد في عملنا قدر المستطاع، ولا انحياز لدينا إلا لما يخدم المصالح البشرية. وإننا، من جهة ثانية، نعمل في سبيل تقديم الأفضل في بحثنا آملين ألا نغش أحداً ـ لا أنفسنا ولا الآخرين. بالضبط هذا هومأربنا دائماً.

إذا كنا قد اخترنا هذه الحالة المرضية التي تتطلب المعالجة أي المجازر الأرمنية وركزنا عليها، لكونها نموذجية، فإننا لم نتجاهل قطّ المجازر الأخرى، غير أننا أعرناها اهتماماً أقل. وآخر هذه الجرائم، حسب التسلسل التاريخي، هي المجازر التي ارتكبتها النازية، وإنها أكبر وأشهر ما عرفه التاريخ من جرائم. ومن حسن حظ الإنسان أنه شاهد مجرمي هذه المجازر يقفون أمام محكمة العدالة موقف المُدان والمعاقب والمفروض عليه دفع الغرامات والتعويضات المادية. والفضل في ذلك يعود إلى مقررات المحكمة المذكورة، وإلى موقف ألمانيا ما بعد النازية من الحرب.

إن مجازر الأرمن لم تحصل على مثل هذه الحقوق ولا على تلك المواساة. فهل اعتبرت جريمة المجازر ضد الأرمن غريبة عن الإنسانية ولا شأن لها بها ؟ هذا الاعتبار الخاطئ والإهمال اللاإنساني هما سبب تركيزنا على هذه المجزرة. إنها جريمة ذات مواصفات خاصة تستحق أن تكون محوراً لبحثنا.

وليس ما يدفعنا إلى ذلك صدفة، إنما الدافع رغبتنا في تحقيق العدالة من جهة أولى، وتأثرنا بالضغوط الموضوعية من جهة ثانية.

من واجب التاريخ، عندما تكون إبادة الشعوب ذات طابع إجرامي، أن يحدد مدى الإجرام فيها، وأن يثبته، وإنْ مضى على ذلك خمسون عاما.... ثمة أسباب مشروعة قضائياً ومنطقياً توجّه البحث، وإننا سوف نشرحها بتفصيل ودون انحياز إلا لما يدعوإليه الواجب والدفاع عن الحقيقة والحفاظ على المبادئ الإنسانية. هذا التحليل ينبع من طبيعة مجزرة الأرمن وخصوصيتها التي تُظهر مميزات أكثر من أية مجزرة أخرى حدثت على الأرض، إذ نجد فيها " مظاهر الاستمرارية " و" سبق الإصرار " الضرورية لدراسة وتحليل المجازر.

وبهذه المناسبة، نذكر بغصة عميقة وبتألم أقوال فريدجتوف نانسن[4] **Fredjtof Nansen** : " ما أسوأ حظ الشعب الأرمني الذي ارتبط بالسياسة الأوربية، وإنه لمن الأفضل له ألا يتردد اسمه أبداً على لسان أيٍّ من الدبلوماسيين الأوروبيين ". ياترى، ألا نرى هنا صدى لأقوال يهوذا الاسخريوطي بعد إخباره عن السيد المسيح؟ أضف إلى ذلك تصريحات رئيس جمهورية فرنسا بول دي شانيل **Paul de Chanel** حيث يقول عن "الشعب الضحية" الذي عاصره: " إن أكثر من مليون ونصف أرمني أيدوا

في مصيدة كبيرة . هذه الكارثة هي من أكبر الكوارث في التاريخ. وإننا ندينها أمام البشرية ".

دون أية تجاوزات، وباسم العلم لا السياسة، نأتي بعد نصف قرن، لنقدم بأدب وخشوع أمام الضحايا هذا العمل المتواضع، محاولين فيه دراسة هذه القضية لفضح جريمة المجزرة البشرية، ومنع حدوث مجازر بشرية لاحقة. وسوف نظهر مدى الارتباط بين مجازر الأرمن ومجازر النازية، وإن كان هذا أمر غير مرغوب فيه من قبل بعض السياسيين والمؤرخين... منحى دراستنا هو للوقاية من الجرائم الخاصة والعامة، مع البقاء في نطاق أهداف مؤتمر باريس.

نعتبر من الضروري ومن المفيد ألا تكون لدينا مصلحة ما، ولا كراهية ما لشعب معين، وألا يكون لدينا أي شيء آخر مما يمكن أن يديننا... ونحن نبرز المجزرة الأرمنية في المحافل الدولية، نبرزها بما لدينا من كتابات جاءت ثمرة سعي وبحث مستمرين. وإننا لسنا من الأرمن ولسنا محامي دفاع عنهم. ولكننا، لو كنا في هذه اللحظة جالسين مكان القاضي للقصاص من مرتكبي المجازر الأرمنية، لكُنّا سنرحب باستلام الدور بكل اندفاع وبكل فخر انطلاقاً من كوننا أحد المطالبين بالعدالة العامة وأحد المدافعين عن الحضارة، وبخاصة أن ذلك الكرسي القضائي بقي فارغاً منذ حدوث المجزرة حتى اليوم، ومما نأسف له هومعاهدة لوزان[5] فهي "شروط مفروضة" بالقوة "وتصفية للحسابات" و" تبرئة للمجرمين" و" تخاذل من

القانون أمام مرتكبي الجرائم". نحن ندين سياسة ذلك الحكم القضائي، ندينه أمام محكمة الإنسانية. وشكوانا هذه قد حظيت في شكلها العام بالاعتراف، حظيت به وإن كان ذلك أمراً لا يرغب فيه بعض علماء القانون ذوي المصالح الخاصة، حظيت به لأن عقارب ساعة الزمن تدور ـ كما في عملنا ـ لصالح العدالة والصدق والاعتراف بـ " الحقوق المغتصبة " ودفع التعويضات وعدم طمس ذلك. واجبنا تنبيه البشرية المتحضرة إلى جريمة تشكل ـ حسب غَيبونس **Guipons** ـ صفحة سوداء في التاريخ الحديث، جريمة بقيت دون عقاب بسبب السياسة الدولية ولعبة الكبار. إننا، بمناسبة انعقاد المؤتمر الدولي لمنع حدوث الجرائم، نقول: إذا كان تحالف الدول قد دفن القضية الأرمنية في بحيرة ليمان (بحيرة في جينف)، فإن فرانسيس دي بريسانسية **Fransis de Pressansé** قد كتب عنها قائلاً: " إن القضية الأرمنية كبيرة ورهيبة، وإنها إحدى قضايا الشرق المتعددة الوجوه...". وإن عملية الدفن قد تمت بفعل رفضهم التعويض العادل الواجب دفعه للناجين من طوفان المجزرة، وهذا هوما يراه السياسي المتمرس. تُرى، هل معنى ذلك أن الأمم المتحدة ستفعل الشيء نفسه؟ ألا نأمل منها موقفاً أفضل تجاه المجازر الأرمنية، موقفاً يتلاءم مع مواد ميثاقها النضالي؟

بناءً عليه، سنقسّم كتابنا إلى ثلاثة فصول مختلفة الطول.الفصل الأول منها خاص بالمجازر ضد البشرية. وفيه سوف نقدم تعريفاً بتلك المجازر وبتاريخها، وسندقق في أسبابها ودوافعها ومحركاتها المختلفة، وكل ذلك

سيأتي معتمداً على المعطيات الإتنية **Ethnic** والجغرافية والسياسية وعلم الأمراض النفسية من جهة والنفسية الاجتماعية من جهة ثانية، إضافة إلى المعطيات الثقافية والدينية. وسوف نركّز اهتمامنا على الجوانب القضائية والإجرامية في ما سنعرضه، ملتفتين إلى المتغيرات الإيجابية والسلبية معاً.

وفي الفصل الثاني، وهوالجزء المهم من الكتاب، سوف نتفحص حالة تستدعي العلاج، ألا وهي المجزرة الأرمنية التي ارتُكبت ضد شعبٍ ذهب ضحية السياسة الغاشمة الجاهلة تجاه الشرق، كما وصفها الكاتب هيبيس **Heppes**. سمّيناها المجزرة الأرمنية ونحن لا نعلم قبل التسمية هذه فيما إذا كان هذا المصير مقدّراً على الشعب الأرمني. بعدئذ سنقوم بدراسة المجزرة هذه دراسة دقيقة ومطولة كما جرت في ظل الحكومات التركية الثلاث المتعاقبة ـ وهي: الملكية (السلطانية)، الدكتاتورية، والجمهورية، أي: السلطان عبد الحميد وتركيا الفتاة وبعدهما نظام كمال أتاتورك. وهنا سنسعى لتحديد المسؤوليات المختلفة: المباشرة وغير المباشرة، القضائية القانونية والأدبية الأخلاقية، الفردية والجماعية، الحكومية والشعبية. سنقوم بذلك حتى نتمكّن في النهاية من رصد عواقب المجزرة على الشعب الأرمني بشكل خاص وعلى الإنسانية بشكل عام. كل ذلك يظهر أن مجازر الأرمن هي بداية (سبب) للمجازر النازية. وسوف نكتفي بمقارنة المجازر التي ارتكبها كل من الأتراك والألمان. لنخلص من تلك المقارنة إلى النتيجة التالية: المجازر تلد المجازر. ومن الجدير بالذكر أن المظلوم اليوم قد يصبح

ظالماً في الغد. ولن نهمل دور الكنيسة وموقفها من المحرزة، بل سنذكره في حدود ما يتطلبه عملنا.

وفي الفصل الثاني أيضاً سوف نحدّد، بموضوعية وضمن إطار المحرزة، الجرائم التي ارتكبت ضد الإنسانية، راسمين مداها، مستعرضين المستمسكات ـ كالإدانات والمسؤوليات وأمور أخرى أثارتها محاكمات نورنبرغ ـ وهذا سيدفعنا إلى الحديث عن أخطاء الهيئات الآنفة الذكر وعدم شرعيتها وعن ضميرها القلق المعذب والمنحرف المنحاز. وسوف نتحدث قليلاً عن القنبلة الذرية والهيدروجينية، وبشكل موسع عن أسلحة الدمار الشامل، مؤكدين حاجة الإنسانية الماسة للتخلص من الأسلحة النووية.

أما موضوع الفصل الثالث ـ "منع حدوث المحازر البشرية" ـ فإننا سنتكلم فيه عن إيقاف استمرارية المحازر الأرمنية الباقية إلى الآن دون معاقبة مرتكبيها ودون تعويض للضحايا، سواء كان ذلك على مستوى الأفراد أوالشعوب، فما كان إنما هوظلم من واجب العدالة أن تحاكمه. بعد ذلك سيأتي دور الإشارة إلى مجريات محاكمات نورنبرغ. علماً بأن هذه المحاكمات جرت خلافاً لقوانين نورنبرغ وتوجهاتها الجديدة في تاريخ القضاء العالمي. وهذه المحاكمات قد تبيّنَ بعد عشرين عاما عدم مصداقيتها وانكشف انحيازها، مما أكّد أن وقايتها لمنع الجرائم لم تكن كافية. كما أننا

سوف نحاول في هذا الفصل أن نعرض عرضاً موسّعاً لما نراه من تدابير موضوعية وضرورية لوقاية البشرية من مثل هذه الجرائم.

وفي الختام، سنطرح ـ ضمن إطار المجزرة ـ أهدافاً وخططاً مستقبلية أفضل من سابقاتها لخلاص البشرية.

من المعروف والمعتاد أننا نستعرض في المقدمة مخطط العمل، وبخاصة حين يكون جاهزاً للنشر على أنه يمثل " القطاف الأول " كما في حالتنا نحن.

ولهذا نرى أنه من المفروض علينا تقديم ملخّص عن عملنا هذا الذي سميناه "جريمة باقية دون عقاب ـ جريمة مجازر الأرمن" (إحدى أهم الجرائم ضد البشرية).

وبما نستطيع من دقة ومن صراحة متناهية، سنعطي صورة عن تلك الجريمة النكراء في الفصول المختلفة لهذا الكتاب. وهذا أمر يجب أن نعترف به جميعاً.

الفصل الأول

المجازر جريمة ضد الإنسانية

1 . المجازر بشكل عام

2 . تاريخ المجازر

3 . أسباب المجازر

4 . الوجه القانوني والإجرامي للمجازر

5 . المجازر المباشرة وغير المباشرة

1 . المجازر بشكل عام

في هذه الفقرة نسأل أنفسنا: ما هي المجزرة؟

يُقال: ما من شيء أصعب من التعريف والتحديد. مع ذلك، (والله أعلم ما أكثر المجازر في تاريخ البشرية منذ زوال كاغكيتون[6] حتى يومنا هـذا). يمكننا أن نصرح بأن جميع المذابح ما هي سوى صور من المجازر. ومما لا شك فيه أن المجزرة تشكل في آن واحد الموضوع والمسألة والتهديد، إضافة إلى كونها الأساس والمدخل إلى المؤتمر الدولي الثاني لمنع حدوث الجرائم. ورغم ذلك فإن المجزرة لا تذكر في أدبيات الجرائم، وهذا أمر سنردده طويلاً، مخالفين بذلك الباحثين في علم الاجتماع وعلم الإجرام (أمثال: لي بون **Li Pon** ، دارط **Dart**، سيغيل **Siguel**)، لأنهم لم يلامسوا الموضوع ملامسة جادة، ولم يضعوا ثقلهم في بحثه. المجزرة موضوع شيق دراسياً، غير أنه معكّر للمزاج، إذ تلتقي هنا مختلف الجهات ذات العلاقة من مجرمين وضحايا وشهود وقضاة. وهنا لا يستطيع الناس في صميم وجدانهم الوقوف غير مبالين تجاه النداءات المنبعثة من كراهيتهم للمذابح والظلم والتشويه، ومن حبهم للصدق والبراءة والعدالة. ظهرت مسألة المجزرة منذ ذلك اليوم الذي أصبحت فيه مصالح الناس جزءاً لا يتجزأ من واجباتهم، كما أصبحت واجباتهم نابعة من مصالحهم.

عام 1948، في الاجتماع العام للأمم المتحدة، وُضّحت هذه النقطة بشكل جيد في كلمات الوفود وممثليها. إن ممثل النمسا دينغهام **Dingham** في مداخلته المشهورة، وممثلة الباكستان ـ السيدة كرم الله ـ وخطابها العلني، قد حازا على اهتمام وتقدير خاصّين، إنهما قد وضحا ضرورة النضال ضد هذه الجريمة الشنيعة ـ المجزرة التي تظهر عادةً باعتبارها "سياسة دولة" يتجاهل حكامها المبادئ الأساسية للحضارة الإنسانية.

من هنا يأتي التهديد، وإننا على امتداد بحثنا المتواضع لسوف نشدّد على خطورته مكررين دون هوادة وبروح إنسانية نبيلة: ما أهنأ الأفراد والشعوب التي توازن بين واجباتها ومصالحها. ولنعترف أننا بحاجة ماسة إلى مثل هذه المعادلة.

2 . تاريخ المجازر

في هذه الفقرة سوف نقارب تاريخ المجازر متحرّين ميلادها وانتشارها وخواص الجرائم ضد الإنسانية.

متى بدأت هذه الجريمة؟ هل تعرضت للتغيير؟ هل لها مواصفات تميزها عن المذابح الأخرى؟ تلكم قضايا جديرة بأجوبة مستمدة من البحث التاريخي في ماضي العالم. وفي هذا الخصوص فإن الدكتور برونو م. كورمير **Brono. M . Kormer** من جامعة ميك ـ كيلي سيقدم لنا عوناً كبيراً.

صحيح أن المجازر العرقية لم تجد مكاناً لها على ساحة التجارب في عالم الإجرام إلا بعد محاكمات نورنبرغ. ولكن من الثابت تاريخياً أن المجازر قد حدثت في علاقات الشعوب الغالبة والمغلوبة، وذلك قبل سيطرة العثمانيين ورواج تجارة الرقيق ـ كما يشهد على ذلك بردران باري Berdran Barei في كتابه اسطنبول. ومن المؤكد أن الحروب الدينية من مسيحية وإسلامية هي حروب لم تخلُ من الشوفينية، وعلينا أن نعترف بذلك دون خوف أوخجل.

وبالعودة إلى المدنيات في الماضي السحيق، لا نستطيع نفي إبادة مجتمعات بشرية أوصهرها بالقوة في أوقات عصيبة، كما حدث لشعوب الإنكا والآسيك والإيروك[7] من مذابح وهجرات جماعية فُرضت عليهم بالقوة. ذلك أمر يقودنا إلى الاستنتاج بأن المجازر ليست سمة مقتصرة على الإنسان المتحضر في عصرنا ولا على الإنسان البدائي في قديم الزمان، بل هي سمة قد نجدها عند الإنسان أي إنسان مهما اختلف الزمان أوالمكان. لأبناء القرن العشرين ـ أبناء الحضارة المعاصرة ـ دور، مع الأسف الشديد، كبير في تخليد هذه الجريمة الشنعاء. ولاشك أن للمجازر البشرية الحديثة عواقب وخيمة ومخيفة.

ثمّة عالم ألماني كان يردد قائلاً: " لكي نتقدم، علينا أن ننسى الماضي ". ونحن هنا نرد ببساطة، معترضين عليه، ومتفقين مع غ هاردي G. Hardy ،

قائلين: في مقولته تسرّع وإجحاف في ما يخص الشطر الثاني منها (نسيان التاريخ). فمن أجل فائدة الناس يجب تفحص ماضيهم والاستفادة من تجاربهم. بعدئذ فقط، نترك الماضي للنسيان، والنسيان يشمل المجرمين والضحايا معاً، لأن ذلك ـ دون تفحص ـ قد يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية وإلى ولادة جرائم جديدة.

3 ـ أسباب المجازر

لدراسة خواص المجزرة لا بدّ لنا من البحث عن أسبابها ودوافعها ونتائجها، وهي ستشكل مواضيع هذه الفقرة. وبالسرعة الممكنة سنعيد النظر في العلوم والعقائد التي تخدمنا للتعرف على الإنسان والإنسانية. في علم الأجناس (وبخاصة علم الأشكال أي المورفولوجيا) ـ كما يصور ذلك بول كريك **Paul Grik** في مقدمة كتابه " علم الأجناس والطباع " ـ في هذا العلم " من المؤكد تاريخياً أن الاختلاف في طباع الشعوب يؤدي إلى عواقب أليمة ". إن طباع الأجناس تلعب دوراً كبيراً عند توجيه دراستنا للبحث عن أسباب المجازر ودوافعها ونتائجها. ومن الواضح أن هناك شعوباً ذات قابلية أكبر للقيام بالمجازر وأخرى ذات قابلية للرضوخ لها. ولكن من منا يمكن أن يعتبر نفسه بريئاً من قابلية الوقوع في هذه الكارثة الإنسانية؟

نظرية الشعوب الراقية سندرسها بشكل علمي، وبدون انحياز، وبضمير حي، في بحثنا المخصص للمجازر، إذ نجد أنفسنا وجهاً لوجه أمام شعبين آريين: شعب جزار هوالألماني، وشعب ضحية هوالأرمني.

إذا، مفروض علينا الأخذ بمفهوم المدرستين ـ مدرسة فينا والمدرسة الأميركية ـ والأخذ بالتغيرات النفسية للأعراق والأجناس، وتجارب غريغر Griger وأبحاث كيسرلينغ Keicerling وشروح مونييه Mounié وآراء كثير من العلماء المفيدة جداً في دراسة الأسباب والدوافع والنتائج. من أجل الوصول إلى نتيجة عن ذلك، علينا أن نقبل بأن هناك شعوباً تتنقل بسهولة كبيرة من موقع إلى آخر، ومن الخطأ أن نصدق أن الشعوب دائماً خيّرة ونبيلة، فإن حكوماتهم قد تسيء إليهم. وعلى أرضية هذه الحقيقة المكررة في علم النفس وعلم الاجتماع، وضمن إطار علم الأجناس والطباع البشرية، تظهر لنا وحدانية الطباع البشرية. ومن المعتقد أن هذه الحقيقة لا تتناقص مع الوجه الآخر لها القائل بالفروق الفردية والجماعية للطباع البشرية. إن الأسباب والدوافع والنتائج الجغرافية والتاريخية معاً تؤكد النتائج المذكورة أعلاه. وفي ذلك شهادة عن تطور المعطيات الحقيقية للجرائم المنفذة ضد البشرية في التاريخ والجغرافيا. أين تتطور المجازر وإلى أين تذهب؟ سؤالان لهما أولوية ضمن نطاق مجازر الشعوب. وذلك لأن " نطاق وأجواء المجازر وتوقيتها يجب أن يحدّد ويحصى بدقة. هذا على عكس الآراء القائلة بظهورها فجأة وفي أي مكان كان... وإن الدراسة الجغرافية

والتاريخية العميقة ـ " علم أرصاد المجازر " ـ ستبين لنا إمكان رصدها وتوقع حدوثها.

كلنا، بالعودة إلى التاريخ، نكتفي بقراءته دون التعمق في الجغرافيا البشرية، وعادة نكتفي بإلقاء نظرة سريعة على الخرائط. ومن واجب الإنسان أن يتساءل: هل هناك توقيت معين لتهب ريح المجزرة؟ ففي حال وجود أرضية مناسبة وروح شعب مناسبة فإن إمكان القيام بهذا النوع من الإجرام أمر قابل للحدوث.

الاقتصاد كذلك له ما يقوله، أي له دوره، وهذا الدور لا يظهر في النهار، ومن واجبنا الكشف عنه بالطرق المتشابكة لمعرفة الأسباب والمؤثرات الاقتصادية المختلفة التي يمكن أن تظهر لدى الفاعل أكثر من الضحية، أوبالعكس. وهذه التعقيدات الاقتصادية لا يجوز تجاهلها لأنها يمكن أن تكون المصدر المسبب للمجازر.

إن أرمينيا تقع على طريق الهند، كما تقع، مع العالم العربي، على طريق البترول. كل شيء واضح... يجب ألا نبالغ في دور السياسة... رغم أن لها الأولوية في الثورات الاجتماعية، وأن الاقتصاد يبقى ثانوياً في التخطيط للمجازر، وذلك لأن الاقتصاد لا يستطيع أن يلعب دوراً رئيسياً إلا إذا امتزج مع الأسباب والدوافع والنتائج السياسية التي يمكن التعرف عليها بسهولة على الرغم من تداخلها.

كتب أحد الباحثين عن هذا الموضوع قائلاً: " هناك اعتقاد خاطئ سائد لدينا مفاده أن القادة السياسيين من ملوك ورؤساء ووزراء هم الذين يقومون بالحروب، فالحقيقة هي أن رأس المال هوعصب الحرب وأن الإعلام هوروحه، فهؤلاء الرأسماليون والإعلاميون هم مثيرو الحروب، وبخاصة المتعصبون منهم تعصباً قومياً ". يا ترى، هل هذا صحيح؟

بخصوص طبيعة الدوافع التاريخية والأسباب والنتائج، فإن الموضوع واضح ـ كما رأينا. ولكن قد ترتفع تلك المؤثرات في بعض الأحيان إلى مستوى روح السيطرة القبلية، وبخاصة لدى الشعوب التي لا تاريخ لها. وهذه المؤثرات قد تمس عالم السياسة في كثير من الحالات، تلك السياسة التي تبعث بدورها الحياة وتصنع التاريخ.

كثيراً ما تكون السياسة ذات أهداف مجزرية إجرامية. وإن تفسير عدد من المجازر ـ خارج وجهة النظر هذه ـ سيصبح لغزاً غامضاً يكاد يستحيل حله. ففي بعض الأحيان والأزمان المختلفة تكون السياسة خلف كثير من المجازر المعادية للشعوب.

لذلك يجب مواجهة السياسة من قبل الشعوب التي قد تكون مصالحها متضاربة مع مصالح حكوماتها. إن الرأي العام، في كثير من الحالات، قد يتجاهل حقوق الضحايا، لا بل قد ينتقل أحياناً دون قصد إلى الطرف الآخر المرتكب للجريمة.

ما يخص مجازر الأرمن، فإن من سوء حظهم أن أرمينيا تقع على طريق الهند ـ كما أشرنا سابقاً ـ وتشرف على سهول ما بين النهرين الغنية. ولهذا كان موقع الأرمن يتعارض مع مصالح ألمانيا وبريطانيا، فكان عقبة أمام "تحقيق ألمانيا الكبرى "، وذلك بعرقلته السيطرة التامة على الإمبراطورية العثمانية ـ حسب تقدير السياسة الألمانية للأمور. إذ كان الأرمن جزءا من هذه الإمبراطورية، وهم لا يقبلون الإذلال، في حين يقول الأتراك: " الأرمن ليس لديهم القدرة على حكم بلادهم، ولا يرضون العيش بصفتهم شعباً تابعاً ". يالها من مغالطة!

" الرجل المريض" لا يريد الحلفاء شفاؤه ولا موته. وإنه شبيه بلعبة الشطرنج في أيدي الحلفاء، وهم يغيرون مواقع الأحجار فيه حسب مصالحهم وخططهم الحربية. لعبت السياسة دائماً دوراً كبيراً في " عملية المجزرة ". إن المجازر التي ارتكبتها النازية لها عمق المجازر الأرمنية ذاتها. وقد أصدر الفوهلر ـ هتلر أوامره بالمذابح الكبرى، أصدرها باسم السياسة في الدرجة الأولى. إنه كان يخاف من سياسة اليهود الواسعة الانتشار، إذ باتت عقبة أمام أحلام العظمة الهتلرية. (وقد اعترف النازيون بهذا مراراً). وإن هذه السياسة قد عذبته نفسياً، وقد مات ـ كما ذكر في مذكراته ـ بسببها.

ما يخص المجازر الأرمنية ـ إحدى القضايا المعقدة في الشرق ـ فإن معاهدة لوزان ـ التي جاءت بديلاً لمعاهدة سيفر ـ قد فقدت مبادئها الإنسانية

النبيلة بسبب العنجهية الهتلرية التي تحدثنا عنها. عندما وصل بريان **Beryan** إلى السلطة، فإنه غيّر موقفه تجاه تلك السياسة (فيما يخص المجازر الأرمنية). وكذلك غيّر الفرنسيون والإيطاليون، بعد الحرب، مواقفهم لصالح الأتراك ـ كما سنلاحظ ذلك في الوقت المناسب. بول ديفيو Paul Duviou استُبدل بـ بيير لوتي Pierre Loty ، وتيتوني Titony بـ موسوليني، والشيء نفسه حدث في روسيا: لينين عزل كلاً من كيرينسكي **Kerensky** وغوتشكوف **Guchkov** وميليكوف **Melikov**. هكذا، كان كل الحلفاء يستجدون صداقة تركيا والأتراك ناسين أرمينيا والأرمن. ومن المتوقع أن يكون للسياسة الماسونيه يد في الأمر. وفي جميع الأحوال لعبت السياسة دور المحرك والمحرض في هذه القضية. وبالعودة إلى تركيا، يعتقد أن مصطفى كمال هو الذي انتصر في الحرب، لأنه قد ربح ثقة الحلفاء. وبهذه المناسبة فإن الحلفاء كانوا يريدون تجاهل فعلتهم ضد الأرمن وأرمينيا. وإن مبادئ ولسن[8] قد أهملت وألقي بها في الملفات التابعة للأمم المتحدة ـ كما سنرى ذلك من خلال بحثنا.

وهكذا يظهر دور السياسة المحرّض للمجازر والمسبب استمراريتها، في فترات زمنية مختلفة، ودائماً تحت رايات الألمان والأتراك.

الأنكى من ذلك أن " السياسة " وجدت المبرر لإعفاء الأتراك من مسؤولية المجزرة. ومع ذلك، فإن مجازر الألمان نالت عقابها، وذلك لأول

مرة في "محاكمات نورنبرغ"، التي جلبت العدالة لقسم من ضحايا المجازر في العالم (راجع الملحق بخصوص القانون رقم 10 من محاكمات نورنبرغ). أما مجازر الأرمن فقد نسيت لأسباب سياسية، وإن حقهم كأفراد وكشعب في الحياة قد أُنكر.

رغم ذلك، فمن الصحيح أن عدالة الحلفاء، بعد الحرب الأولى، جعلت شعوب الدولة العثمانية كالأرمن والآشوريين المظلومين وكذلك الأكراد حلفاء حقيقيين لهم. لنستمع إلى قول أحد المؤرخين المعاصرين: " مدّ الأرمن يدهم إلى الغرب وهي مدمّاة، غير أن ذلك لم ينقذهم، فكلّما مرت الدول فوق أرضهم مرت لتصلبهم من جديد". إن أرمينيا ضحية للسياسة العالمية، وجزء مدمَّر من العالم، حيث السياسة تحاول تحريف التاريخ، والعلماء مكتوفو الأيدي ولم يفعلوا شيئاً لمنع ذلك، بل على العكس، لقد شاركوا في اللعبة.

إن التاريخ مدرسة، من واجب الإنسان أن يستقي منه دروساً مفيدة، وبذلك فقط تتجلى قيمة إنسانيته. وإننا نؤكّد مكررين مع المخلصين المدافعين عن الحقوق الدولية أن الواجب يملي عليهم تنفيذ العدالة، وإن خالفت جميع أشكال المصالح والاعتبارات السياسية. بالنسبة لوضع الأرمن، لا بد من تغيير حقيقي لتلك العدالة المنحازة التي تميّز بين ضحايا مجزرة وأخرى. كون أرمنيا تقع على طريق جنة الهند أوجهنمها يجب ألاّ يغير

شيئاً من واقع الأشياء والناس ووضعهم وموقفهم، لأن الأرمن شعب له حقوقه وعليه واجباته رغم كل الأمور المتعلقة بالأماكن أوالجهات المعنية. مضى أكثر من نصف قرن، والأرمن لاجئون وأملاكهم مستولى عليها بشكل ظالم وبصورة لاتعِد بالتعويض، فكأن السياسة تسعى إلى قتل روح الأرمني، كما تسعى إلى قتل الروح العربية في فلسطين.إن هذه المجزرة النفسية مستمرة، وهي أكثر هولاً من العماد بالدم.

الأكثر من ذلك، أنّ تقتيل الشعوب يعني تحويلهم ببساطة إلى فئة حاملة وناقلة للمرض تعيش داخل البنية العسكرية والاجتماعية العالمية. هذه المؤثرات والدوافع هي قضايا نفسية واجتماعية الخ.. وهي موضوعات شيقة للبحث في ما يخص الجرائم ضد الإنسانية.

مجازر الشعوب حالة مرضية تخص الضحية بقدر ما تخص الجاني. ومن وجهة النظر هذه، فإن اليهود لم يقاوموا المقاومة المطلوبة مجازرهم التي ارتكبتها النازية، كما سنرى ذلك لاحقاً. وهذا أمر غير وارد بالنسبة للأرمن، لأنهم ليسوا كالخراف في طباعهم. يكفي أن نأخذ بعين الاعتبار صراعاتهم الدموية مع بعضهم بعضاً في مهاجرهم لنقتنع أنهم ـ حسب طباعهم ـ لا يتنازلون عن أي شيء من حقوقهم، وإن كان لصالح حاكميهم. إذاً، لماذا تراخى الأرمن أمام الأتراك؟ ولماذا رضخ اليهود للنازيين؟ تساؤل ذوأهمية تكرر مَوّالاً، ونحن بدورنا حاولنا تفسيره انطلاقاً من العوامل النفسية والاجتماعية. كل فرد ليس

لديه استعداد ليكون جزاراً للشعوب، مع أن الاستثناء ممكن. ومع ذلك، فليس كل من يرغب في ذلك مجرم حرب. بل يجب لاعتباره كذلك أن يكون لديه استعداد مسبق وخميرة. وهذا لا يعني أننا نؤيد النظرية القائلة بأن الناس يولدون مجرمين وراثياً. ولكن المجرم العادي لا نعرّفه بأنه مجرم محترف، وكذلك الأمر بالنسبة للشعوب، فالمجازر تتطلب استعدادات، وهذه الاستعدادات ليس موجودة عند شعوب كل العالم، والحمد لله.

ختاماً، فإن أسباب ودوافع ونتائج المجزرة، تفرض علينا في الفقرة هذه أن نتساءل: ما هوحجم ودور الثقافة والمعتقدات في هذه القضية على اعتبارهما محرّضَيْن؟ ما يتعلق بالشعب الأرمني وبموارنة جبل لبنان فإن الثقافة والمعتقدات لهما ما يقولانه. إن الخلافات الفكرية وعدم التفاهم الثقافي بين الشعوب هي - إلى حد ما - عامل محرض على المجازر البشرية. وللتعصب الديني أثر كبير ومستقل يعمل على تغطية المصالح والأسباب الحقيقية.

من الملاحظ، بعد دراسة معمقة، أن دعوة الأتراك لتوحيد العالم الإسلامي - الجامعة الإسلامية - كانت آخر بدعة تخدم المصالح التجارية الألمانية، وأن النازيين لم يقوموا بجرائمهم ضد الساميين من أجل أخذ الثأر لدم المسيح الذي صلبه اليهود. وقد وضح وزير تركي سابق السياسة الألمانية هذه قائلاً:" إن الألمان غير مناهضين لتطور العالم الإسلامي وازدهاره، لأن ألمانيا بذوقها الرفيع لا تخلط بين الدين

والسياسة، وفي سبيل إنجاح السياسة الألمانية أخذت ألمانيا تلعب بأوراق أخرى "ويصرح حمزة بك قائلاً: " إن وحدة المسلمين تجد تقديراً في نفوس الساسة الألمان وصدى مرحّباً به في ألمانيا " وليس من الصعب أن نلاحظ غاية ألمانيا مع ماندلشدام[9] الذي يعترف: " بالعكس، أرادت ألمانيا أن تجعل من وحدة المسلمين وسيلة للعبتها، ولكن عدم التوفيق في تحقيق ذلك أدى إلى اعتبار كل شيء سام وجميل في الإسلام مدنّساً على يديها تدنيساً سافراً ".

4. الوجه القانوني والإجرامي للمجازر

ننتقل في هذه الفقرة لنرى الوجه القانوني والإجرامي للمجزرة، وحسب قناعتنا فإن المجزرة جريمة مع سبق الإصرار والترصد ضد أبسط الحقوق الإنسانية، فهي تمثّل استخدام سياسة إجرامية ضد أصحاب عقيدة أودياتة ما يؤمن بها من تُشنّ السياسة هذه ضدهم ـ سواء كانوا من سكان دولة المجرمين أوالغرباء، علماً بأن الجهة المنفذة لهذه الجريمة هي حكومة بكاملها. وهي ـ حسب قانون العقوبات ـ تشمل كل الجرائم بأنواعها المختلفة بدءًا بالاغتيالات الفردية والسطوعلى ممتلكات الأفراد وانتهاءً بالقتل الجماعي والسطوالجماعي. تختلف جريمة المجزرة عن الجرائم العادية في كل من أهدافها ومراميها وعواقبها الخطيرة جداً، فهي تسيء إلى المبادئ الإنسانية إساءة لا حدّ لها.

إن المجزرة التي ارتكبت ضد الأرمن بوحشية أسطورية هي جريمة مدبّرة منذ الحبَل بها وإلى تنفيذها، وهي بحاجة للنظر فيها إلى قانون خـاص وهيئـة خاصة في المحافل الدولية.

لا تؤخذ القوى القومية بعين الاعتبار إلا في حالة كون السلطات القائمة بالجريمة متمثلة في حزب سياسي، وإن لم تتطلب مشـاركة شـعبية في تنفيـذ تلـك السياسـة الإجراميـة، إذ تُنفَّـذ باسـتخدام الموظفـين والمـأجورين ومؤسساتهم، كما حدث مع الحزب النازي في ألمانيا.

الوجه الإجرامي للمجزرة غني بالملاحظات التي سوف ندرسها في هـذا الكتاب. ولكن من المفيد الإشارة إلى أن المجزرة جريمة لا تعلوعليها جريمـة. ويجب القضـاء عليهـا، دون أي تلكؤ أوتـأخير، مـن أجـل مسـتقبل أفضـل للإنسانية.

سوف يمر زمن طويل قبل التغلب على الإجرام، ومن يعلم: هل يمكن أن يتحقق الحلم الإنساني، وإنْ في حـدوده الدنيـا علـى الأقـل، في حـال تعـذّر القضاء على هذا الإجرام قضاء نهائياً؟. ومع ذلك، يجب أن تنتهي المجـزرة، لا لمجـرد عواقبهـا المباشـرة الوخيمـة، بـل لأنهـا أرضيـة تثـير المشـكلات الاجتماعية والإنسانية ممهّدةً لجرائم جماعية تليهـا. هـل يمكـن تصـور عنصـر مؤذٍ للمجتمع بصفته مجرماً بالفطرة أوبالاكتساب؟ مستحيل طبعاً. وكذلـك مستحيل تصور مجتمع بشري ذي استعداد إجرامي.

إذا كانت أسباب الجرائم الفردية غير متوقعة عادة، وإذا كان غير ممكن لنا اكتشافها في حينها، فإن الوضع ـ بالنسبة للمجازر ـ يختلف، لأن "الصبغيات الإجرامية المجزرية " يمكن اكتشافها والقضاء عليها قبل ابتلاعها للضحايا وهدم الدعائم الإنسانية.

5 . المجازر المباشرة وغير المباشرة

في خاتمة هذا الفصل سنتكلم عن موضوع مثير جداً، وبأسلوب علمي سنراجع تاريخ المجازر ومسيرة تبدلاتها الظاهرة، حيث سنجد متحوّلين اثنين: إيجابي وسلبي. بالضبط كما في الجرائم الفردية التي قد تكون مباشرة أوغير مباشرة (غدرا).

هذا يضعنا وجهاً لوجه أمام الأوساط التي تسود فيها العقيدة المجزرية، والتي يمكن أن تكون الإبادة في عمقها مباشرة أوغير مباشرة (إيجابية أوسلبية)، فالجرائم الجماعية تسعى لإبادة روح الشعب وجسده (يمكن القتل بطرق مختلفة: بالخنق أوبالتجويع أوبالرصاص أوبالسكين، والفرق بينها هوكمية الدم المسفوك). هناك من يخاف الدم إما لأن دمه ذاته هدر أولأنه شاهد الهدر بعينيه.

وكمثال عن المجازر المباشرة نأخذ الشعوب غير التركية في الإمبراطورية العثمانية، محاولين أن نرسم صورة سريعة لما عاناه البلغار واليونان والسريان

والعرب، تاركين مسألة الأرمن جانباً، لأنها تشكل حالة خاصة، وإننا سوف نظل دائماً في إطار الجرائم ضد الإنسانية.

في هذا الفصل سنتوسع في البحث عن المجازر الأرمنية، وذلك لأنها رهيبة وظالمة، وتشتمل على كل مواصفات المجزرة التي يتطلبها البحث العلمي. أما بالنسبة للمجازر غير المباشرة (المتحول السلبي) فإننا سنأخذ مثال تجويع جبل لبنان من عام 1914 حتى 1918، ذلك التجويع الذي حدث ضمن ظروف لا إنسانية ودون أي رادع من روادع الضمير. كان الأتراك قد شاهدوا ما فيه الكفاية من الدم الأرمني، ولخوفهم من تدخل دولي في حال وقوع مجزرة لاحقة مباشرة لمجزرة الأرمن، ولأن جبل لبنان بعيد عن تركيا ولا يعرقل سياستها، لهذا لم يكن لديهم حاجة لاستهلاك الذخائر والجهود في المذابح، ما دام الغدر قادراً على إيصالهم إلى الهدف نفسه عن طريق التجويع. كان هناك عدد كبير من الأتراك الدمويين الذين حازوا على أوسمة البطولة في المجازر، ولكن المجزرة عن طريق التجويع لن تضمن لهم، مع الأسف، ما يحلمون به من أوسمة! مع ذلك، لم يكن ترك شعب ليموت جوعاً إلا غدراً وقلة مروءة لاشك فيها.

قصة تجويع جبل لبنان طعن في دستور لبنان، بأبعاده القريبة والبعيدة. عندما طلب اللبنانيون من الحكومة التركية وضع حدّ لمآسيهم ردّ منيف بك متبجحاً: " لا مجاعة في لبنان مادام اللبنانيون لا يأكل بعضهم بعضاً ". إذاً،

الإبادة العرقية قد غيرّت من أسلوبها فقط، علماً بأنها ظلت محافظة على الهدف والنتائج. بعدئذٍ جاء دور المنظمات العربية (الوطنية) لتنال نصيبها من المجازر المستحدثة. لم يكن التجويع السلاح الوحيد في يد الأتراك، فها هوذا جمال باشا السفاح، لقد نصب المشانق للمجاهدين الوطنيين. المجازر غير المباشرة لها أحياناً مواصفات المجازر المباشرة نفسها، فلا فرق بين شهداء السادس من أيار الذين تعتز بهم سورية ولبنان وشهداء الأرمن في الرابع والعشرين من نيسان، رغم الفارق العددي.

ننهي هذا الفصل بقول دوميرغ **Dumerg** : " كان الأتراك الأكثر دستورية أكثر قتلاً وطغياناً من الأتراك الآخرين".

هكذا مسح الأتراك " مواثيق العدالة "، فلا جدوى من الحديث عن إصلاحاتهم. آنذاك، مات ثلث سكان لبنان أي **180000** نسمة، ماتوا جوعاً، حسب شهادة بول دي وي **Paul du Veu** مراسل صحيفة لكير .

في الفصل الأخير سوف نبين دور الاستمرارية والإجرام (مع سبق الإصرار والتخطيط) في سياسة المجزرة، وهذان العاملان يبينان الفرق بين الجريمة العادية والمجزرة، وكذلك بين جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

من هذا المنطلق سيكون سهلاً علينا الانتقال إلى حالة مختارة بشكل مدروس، ألا وهي مجازر الأرمن، لكونها أكثر المجازر سفكاً وظلماً

واضطهاداً، وأكثر تعبيراً عن الغدر السياسي ـ غدر الحلفاء ـ، وأبشع صورة دموية بقيت دون عقاب.

وهكذا توضع أمام الجزارين الأتراك وأمام العالم قضايا وجدانية فردية وجماعية، لن يتسامح التاريخ فيها ولن يتجاهل أويتناسى مآسيها أبداً.

الفصل الثاني

الأرمن ضحية السياسة في الشرق

1 . نظام حكم السلطان عبد الحميد

2 . في ظل تركيا الفتاة

3 . المرحلة الكمالية وما بعدها

4 . من المسؤول عن المجازر الأرمنية؟

أ . طلعت باشا

ب . جما ل باشا

ج . أنور باشا

د . مصطفى كمال باشا

هـ . ألمانيا

و . الحلفاء

5 . نتائج المجازر الأرمنية

6 . دور الكنيسة

. ملحقان

سوف نتكلم عن المجازر الأرمنية في ظل الحكومات الثلاث: المرحلة الحميدية، ومرحلة تركيا الفتاة، والمرحلة الكمالية. وهذه الأخيرة، بما أفرزته من نتائج، متمسكة باتهام الآخرين بـ "عمليات التهجير" . من المعتقد أنه قد آن الأوان ليفهم الأتراك أن المجازر يجب أن تُقلع من جذورها كيلا تكرر المآسي السابقة. إنما الواقع جاء معاكساً لذلك التصور، فياللأسف لقد انتقلت جرائم الحرب الأولى وأساليبها إلى الحرب العالمية الثانية بوحشية أكبر.

إن الحكومات التركية الأولى والثانية والثالثة سنذكرها بتسلسل مستعرضين دورها في المجازر ودوافعها إلى ذلك، خاتمين بالنتائج.

1. نظام حكم السلطان عبد الحميد

يكتب شارل لوران **Lauran** عن هذه المرحلة قائلاً: " يُشار إلى السلطة الحميدية عادةً بصفتها مؤسسة مفعمة بالظلم وبأعمال النهب والسلب " . ويضيف ماند لشدام ملخصاً أهداف سياسة هذه السلطة قائلاً: " نعيش لنكون سلاطين " ... " وبناءً على هذا كان السلطان يضحي بكل شيء، حتى بدم أتباعه ـ مسلمين أوغير مسلمين ـ للحصول على ممتلكات أوسع، خائفاً على حياته طوال النهار والليل، هذا الرجل الشاذ أشعر، خلال ولايته مدة 33 سنة، كل رعاياه بالخوف، ذلك الخوف المتردد في أعماقه القلقة " . هذا الشعور كان يعذبه حتى الموت.

إن القضية الأرمنية في مرحلة هذه السلطة دخلت بشكل رسمي الدبلوماسية العالمية والمحافل الدولية، مشكّلةً بالتدريج أحد وجوه أهم القضايا في الشرق، وقد ازدادت حدتها طرداً مع ازدياد دمويتها.

في النصف الأول من القرن التاسع عشر، وجّهت دول البلقان نضالها من أجل الاستقلال. وما تبع ذلك من تدخل أوربي زاد من خطورة وضع الأرمن زيادة غير منتظرة. عام 1877 ـ 1878 جرت الحرب الروسية ـ التركية، وانتهت بانتصار الروس، فكانت فرصة مواتية لرفع القضية الأرمنية إلى الضمير العالمي. وقد زاد من تحمس الأرمن الوضعُ اللبناني المطالب باستقلال جبل لبنان عن الأمبراطورية العثمانية، في حين كان الأرمن يطالبون بإدارة متواضعة لحكم ذاتي. وهذا أقل طبعاً من مطالب جبل لبنان بالاستقلال. وقد كان الأرمن حسب " العرف الدولي " يتمنون المساواة بالحقوق والواجبات مع الأتراك كما كان وضع الأتراك في أرمينيا. لم يكن هذا المطلب كبيراً، ولكن التسابق الروسي الانكليزي وتلاعب بسمارك وقفا عقبة أمام الحصول على هذه الحقوق. إن معاهدة سان ستيفانو، وبخاصة البند 16 منها " الذي كان له فضل ذكر أرمينيا في المحافل الدولية لأول مرة، والذي كان قد أوصى ببعض الإصلاحات في أرمينيا " ، هذا البند حّل محله البند رقم 61 من معاهدة برلين[10]، وكانت امتيازات الأرمن فيه أقل. وبكل الأحوال، لم تقم الحكومة التركية بأية إصلاحات، بل على العكس، ضمن السلطان الأحمر مكسباً له من تسابق الدول الكبرى لكسب تركياً

حليفاً لها، وقد شجعته في ذلك السياسة الألمانية. وهذا ما سمح للسلطان الأحمر أن يتبنى سياسة تعذيب متكاملة الأهداف تسعى إلى المجازر ضد الأرمن. وكان ذلك بمثابة الضوء الأخضر لارتكاب المجازر الأرمنية التي استمرت 30 عاماً، وكان زعماء الأكراد والرجعية التركية الأداة الأمثل لتنفيذ تلك المجازر، إضافة إلى الحثالة التركية المتعصبة. وبفضل هذه الأحداث نجح السلطان عبد الحميد بترسيخ حكمه. ونتيجة لسياسته القهرية الظالمة ذُبح عام 1894 عدد كبير من الأرمن في صاصون وضواحيها بوحشية لا يمكن وصفها. وبعد ذلك بسنة عام 1895 ـ 1896 انتشرت المجازر في كل المناطق الأرمنية. وقد أكّد المراقبون الدوليون مشاركة الحكومة التركية بفرق الخيالة " الحميدية " وقيامها بالتخريب وبالمذابح وبإهراق الدم الأرمني. رغم هذا التأكيد بقي المجرم الكبير دون عقاب.

أسباب ودوافع ونتائج المجازر الحميدية ضد الأرمن سنناقشها عند التكلم عن هذا النظام الذي أوصل الدولة التركية إلى أقصى درجات الإرهاب الممارس على رعاياها ممارسة تعتمد على التعذيب، بصورة خاصة للمسيحيين من مختلف القوميات بما فيها العرب. وكان ترك الشعب التركي في الجهل والتعصب وسيلة متعمدة ووحيدة للاستمرار بالحكم.

مع بزوغ القرن العشرين تّم ارتكاب أهم حلقة في سلسلة هذه المجازر الوحشية، فشاهد العالم وضعاً دموياً ومأساوياً، رغم ذلك اقتصرت

الدبلوماسية الأوربية على تأثرها وتأسفها فقـط ـ كمـا ذكرنـا سـابقاً ـ . وهكذا لم تسع إلى اتفاقية تلزم تركيـا بالإصلاحـات، وتلخصـت سياسـتها حول موضوع الأرمن في قول لوبانوف **Lopanov** : " أرمينيا بلا أرمـن". وبالرغم مـن تحييـد الـدول، لـم ينجـح السـلطان الأحمـر في تهدئـة شـعوب الأمبراطورية أوتخفيف رفضهم العلنـي لسياسـته، هـذا الرفـض الـذي شـمل تركيا كلهـا. وإن الانقـلاب العسـكري في 10/ 10/ 1908 أجـبر السـلطان على إعلان تركيا دولـة دسـتورية. وبذلـك أصبـح الحكـم في تركيـا ملكيـاً دستورياً.

عام 1908 تقدم في باريس الدكتور رفيق نيفزاد بوثيقـة إلى " الاجتمـاع الخاص بالشرق الكبير" معلناً أن كل رعايا الدولة العثمانية ـ بدون استثناء ـ (من الأرمن واليونان والسريان والأكراد والعرب وغيرهم) يعذبون ويقتلـون على يد السلطان الأحمر، وقد سجلت هذه الوثيقـة في أمانـة سـر الاجتمـاع هذا، وتم الاتفاق بالإجماع على عزل السلطان.

2 . في ظل تركيا الفتاة

صدق الأرمن بسذاجة (تحت تأثيرات زعمائهم الاستسلامية) أنه في ظل تركيا دستورية حرة سوف تجري إصلاحات في المناطق الأرمنية. ولكـن لـم

يحدث شيء من هذا، بل على العكس أخذت المجازر منحىً تصاعدياً ـ كما سنرى ذلك لاحقاً ـ .

كان يعتقد أن نظام حكم عبد الحكيم غير قابل للاستمرار، واعتقدت بعض الأوساط الوطنية بتسارع الأمبراطورية نحوالفناء، وقويت المعارضة العثمانية تدريجياً في أوربا مستقطبة كل العثمانيين المنفيين واللاجئين السياسيين، وكان لهم رفاق حزبيون في صفوف الجيش، وانتشر حزب تركيا الفتاة المعروف بالاتحاد والترقي في الجيش التركي في سيلانيك، وفي عام 1908 حدث الزحف المشهور على اسطنبول. ولكن السلطان، وهوثعلب ماكر، أسرع بإعلان الدستور. كان يسعى لإنقاذ تاجه ونجح بذلك لأن أعضاء حزب تركيا الفتاة، بالرغم من تطرفهم، كانوا غير قادرين على إنشاء نظام جمهوري. وبذلك قُبلت الملكية الدستورية قبولاً حسناً في كل الأوساط التركية والأوربية. وظهر ذلك انتصاراً مشرقاً لمبادئ التحرر. كان الأرمن واليونان والأتراك يتصافحون في الشوارع، وكانت مشاعر الفرحة ترفرف بأجنحتها فوق الجميع. أعطيت ـ كما ورد في الإعلان الرسمي ـ حرية الكلام والصحافة والدين، وأصبحت كل الشعوب سواسية أمام القانون.

ولكن ثورة تركيا الفتاة مرت بمحنتها الأولى عام 1909 . بعد فترة وجيزة من قيام الثورة، إذ لم يكن رأس الأفعى قد هُشم نهائياً، شجع

السلطان الرجعية والتعصب ورجال الدين فشكلوا ما يعرف بـ " الفرق الحميدية " (وهي فرق من الخيالة الأكراد) ، وحلت سُبحات الصلاة محل سيوف الأكراد. تعامل السلطان مع الأكراد بمكر مستفيداً من عدم رضاهم عن الإصلاحات، كما تعاون مع الرجعية في الجيش، وبذلك تمّ له الاستيلاء على السلطة وتم استرجاع النظام الحاكم لمواقعه. وإن أول عمل قام به السلطان هوتنظيم مذابح الأرمن في أضنة، تلك المذابح التي امتدت إلى كيليكيا. سقط 30.000 من أرمن كيليكيا ضحية للأنظمة البربرية السابقة واللاحقة، التي استمرت (أي المذابح) بعد عودة الاتحاديين إلى السلطة. زحفت القوات الثائرة في سيلانيك على اسطنبول لعزل السلطان. ومع الأسف الشديد لم يدُم طويلاً هيجان المدرسة الحربية ولا المظاهرات الصاخبة في ساحة " تقسيم " في اسطنبول. تلك اللحظات صعب استمرارها لأن القوى الرجعية لم تلقِ السلاح، بل أثرت بأفكارها على القوات الثورية المهاجمة ولم يستطع الاتحاديون تثبيت نظام جديد على أسس عصرية متطورة، كما كان مخططاً لذلك. وظلت حقوق رعايا الدولة من الشعوب الأُخرى (غير التركية) مهضومة، إذ استمرت عقيدة سيادة الأتراك على الجميع. وكلنا يذكر أقوال حسين شهيد المشهورة القائلة: " السيادة للشعب التركي" ، وبهذا خنقت الحياة السياسية لدى الشعوب غير التركية، خنقت قبل ولادتها. اتّسم أعضاء تركيا الفتاة بالتعصب والعنصرية، فنفذوا سياسة التتريك، وكان ذلك ازدهاراً

للطورانية. حل التعصب القومي محل الانتماء إلى العثمانية وبـرزت عليـه مظـاهر التعذيب والسحق للعناصر غير التركية.

الأرمن فقط تمسكوا " لسوء حظهم " بعقيـدة الدسـتور واعتمـدوا علـى تركيا الفتاة برغبة صادقة منهم لإنشاء دولة دستورية متطورة. كان الأرمـن يحلمون (بزعامة كريكـور زوهـراب وحـزب الطاشـناق) بحكـم ذاتـي لهـم ولغيرهم من الشعوب، في حين كان الأتراك يفقدون تباعاً الولايـات السبع في البلقان، وكان اليونان والصرب والبلغار قد انفصلوا عـن الأمبراطوريـة. وقـد رغب الأرمـن بدورهـم في تحسين ظروفهـم الاقتصاديـة والثقافيـة، ولكـن هـذه الآمال تلاشت وبقيت الإصلاحات في نقطة الصفر. واسـتمرت الإدارة التركيـة مع القبائل الكردية في عمليات السلب والنهب. وشجعت الحكومة التركيـة مـن جهتها أتراك البلقان على الاستيطان في الأراضي الأرمنيـة بقصـد تغيـير التـوازن السكاني هناك. كان الأتراك يرسمون الطريق للألمان حتى يحذوا حذوهم.

كتـب الأب اسـحق ديرموسيسـيان قـائلاً: " إن زعمـاء حكومـة تركيـا الفتاة قد بادروا عام 1915 إلى تسريح جميـع رؤسـاء الولايـات والمحـافظين وقادة الشرطة المتعاطفين مع الأرمن والرافضين لتنفيذ الأوامر الجائرة الساعية إلى إبادة الشعب الأرمني عـن بكـرة أبيـه " . وحـلّ محـل هـؤلاء المسـرّحين شخصيات ظالمة وسافلة من الاتحاديين. وإن دول الغرب تتحمل نصيبهـا في تنفيذ هذه الخطة الشيطانية، وسنعود إلى هذا الموضوع مراراً.

بدأت الدولة العثمانية في سبيل إبادة الشعب الأرمني عام 1915 ، في شهر نيسان، برسم خطة شاملة مدروسة بدقة، وكان الحديث الدارج لدى المسؤولين الأتراك: " لكي تنتهي القضية الأرمنية لابد من إنهاء الأرمن " . (إرماني ماسا لاسيني بيترماك، اوجون إرمانيلاري بيترمالي[11]).

كتب غيبونس **Gipons** بهذا الخصوص: " قُتل خلال ستة أشهر مليونان من الأرمن. إن عدد الضحايا وأساليب الإبادة لا مثيل لهما في التاريخ الحديث ". ويتابع قائلاً: " اتبعت الحكومة التركية، من شهر نيسان حتى تشرين الثاني، خططاً دموية لإبادة منظمة فاقت بوحشيتها كل المجازر السابقة". ونحن نصرح أننا سوف نصف في كتابنا عدداً من المجازر الشهيرة وسنشرح كيف تم تنفيذها وسوف نتحدث عن أسبابها ودوافعها كاشفين عن هويات الفاعلين دون أن ننسى ذكر أن بعضهم كانوا أدوات في يد السلطة.

أدى الجيش النظامي، بالتعاون مع الفرق الحميدية وقطاع الطرق الخارجين عن القانون (التشتوات) ، مهمة إبادة السكان الأرمن في المناطق الحدودية. أما الجنود الأرمن في الجيش التركي فقد جردّوا من السلاح وأرسلوا إلى وحدات خاصة للعمل إما في إصلاح الطرق وسكك الحديد أوللقيام بدور العتالين. ولكن ذلك كان جزءاً من مخطط إبادتهم، فقد توضح ـ فيما بعد ـ أن الأرمن في قطاعات الجيش التركي كانوا يحاطون بالأتراك ويطعنون، وآخرين كانوا يساقون مكبّلين إلى مناطق بعيدة حيث

يقتلون برصاصة تطلق على قفا الرأس. ولدينا شواهد على أن عدداً من الجنود الأرمن قاموا بحفر قبرهم بيدهم قبل قتلهم، وكان الحفر يتم بأمر من قاتليهم. إن مثل هذا التعامل الغادر اللئيم لم يشاهد بتاتاً بين رفاق سلاح ومقاتلين تحت علم واحد. وجدير بنا أن نتذكر هنا ما قاله أنور باشا قبل أيام من حدوث تلك الجرائم العسكرية: " الجنود الأرمن يؤدون واجبهم تأدية مواطنين حقيقيين " .

استمرت الحكومة التركية في تنفيذ خطة المجزرة مركّزةً على مراكز المقاومة في عهد السلطان عبد الحميد. "زيتون" (في كيليكيا) أولاً. غير أن استدعاء الجيش للقيام بمداهمات ضد الأرمن وتعذيبهم لم يتوصل إلى إثارة المقاومة والاحتجاج لدى هؤلاء الجبليين الأشداء، وذلك لأنهم كانوا يطيعون أوامر الكنيسة القاضية بالصبر والتحمل، وقد استقبلوا هذه المضايقات خاضعين صاغرين. والجدير بالذكر أن سلطة الكنيسة في تركيا هي التي مثلت الأرمن، وذلك بناءً على رغبة الحكومة التركية. " بطريرك الأرمن تأسف على سذاجته وبكى غلطته " في إحدى مذكراته. وقد استدعيت فرق الجيش من حلب بحجة البحث عن الهاربين من الخدمة، " وقد استقبل أهل زيتون الجيش بالرايات وقدموا له المساعدة " . وتبين الوثائق أن الأتراك اعتقلوا بمكرهم 300 من رجالات الأرمن ونفوهم إلى مناطق بعيدة. وفي 8 نيسان بدأ التهجير الكامل للسكان. طُرد قسم منهم

بالتعذيب والقهر إلى كارابونـار والأغلبيـة الباقيـة سـيقت إلى ديـر الـزور في سورية، حيث لم يصل منهم إليها إلا طويل العمر.

اختلفت سياسة الحكومة إزاء الولايات الشـرقية وبخاصـة فـان وتبليـس، وكان من الصعب تهجير أرمن فاسبوركان وموش وصـاصون ذات الكثافـة السكانية، وكذلك لم يكن من السهل تهدئة هـذه المنـاطق، ولذلـك لجـؤوا للمكـر فنصبـوا فخـاً بدعـوة السـكان الأرمـن لتشـكيل لجـان للتفـاهم بـين الطرفين، مستغلين بذلك مصداقية الأرمن لطعنهـم في الظهـر. كـان الأتـراك يتبعون الطـرق الملتويـة للوصـول إلى هدفهـم الدنـيء، إذ لـم يجـدوا الطريـق السويّ يوصلهم إلى مبتغاهم. وقـد قـاموا بقتـل الممثلـين الأرمـن في اللجـان بطرق وحشية، وكان من بينهم نائب فان في البرلمان التركي - فرافيان.

بدأت مذابح فاسبوراكان حين حاصر جـودت باشـا مدينـة فـان بجيـش عائد من القوقاز ومدعوم بقوات آتية من أرضـروم. أدرك أرمـن فـان نوايـا الأتراك فلجؤوا إلى مقاومة الدبابات التركية التي تقودها أيادٍ ألمانيـة. دامـت مقاومة فان البطولية شهراً كاملاً، وانتهت بانتصارها على الجيـش الـتركي، وبعد يومين دخلت القوات الروسية مع الفدائيين الأرمن الآتين مـن القوقـاز إلى فان. سيكون لهذه الحادثة مضاعفات خاصة ـ كما سنرى ذلك لاحقا ـ .

استغل الأتراك تلك الحادثة وأظهروا أنهـا محاولـة انتفاضـة شـاملة تسـتهدف ضـرب الجيـش مـن الظهـر، وهـذا يعنـي أن الجلاديـن الأتـراك يريـدون مـن

ضحاياهم الرضوخ لقدرهم والموت خاضعين قانعين بما يدّعون أنه إرادة الله. (هكذا إذاً!) .

لقد صوّر هذه الأحداث مبشرون ألمان وأمريكان كانوا متواجدين حينئذ في "فان"، وسوف نستشهد بما كتبوه لاحقاً. يتضح من كتابات المبشرين أن الأرمن كانوا في حالة الدفاع عن النفس، وهذه شهادة تدين الأتراك وتفحمهم. أما مذابح الجنود الأرمن والمجازر الدموية في " زيتون " فقد جعلت حتى الموت يركع من أهوالها الغادرة ركوعاً أمام قلب الأرمني الدامي. جرت هذه المؤامرة قبل أحداث "فان" بكثير، فادعاءات الأتراك لا وزن لها وإنها مرفوضة كل الرفض من قبل علماء التاريخ.

بمتابعة الأحداث في أرمينيا، وقد هدر دمها، نرى أحداثاً أكثر دموية في سهول موش، حيث جرت عمليات نهب وقتل وحشية، وذلك بتعاون وثيق مع السكان الأتراك. وقد ردّ الأتراك على اجتماعات سكان موش بنصب المشانق لهم، لأنهم يرفضون أي فهم آخر للأحداث، وبانسحاب القوات الروسية اضطر أرمن "فان" إلى الانسحاب أيضاً، ولكن أرمن موش وقعوا تحت نيران المدفعية التركية، أما الناجون منهم فقد كان مصيرهم أن يمسك بهم ليلقوا إلى النار المحرقة حتى الموت. ولدينا وثائق حيادية نزيهة تثبت ذلك.

تعرضت مئات القرى من سكان موش للمصير نفسه. فمنهم من لجأ إلى الجبال، فشاهد لأيام متتالية نيراناً مشتعلة في سهول موش الواسعة. دوّن ذلك مؤرخون عايشوا الأحداث.

أخيراً جاء دور مناطق صاصون الجبلية، التي لم تخترقها القوات التركية أثناء المذابح المذكورة سابقاً. علم أهل صاصون بما حدث لإخوانهم، فقرروا عدم إلقاء السلاح، ولذلك جمعت الحكومة التركية 30.000 مقاتل (وحدات نظامية وعشائر كردية مسلحة) بعد مجازر موش (في المدينة وفي سهول ضواحيها) . رد أهل صاصون الهجمات التركية بشجاعة على الرغم من بدائية أسلحتهم ومحدوديتها. غير أن ذخيرتهم المتواضعة نفدت بعد أيام، فكانت بداية النهاية. كسر الأهالي أسلحتهم هاجمين على عدوهم بالحراب، وقد اشتركت النساء بالقتال، ولكنهن في نهاية المقاومة ألقين بأنفسهن في الأنهار أوالآبار العميقة حفاظاً على عرضهن من التدنيس.

في 5 آب، احتل الأتراك آخر مرتفعات صاصون الباسلة المحنّاة بالدم. وكان السلطان عبد الحميد في قصره يصرخ أمام هذه المآسي قائلاً: " الله أكبر، لم تعد بنا حاجة لتغيير الحكومة! " أليس كذلك؟

كانت هذه المجازر الرهيبة تنفذ في أشد مراحل الحرب العالمية الأولى، ومن جهة ثانية كانت تركيا تسعى لخداع الرأي العام العالمي بادعاءات كاذبة، مانعةً انتقال الأفراد والاتصال بالخارج. ولكن السرّ الرهيب سرعان ما انتشر فصدر بيان 24 نيسان. وفيه طالبت كل من فرنسا وبريطانيا وروسيا إيقاف المجازر، مهددةً زعماء الأتراك بالمسؤولية الشخصية عن عمليات الإبادة. (هكذا إذاً). " ردت الحكومة التركية بالنفي الرسمي

لتبرير موقفها وادّعت أن ذلك مصطنع من قبل الحلفاء " . تشجع الأتراك وأصروا على النفي، ولكن الحلفاء لم يصروا على تهديدهم. ونحن نقر أن الأتراك لم يأخذوا تهديدات الحلفاء بجدية، بل استغلوا ذلك لصالحهم، وعليه استمرت المذابح بشراسة أكبر، وكان الحلفاء مكتفّين أيديهم قبل الحرب وبعد الحرب (ياله من وضع غير طبيعي!) . كتب الأتراك إلى معظم الدبلوماسيين في العالم وأبلغوا الرأي العام العالمي أن: " الأرمن في مناطق كانو، تيليتشان، هاجن، صاصون، تبليس، موش وكيليكيا لم يتعرضوا إطلاقاً لأية إجراءات عرفية من قبل الحكومة التركية " (هكذا إذاً!) . ويضيف الإعلام التركي أنه " لم يوجه أية إساءة إلى الرأي العام العالمي " . هذه التصريحات المنافية للواقع تعني في عمقها الاعتراف دون شك بما جرى، إذ قيلت في وقت كان فيه الأرمن مهجّرين من وطنهم ومعرّضين للقتل الوحشي دون أن تعلم بذلك الدول المتحضرة.

كانت مرامي الأتراك من توجههم هذا واضحة ـ كما سنرى ذلك لاحقاً ـ. طلعت باشا، في ردّه على هنري **مورغنتاو Henry Morgentaw** (سفير أمريكا في تركيا آنذاك) حين أراد التدخل لوقف المجازر وعمليات التهجير وحل القضية الأرمنية، قال: " لقد فعلت خلال ثلاثة أشهر أكثر ممّا فعله عبد الحميد خلال ثلاثين عاماً " . فعلاً، شيء يدعوإلى التباهي.

وإتماماً للأحداث السابقة، تبنت الحكومة التركية خطة تهجير شاملة. هؤلاء " التقدميون"، قضت سياستهم الإجرامية بإبادة الشعب الأرمني في ولايات، فان وتبليس، وبمحوالعنصر الأرمني منها بالطرد أوالقتل. تمّ إلقاء القبض على أعيان الأرمن وقادتهم ورمي بهم في السجون حيث كانوا يعذبون أشد التعذيب، ليؤخذوا بعد ذلك إلى مناطق مجهولة لقتلهم. وهكذا بقي الشعب الأرمني بلا قيادة ومغلوباً على أمره أمام هذا الإرهاب. وحسب تقديرات الأتراك وخطط المجزرة، كان القصد من ذلك هوشلّ مقاومة الأرمن. أما في مناطق البحر الأسود فقد كان آلاف الأرمن ينقلون على السفن ليلقوا في عرض البحر، وهذه المناطق تشمل كيراسون ودرابزون وريزا.

ولفهم ماهية المجازر وحقيقتها فهماً أفضل، من الضروري إدخال هذه الحقائق عن الأرمن في بحثنا، لا لتصوير المظالم فحسب، بل لنجد في الحوادث الإجرامية علامات مميزة للمجازر. جاء دور النساء والأطفال بعد الرجال (المقتولين أوالمفقودين) . كان يقال لهن: إن الحكومة تقوم بنقلهن إلى أماكن آمنة للالتقاء بأزواجهن أما الفتيات والصبايا فباستطاعتهن البقاء شريطة أن تعتنقن الإسلام وقبولهن الزواج من الأتراك، وانفصالهن عن أولادهن الذين سيكبرون في مياتم حكومية خاصة بالتتريك. والجدير بالذكر أنه في بعض المدن لم يقبل إسلام هذه النسوة، فلم يبق لهن إلا النفي أوالقتل.

كانت مواكب المهجّرين تُحاط بقطاع الطرق (التشتوات) ، وكانت الشرطة ـ حسب الخطة الموضوعة ـ على مقربة منهم. هذه التشكيلات المسلحة، وهي حكومية، جاءت لتحل محل الفرق الحميدية. كان " التشتوات " يرمون الشعب الأرمني الأعزل والمكبّل أحياناً، ولا يتوقفون عن مهمتهم إلا بعد سقوط آخر أرمني. وبعدئذ تبدأ عمليات السلب والنهب. ويشترك في ذلك سكان القرى المجاورة، فلا يتركون شيئاً على الجثث، وقد يفتحون بطون الموتى أحياناً ظناً منهم أنهم ابتلعوا قطعاً من الذهب. وكانت الجثث ـ بعد هذه العمليات ونهش الكلاب لها ـ تجمع لتلقى في الأنهر أوفي حفر كبيرة تردم فيما بعد، كيلا تستدل الطيور عليها. كانت عمليات القتل في قوافل النساء أقل نسبياً، أما عمليات النهب والاغتصاب فقد كانت هي المسيطرة. وعند مرور القوافل من المدن كان يُسمح للتركي أن ينتقي ما يرغب فيه من الجميلات. وفي كل استراحة كانت النساء تتعرض لاغتصاب علني يقوم به رجال الشرطة. لم يكن لدى أسواق الرق والعبودية في العصور الغابرة أي شيء ليعلموه لهؤلاء المتمدنين القتلة. وسوف يجد النازيون بعد ربع قرن أمثلة ليقتدوا بها في مجازرهم، وهي أمثلة من المظالم التي ظلت دون عقاب. التاريخ مدرسة يحصد الناس منه دروساً، سواءً كانوا حضاريين أوهمجيين. كيف يستطيع خيال الإنسان تصور هذه الهياكل العظمية البشرية، وهي باقية على قيد الحياة دون شراب أوطعام مدة عدة أشهر؟! إن الذين ماتوا منهم كانوا أوفر حظاً من الأحياء الذين يمشون وكأنهم سراب يتحرك. هذا

موت بطيء ينزل على الأطفال والنساء والشيوخ، وبخاصة على الحوامل اللواتي كن يلدن على الطريق دون أن يتوقف موكب الموت. إن مؤرخي تلك الأحداث يقولون: " كانوا يحطمون رؤوس الأطفال حديثي الولادة على الصخور بوحشية تخيف حتى الذئاب الكاسرة. قبل نهاية المطاف، كان أكثرهم قد فقدوا توازنهم العقلي، وآخرون سمعهم وبصرهم، بل هناك من كان قد نسي غريزة الأكل " . ويكتب شاهد عيان في مذكراته ما يلي: " كانت القوافل متجهة إلى سورية أوما بين النهرين، وكان من الواضح أن كل شيء مخطط ومدروس بشكل جيد يؤدي إلى إبقاء أعداد قليلة لا أكثر تصل إلى محطات الموت كما حدث ذلك فعلاً. وحلب لم تكن مكاناً لنجاة الباقين على قيد الحياة، بل مركزاً لتجميع قوافل جديدة توجّه إلى محطات الموت الأخيرة في الصحراء، حيث يتم إخراج الفصل الأخير من المأساة.".

مع قدوم الشتاء انتشر وباء الكوليرا ليكمل ما أهمله الجلادون. مئات الآلاف من الهياكل البشرية تملأ محطات التجمع المتجهة إلى الموت في دير الزور والرقة ورأس العين والإصلاحية ومسكنة. هذه المآسي البشرية التي ارتكبتها الشرطة التركية بالتعاون مع موظفيها الإداريين وجدت رعاية خاصة من الشعب العربي في كل من سورية ولبنان وفلسطين، وذلك لأنهم عانوا ما عاناه الأرمن من الطغيان التركي. يقول ماندلشدام: " لم يستطع الاتحاديون كسب ثقة العرب، علماً بأنهم يشكلون الأغلبية الساحقة من

الأمبراطورية العثمانية " . خفف بعض المسؤولين في الحكومة العثمانية من حدة الأوامر الصادرة إليهم، وبعضهم بلغت بهم الشجاعة إلى درجة رفض تنفيذ الأوامر. بمثل هذه الشهامة تحلّى حاكم دير الزور علي سعاد بك، فقد كانت تحت سيطرته عشرات الآلاف من المهجرين الأرمن، وإنه ـ عندما تلقى أمر إرسالهم إلى البادية للقضاء عليهم ـ رفض الأوامر، وأبرق بشجاعة رجل ذي قلب كبير مخاطباً الآستانة: " إذا كانت غايتكم إبادة هؤلاء الناس، فإنني لا أستطيع فعل ذلك " . وكان هذا الموقف سبباً لعزله واستبداله بزكي بك ـ منفّذ المذابح الأرمنية في دير الزور ـ .

وفي هذا الوقت دقت ساعة الموت في مراكز التجمّع في رأس العين، وذلك بقدوم جلاد تبليس جودت بك حاكم أضنة. لقد جمع في هذا المكان الأكراد والشيشان من القرى المجاورة لأن العرب رفضوا أوامره في اشتراكهم بقتل 15.000 أرمني. سيق آلاف المهجّرين إلى تل شدادة، حيث ذبحوا فيها ذبح الخراف. وحسب أقوال المؤرخين " اتخذت الحكومة التركية إجراءات تقضي بسوق 500.000 مهجر (متواجد في حلب وغيرها من المدن السورية) إلى مسكنة، ولم يكن أي من المهجرين يصل أبعد من تل شدّادة.

في البادية السورية، وتحت الظروف القاسية الآنفة الذكر، وبعد مشقة المسير الطويل بلا طعام أوشراب، قضي على القسم الأعظم من المهجّرين. أما البقية الباقية منهم فقد كان الشيشان المرتزقة يتسابقون مع الوحوش

الكاسرة في تنفيذ جريمة الإبادة. وهكذا أصبحت البادية السورية مقبرة حزينة تضم ضحايا شعب مغلوب على أمره ومنسي من الجميع، غير أن الأرمن سيتذكرون ذلك إلى الأبد.

نتيجة لما ذكرناه من أحداث، واعتماداً على الإحصاءات السكانية للأعوام 1910 ـ 1916 ، فقد قُتل من الأرمن 1.5 مليون نسمة، أضف إلى ذلك ما فقدوه من ممتلكات منقولة وغير منقولة ومن ثروات ثقافية لا تقدر بثمن. أليس من واجب الإنسانية المطالبة بالعدل إنصافاً للمظلوم؟

وهكذا ـ كما رأينا ـ لم تكن حكومات أنور وطلعت وجمال باشا إلا شكلاً من أشكال حكم عبد الحميد الملكي. في مجازر عبد الحميد والاتحاديين، سندرس بالتفصيل الأسباب والدوافع والنتائج. رغم بقاء الاتحاديين معادين للسلطة الحميدية، فإنهم قد استمروا في عملية المجازر بوحشية . كتب ماندلشدام Mandelshdam بهذا الخصوص قائلاً: " نسي الاتحاديون رسالتهم الإصلاحية، وطعنوا الحرية بطغيانهم ودافعوا عن الجامعة الإسلامية بطريقتهم الظالمة، فداسوا بذلك على الحقوق المقدسة للشعوب " .

لماذا؟ وكيف؟ سؤالان سنحاول الإجابة عنهما بعد بحث المجازر في ظل حكم مصطفى كمال.

3 . المرحلة الكمالية وما بعدها

في هذه الفقرة سنظهر مدى اهتمام أوروبا بمصالحها ومدى انتهازيتها وإجحافها بحق الشعوب. لقد انتصر الحلفاء على الجيش الألماني ـ التركي. رغم ذلك فقد لبس المهزومون قناع المنتصر، وغيروا ـ حسب الظروف الجديدة ـ أسلوبهم بغية الثأر لخسارتهم العسكرية.

إن الألمان، وهم مهزومون منتصرون كالكماليين، قد درسوا بدقة متناهية تفاصيل المذابح والوسائل الحديثة في التهجير، وطرق المظالم المبتكرة خلال مرحلة الحرب العالمية الأولى، أوبكلمة مختصرة: درسوا كل مخلفات المجازر الملموسة وغير الإنسانية. لدى بول دي فيو Paul Du Viu حقائق مفصلة عن ذلك.

أخذ الايطاليون ينشرون من جهتهم فلسفتهم الفاشية الحالمة حلم القياصرة في السيطرة على الدول المتحررة حديثاً من نير الاستعمار العثماني. ففي معاهدة لوزان (15 شباط 1930) يعتبر أصحاب الرساميل الإيطاليون أنفسهم البديل الشرعي للتجار الفرنسيين، أولئك الذين كانت لهم امتيازات خاصة منذ عهد فرانسوا الأول. إن موسوليني قد ادّعى أنه حامٍ للإسلام، غير أنه في 22 حزيران كشف عن حقيقته وأعلن عن رغبة الايطاليين في السيطرة على بلدان الشرق.

خدع الساسة الفرنسيون شعبهم وغدروا بالأرمن وقضيتهم العادلة. تحت عنوان " أبطال مجهولون " في مجلة " الفن والطب " ، في نيسان عام 1936 ، بتوقيع تورودي نقرأ: " غير معروف ... لماذا أخفت الحكومة الفرنسية عن الشعب الفرنسي أسماء الذين ماتوا في " مانش " ، وكذلك في الرها، بالضبط كما حدث في الماضي في ترافلكار؟ " . هذا الإخفاء يعني الكثير لمن يريدون أن يسمعوا ويفهموا، ونأمل أن يكون هؤلاء كُثُراً.

ألم يكن مصطفى كمال ـ رافعُ العلم العثماني ـ مباركاً " الاتحاد والترقي" وموجهاً الأتراك للجهاد القومي المقدس ضد اليونان والأرمن لتحرير الوطن؟ هكذا إذاً! وفي الوقت نفسه كما يكتب بول دي فيو: " أخذ الفرنسيون على عاتقهم مهمة الدفاع عن أرمن كيليكيا وأرمينيا، مهمة لم يكن لديهم أي مبرر للتهرب منها، ومع ذلك تهربوا " .

وهكذا، كان انتصار تركيا في لوزان نتيجة " إهمال الدول الكبرى وصراعاتها الداخلية". وإن ازدهار الحركة القومية التركية أعطى الاتحاديين، بالرغم من خسارة الحرب، إمكان التظاهر والظهور كمنتصرين.

يقول أحد الكتاب الكبار عن أتاتورك: " احتقاره للحقيقة معادل لقناعته بمنصبه " . أمست مأساة مرعش، حسب المؤرخين الفرنسيين، صفحة حزينة في تاريخ فرنسا. ويؤكد مؤرخ آخر ذلك قائلاً: " يدرك الفرنسيون خفايا هذه اللعنة " . نستنتج من ذلك أن النظامين الأخيرين

لعامي 1912 و1922 كانا، بالرغم من الميـول الجمهوريـة، يتسـابقان لنيـل " بطولة المآسي "وإحراز" جائزة المجازر الأوسكارية " و"ميداليات الغنـائم" . وجدير بالذكر أن مآسي عام 1922 ومجازرها كانت أقل عدداً من مجازر عـام 1915، والسبب هوعدم بقاء عدد كبير من الأرمن لذبحهم. وقد انتظر القوقاز الأناضولي عبثاً وجزافاً محاكمة مجرمـي الحـرب (الأتـراك) في إزمـير ـ كمـا تعهد بذلك الحلفاء انسجاماً مع القانون الفرنسي ـ وفي 15 أيلـول عـام 1915 جرى نكران للعدالة فيما يخص المسؤولين عـن المجـازر الأرمنيـة ومرتكبيهـا والمحرضين لحدوثها. وفي اجتماعات أرضروم في حزيران 1919 وأيلول مـن العام نفسـه في سـيواز رسّـخت الحركـة الكماليـة عقيـدة التعصـب القومـي والعرقي. حقّاً إنه لميراث ثقيل!

رفع الاتحاديون، بعد وقف إطـلاق النـار، إلى المجلـس الوطنـي الوصايـا الثلاث التالية: أولاً ـ عدم التنازل عن أيـة أرض عثمانيـة للحلفـاء أوالعـرب أوالأرمن. ثانياً ـ حماية الدولة التركية من مطالبة برلمانات الحلفاء بالتقسـيم. ثالثاً ـ الدفاع عن المتهمين بالإجرام وعدم السماح بمعاقبتهم قضائياً. يكتـب بول دي فيوغن ذلك قـائلاً: " مـازالت مفـاهيَم الأتـراك هـي هـي في خلـق المبررات واستغلال الحقد التركي " .

لم تكن المذابح في ظـل نظـام أتـاتورك أقـل ظلمـاً ورعبـاً مـن النظـامين السابقين. ولم يكن موقف الحلفاء عادلاً، بل كان ظالمـاً مهمـلاً المسـؤولية،

وبذلك أعطى الضوء الأخضر للمحرضين والفاعلين. وفي هذا الصدد يكتب رينيه بيو قائلاً: " يدون التاريخ لأول مرة واقعة بهذه الوحشية. لقد سُلخ شعب بكامله من وطنه، وتّم الاستيلاء على أملاكه، وذبح جميع أبنائه دون استثناء، ولا سبب إلا أن كلاً من لويس وكيفورك وأمثالهما يشكلون الشعوب اليونانية والأرمنية " . ونتيجة ساخرة لذلك ما بعدها سخرية "بات الضحايا سجناء سياسيين محكوماً عليهم بالإعدام من قبل تحالف الشعوب، لأن هذا التحالف لا يريد الأخذ والردّ من أجلهم " . هذه المقاطع مأخوذة من كتاب " موت إزمير " للمؤلف المذكور أعلاه.

أمّا بالنسبة لمجريات الأحداث، فالمنطق يشير إلى عدم بقاء الوضع كما كان عام 1915 ، وبما أننا سنكون صريحين إلى أبعد حد ممكن في إظهار الحقيقة لكل العالم ... فمن واجبنا التأكيد على أن الكماليين تبنوا مجازر كيليكيا، واغتصبوا لواء اسكندرون من سورية، وداسوا على كل الحقوق. وفي بحثنا سوف نقدم بعض الإيضاحات حول المجازر التي تّمت تحت ستار التهجير وسنشرحها بالتفصيل.

البروفيسور سير أ. تسيميرن Sir A. Tsimmern يحلل العلاقات الدولية آنذاك كما يلي:"ديننا لأرمينيا غير محدود ... وما حلّ بها خلال الحرب فاق كل التقديرات. ربع سكانها ـ إذا لم نقل: نصفه ـ أُبيد. تعهّدنا بشكل مؤكد ـ عن طريق تصريحات مسؤولينا ـ بإنشاء وطن للأرمن " . ماذا جرى؟

نستطيع أن نجيب بكل بساطة " تركناهم للكماليين، وبعد عشر سنوات أثار المفكر الكبير نانسن القضية الأرمنية، غير أن اجتماع جنيف[12] كان أطرش. كان موقفنا معيباً، والقليل منا يشعرون بذلك ... وإن ضميرهم لا يتألم من أجل أرمينيا " . وإن البروفيسور ن. إوركان N. Eoorgan رئيس وزراء رومانيا قد شعر هوأيضاً بالتقصير. ولكن السياسة ضغطت عليه فأسكتته، ولهذا أخفى نواياه وأشار إليها حيث قال بأسلوب البرقيات: "أبكي معكم في هذا العصر الجاهل الفارغ إلا من ملاحقة المصالح " ، وهذا يذكرنا ثانية بمكانة أرمينيا في الصراعات الدولية الحادة، ومن هنا فإن تصريحات الحلفاء كانت خادعة.

وهاهوذا ميك دونالد Mek Donald يصرّح لثوري أرمني سابق قائلا: "أتأسف على وعودي إياكم بالتحرير، ولكن " الكرسي " الذي أُجلست عليه يتناقض كل التناقض مع قناعاتي تلك " . وإن لويس ساتين يقول بأسلوبه الشاعري المؤثر: " الأرمن هم المجاهدون الطلائعيون في سبيل الحضارة، وهم على حق في مطالبتهم بالعدالة ... لا يريدون أن يكونوا حملاً على الأسرة الدولية، بل جوهرة فيها " . وفي 25 حزيران 1920 نسمع أرستيد بريان Arstid Beryan رئيس وزراء فرنسا يقول: " ليست فرنسا بحاجة إلى المزاودين، لأن ذلك الموقف (من القضية الأرمنية) هوبالنسبة لنا موقف شرف وكرامة إنسانية " . ومع ذلك، فإن فرنسا زاودت وأثارت هذه القضية في توقيت غير مناسب. وفي كتاب الحرب لمؤلفه لوتيندورف

Lontindorv نقرأ: " دفع الحلفاءُ الأرمن إلى الحرب واستفادوا من مآسيهم وانتصاراتهم، ثم تركوهم لحظهم التعيس ومصيرهم المؤلم مهملين إياهم إهمالاً مزرياً " .

هكذا، فإن هذا الشعب المجاهد مازال راكعاً أمام العدالة طالباً منها الرحمة. ومن سخرية القدر، لقد أجلسوه على كرسي الاتهام. لماذا كل هذه السخرية؟ إن كل الأبحاث تشير إلى أن التجارة العالمية، ومثلها المكاسب السياسية والاقتصادية، كانت تسوق العالم إلى حتفه. وهذا يذكرنا بقول توس نيل: " إن عظمة الإمبراطوريات مرتبطة بمآسي الشعوب الأخرى وزوالها " . ومن واجبنا أن نعترف بأن الواجب يطلب منا عدم السماح لكلاب البحر أي مجرمي الحرب أن يخرجوا بغنائم على حساب مآسي غيرهم، أثناء الحروب وكوارثها الاقتصادية، ودون أن ينالوا أي عقاب على فعلتهم.

ما أجهل البشرية وأغباها ... والدليل على ذلك أن مجرمي الحرب في المجازر الأرمنية وُضعوا في سفن بريطانية ونقلوا بحماية خاصة إلى مالطة. وإن هيئة العدالة العليا في جنيف لم تصلها أية معلومات عن هؤلاء المجرمين، الذين تغذوا بلحوم الأبرياء حتى سمنوا، وشربوا من دمائهم حتى ثملوا. ولم يكن لديهم أي خوف إلا من مدى تخمتهم، فإن مظهرها قد يكشف عما يخبئون. وكانوا - رغم ذلك - من المحظوظين فما من جهة رسمية قامت بالإشارة إليهم وإلى أفعالهم. هذه الجرائم سوف تنال عقابها

من جيل، ليس بـالضرورة أن يكـون أرمنيـاً، لأن جرائمهـم فـاقت مقـاييس المواثيق الدولية التي تحافظ على كرامة الإنسان فوق الكوكب الأرضي. وإن تقاطع القرن العشرين واشتراكه بهذه المآسـي الإنسـانية أمّ الدمـوع والآلام، إن ذلك يعني تسارعه نحوحتفه. وإن المرعب، بل الأكثر رعباً هوأن مجرمـي الحرب العالمية الأولى مـا زالـوا مستمرين في التفـاصح عـن حريـة الشـعوب وسلطة الحق. ومما لا شـك فيـه أن مجرمـي الحربـين العـالميتين قـد خلفـوا في صدر البشرية جروحاً دامية أبدية. إذاً، لماذا التراخي والنوم وتغيير الوجـوه؟! في المجازر الأرمنية نجد الصفاقة قد سبقت السخرية، وقلة الحيـاء قـد زادت انتشاراً، وعلّة ذلك أن تلك المجازر قد بقيت دون عقاب.

4 ـ من المسؤول عن المجازر الأرمنية؟

قبل الانتقال إلى موضـوع المسؤوليات في العمليـات المختلفـة للمجـازر الأرمنية ـ الأمر الذي يشكل موضوع هذه الفقرة ـ لابد لنا من ذكر الحقيقة عن واقع الضحايـا في ظـل الاعتـداءات والهجمـات التركيـة علـى الشـعب الأرمني، هذا الشعب السيئ الحظ رغم جبروته وعظمته، قد غرق في دمائـه التـي أُريقـت إراقـة كبـيرة، ومـع هـذا فقـد استمر في الحيـاة، وإن معجـزة استمراريته تعود إلى تراثه الممتد عبر القرون المديدة، وإلى طاقتـه الفـذّة علـى تحمل الويلات وعلى مقاومتها وبث الحياة في كيانه. وبالرغم مـن عمليـات

الغزو والنهب المستمرة، فـإن كرامتـه لـم تهبـط إلى درجـة العبوديـة، وهـذا الواقع يذكرنا بكلمات أديب أرمني يقول: " أيها المجاهدون الأرمـن نـاموا بسلام، وتأكدوا من أننـا نعرفكـم وإن كنتـم بـلا أوسـمة، وإنكـم لسـوف تظلون أحياء في قلوبنا إلى الأبد! " . وإننا بمناسبة افتتاح المؤتمـر العـالمي لمنـع حدوث الجرائم ضد الإنسانية نقول أمام محكمة البشرية وأمـام العـالم كلـه، وبكل راحة ضمير: " لا يحق لأيّ منا السـكوت في الوقـت الـذي يتوجـب عليه الكلام، لأن ذلك يعني المشاركة في الجريمة.".

نحن نرفض أية سلطة تدوس حقوق الشعوب، نحن نؤمن بسلطة القـانون وحدها، فهي سلطة الحق. وإن الحق الدولـي يعلوعلـى الحـق القطـري، وإن حقوق الإنسان تعلوعلى الاثنين ـ كما يصرح ميرابو.

وبعد أكثر من نصف قرن نطرح قضية المسؤوليات أمام محكمة التـاريخ ونقول بكل صدق: إننا لم نقصد جرح أحد، وليست لدينا أية ضغائن ضـد أحد. غير أننا نكتب ما نكتب تحت تـأثير الواجـب، وإن التـاريخ لـن يـبرر الشعب التركي ولن يعفيه من مسـؤوليته عـن جهلـه بالحقيقـة التـي حجبهـا السلاطين عنه. فمن هوالفرد المسؤول؟ ومن هي الجماعات المسؤولة؟ ولمـاذا هم مسؤولون؟ المدرسة الألمانيـة هـي المسـؤولة حسـب رأي الأتـراك حيـث يجيبون بدهاء عند لومهم على مذابـح الأرمـن، ومذابـح النسـاطرة، وتجويـع الشعب السوري واللبناني، وشنق الوطنيين العرب ... إن تصديـق ذلـك في

عهد عبد الحميد أوتركيا الفتاة يتطلب منا أن نكـذب علـى أنفسـنا ونغيـب عن الواقع. لماذا التركيز على تركيا الفتاة؟ الجواب هوأن الغرب وثق بثوريـة أعضائهـا وقادتهـا في جعـل تركيـا متحضـــرة. وبهــذا الخصــوص يكتــب ماندلشدام: " بعد انتصار محمـود شـوكت في آذار كـان علـى تركيـا الفتـاة استثمار ذلك لصالحها في سبيل إخراج تركيا مـن ظلمـات الجهـل والاهـتراء، ولكنهم تخلـوا عـن عقيدتهـم الثوريـة، فلـم يسـتفد الشـعب منهـم أي شـيء، فبفضل تغييراتهم أصبح بدلاً من عبد الحميد ـ وهوسلطان واحد ـ عدد هــائل من أمثاله. بـات ثـوار الأمـس يمشـون مـع التيـار السـائد. وبذلـك خدعـوا الغرب، مع أن أكاذيبهم أصبحت مكشـوفة. وإن ماندلشـدام يوضـح ذلـك بقولـه: " تبـاهت تركيـا الفتـاة باتباعهـا المذهـب الجـيروندي (وهوحـزب برجوازي برز أثناء الثورة الفرنسية) ، ولكنهم انقلبـوا في نهايـة المطـاف إلى ليبراليين متطرفين، وبذلك ألغوا المبادئ الثورية لتحل محلها مبـادئ التعصـب القومـي والجامعـة الإسـلامية والدعـوة المزعومـة للجهـاد (علمـاً بـــأن هــذا التعصب وهذه الدعوة لم يكونا مبنيين على أية قناعات دينية) .

من المسؤول؟ 1 ـ تركيا ؟ 2 ـ العثمانيون ؟ 3 ـ الجمهوريون ؟ لـم يكـن الأمر متعلقاً بمسؤولية قائد أوحزب على رأس السلطة، فالحكومات التركيـة المتعاقبة ـ بالرغم من صراعاتها الداخلية ـ كانت متفقة حول مشـروع واحـد، ألا وهوالمجزرة. ومع الأسف الشـديد كـان الشـعب الـتركي منسـجماً مـع سياسة المجزرة التي اتبعتها هذه الحكومات المتعاقبة. وسوف نناقش أسـباب

ذلك كله سبباً سبباً، دون أن ننسى أحلام السلاطين وعيشة السلاطين المترفة. وسوف نخص بالذكر نوايا زعماء الحكومات الثلاث الخسيسة والظالمة بلا وجدان، كلاً على حدة، وكذلك دور ألمانيا والحلفاء.

أ. طلعت باشا

جرمه لا يتوقف على تفكيك الإمبراطورية العثمانية فحسب، بل على إثارته أحلام الجامعة التركية أيضاً، فهوالذي صرح في البرلمان التركي في 25 شباط 1917 قائلاً: " نحن قصوى أمانينا هي أن نضمن لكل عثماني حقوقه المصونة بالدستور " . وهويقول هذا ناسياً مذابح المليون والنصف من الأرمن ومذابح النساطرة وتجويع آلاف اللبنانيين أيام كان وزيراً للداخلية. وإنه من الشخصيات البارزة في تاريخ الاتحاديين. ونظراً لدهائه وغدره وجبروته فقد كان روح الحكومة العثمانية، وقد استولى على الحكم بصفته قائداً عسكرياً، واستغل الصراعات السياسية للتخلص من معارضيه وتصفيتهم جسدياً.

ب. جمال باشا

لم يكن بأقل دهاء ومكراً من سابقه طلعت باشا في سياسته المجزرية. ما هوالدور الذي لعبه قبل الحرب فوشيه العثماني هذا؟ (فوشيه: سياسي فرنسي - 1759 - 1820 - امتاز بالغدر والظلم) . قبل كل شيء هوسياسي

انتهازي حسود، لعب دور الصديق مع فرنسا ومع الحلفاء حين كـان ذلـك يخدم مصالحه. وقد وقع الكثـيرون في شـباكه رغـم حنكتهـم السياسـية وإن موهبة التمثيل ـ رغم فائدتها ـ قد جعلته موضـع شـك أثنـاء الحـرب، ومنـذ بداية أزمتها كان الشك فيه قد بدأ.

ج ـ أنور باشا

رغم تلطخ اسم تركيا بالإرهاب وبمذابح الأرمـن، فـإن رأس أنـور باشـا كان يسجل في دماغه أحلاماً وأمنيات نابوليونية وعلى الرغم مـن مشـاركة طلعت وجمال في هذه المآسي، فإن " التاريخ الحيادي" ـ حسب ماندلشدام ـ يقول: " لقد لعب أنور باشا دور الخيانة العظمـى، رغـم أن الشـعب سـمّاه لفترة طويلة بطل التحرير " .

د ـ مصطفى كمال باشا

إنه ذو سلوك قابل للتحليل، وهوشخصية ديناميكية. ولا شك أنه زعيـم تركـي عظيـم، ورجـل دولـة متميز. ولكـن عظمتـه لـم تهـذب فيـه السـلوك المجزري الموروث. وإن التاريخ سوف يذكر اسمه مقرونا بالويلات والجرائـم ضد الإنسانية. كـان شـخصية مـن شـخصيات الكاربونـاري (الكاربونـاري: مشعلوالفحم، وهي جمعية سياسية سرية ظهرت في ايطاليا، يكتنـف الغمـوض أصولها وبرنامجها السياسي، وهي شبيهة بالمحافل الماسونية) .

هـ. ألمانيا

كانت متواجدة في تركيا في عهد السلطان عبد الحميد، ودورها كان واضحاً آنذاك وضوح الشمس. كانت المدرسة البسماركية والتربية الألمانية شبه عقيدة منتشرة حينئذ عند الأتراك، وإن الجامعة الألمانية قد سخرت الجامعة التركية من أجل مصالحها الاقتصادية والسياسية والعسكرية. ومن واجبنا أن نعترف بأن السلطان يدين لألمانيا بإنجاح معاهدة سان ستيفانووشلّ معاهدة برلين. لم تعمل ألمانيا على تنفيذ الإصلاحات التي ارتأتها " المعاهدة الثلاثية " ، بَل فضلت العمل سرياً داخل تركيا لدعم الأحرار في نضالهم من أجل الاستيلاء على السلطة. غير أن هؤلاء الأحرار، رغم تصريحهم بالعدالة الاجتماعية لكل الشعوب العثمانية، قد أعادوا تشكيل أنفسهم تشكيل متطرفين ليبراليين. إن الدبلوماسية الألمانية، رغم أنها فوجئت بالتغيرات الداخلية في تركيا، فإنها قد استعادت تأثيرها استعادة سريعة على تركيا شعباً وحكومة. ولم يقتصر ذلك على تشجيع الاتحاديين في الانطلاق بسياستهم في أوروبا، بل دفعتهم أيضاً للسير مع تيار الأحداث في آسيا، وحذّرتهم من الأخطار المزعومة التي تهددهم بها روسيا في أرمينيا، وانكلترا في الوطن العربي، وروسيا وانكلترا معاً في ايران. والجدير بالذكر أن ميل الأتراك إلى الألمان غير مرتبط بمهارة الدبلوماسية الألمانية فحسب، تلك الدبلوماسية الفاعلة في اسطنبول، بل كذلك بمنطق الأحداث الظالم.

لقد وقفت ألمانيا، وهي المؤمنة بالقوة، إلى جانب المتنكرين للحرية ودافعت عنهم. وكان ذلك عودة إلى المدرسة البسماركية بعد غياب طويل لها على الساحة الألمانية والعالمية. كانت الجامعة الألمانية تشجع في صفوف الاتحاديين حب العظمة، وتدفعهم للقيام بتجاوزات لا يمكن إصلاحها. وعن ذلك كتب مؤرخ معاصر للأحداث قائلاً: " لم يتمّ إخضاع شعب ما بأساليب معيبة جداً، (شبيهة بالأساليب التي مارسها الأتراك مع الشعوب) ولم تعرف المدارس تلميذاً، كهذا التلميذ التركي، قد فاق معلمه الألماني في ميدان الشرور " .

إن تفسير توجّه الاتحاديين توجهاً حربياً لا يمكن إدراكه إلا باعتبار هذا التوجه نتيجة للمؤثرات الألمانية. فقد استغلت ألمانيا استغلالاً ذكياً النواحي البدائية والفجة في السلوك التركي، منذ بداية ظهور الأتراك في سهول أوروبا وإلى الآن. وإنها شجّعت ونمّت روح الشر لدى الاتحاديين وبهذا تمّ استخدامهم لتحقيق المصالح الألمانية الخاصة بنجاح باهر. وحين قامت الحرب العالمية عام 1914 وجدت ألمانيا الاتحاديين بجانبها عبداً مطيعاً طاعة عمياء. بعد الحديث عن مسؤولية تركيا المباشرة، ومسؤولية ألمانيا المباشرة وغير المباشرة في جريمة المجازر الأرمنية في عهدي السلطان عبد الحميد والاتحاديين، نجد من واجبنا أن نصرح برفضنا الكتابة غير المسؤولة وغير الإنسانية عن السياسة واللعب بها لأننا غير مهيئين لذلك. نحن نقصد دراسة المجازر وبخاصة الأرمنية بكل تفصيل، وهذا واجبنا لإعادة تثبيت العدالة،

حتى إذا كان هذا لا يرضي السياسيين. هذا هوسبب دراستنا للمسؤوليات. وإذا كنا قد أبدينا الكراهية ضـد الأنظمـة المجزريـة، إلا أننـا نرفـض تطبيـق الكراهية على الشعبين الألماني والتركي، وذلك إذا كانـا غـير مشـتركين في المجازر. وهذا نوع من الترحم تجاههم والصدق في التعامل.

و ـ الحلفاء

سوف نشير إلى مسؤوليتهم المباشرة وغير المباشرة. في مضمـون معـاهدة برلين المشهورة لعام 1878 اعتراف بالمسـألة الأرمنيـة. لقـد أوقفـت انكلـترا تدخلها بـ " كلام شرف " من السلطان الأحمر. ونحن نتساءل: أكان اللورد سالزبرغ مغلوباً على أمره لإيقاف التدخل أم كان مضطراً لتقديم التنازلات بسبب توقيع اتفاقية قبرص وبسبب التنافس الانكليزي الروسـي، والاكتفـاء بالانتقادات والبيانات فقط؟ وهل كان ذلك لصالح الأرمن؟ أم كـان ذلـك استغلالاً من السلطان لذبح الأرمن؟ ألم تكن المصالح السياسية والاقتصاديـة هي التي جعلت الغرب يقف موقف الصمت والتعاطف مع تركيا في مجـازر صاصون وموش؟ والأمر نفسه ينطبـق علـى فرنسـا فهـي لا تسـتطيع نفـض يديها من المسؤولية الملقاة على عاتق الحلفاء في مرحلة الحكم الاتحادي.

كان الحلفاء مع تركيا في الحرب وبكل وضوح، إلا أنهم كـانوا قـادرين على إقرار العدل، ولكنهم لم يفعلوا ذلك، وإن تحذيرهم لتركيا حتـى تضـع

حداً للمجازر ليس عقاباً لتركيا، وأسبابه غايات أخرى. كانت تركيا تعرف مسبقاً بأن معاهدة سيفر سوف تنتهي في لوزان وأن " المحاكمات " غير مرغوب فيها سلفاً. وإن النظام الشيوعي الذي خلف القيصرية الروسية بعد انهيارها حذا حذو فرنسا وإيطاليا في دعم الكماليين. وسبب ذلك هوتأمين مكاسب سياسية واقتصادية بدلا من اتخاذ موقف عادل وإنساني. يقول ماندلشدام بهذا الخصوص متحدثاً عن مسؤولية المستغلين وعن واجبات دول التحالف عام 1917 ما يلي: " لنفترض أن الأتراك شعب جاهل وبدائي، وقد تأثر بالتربية الألمانية عن طريق سياسيين مغامرين، لنفترض ذلك ولنمنحهم الأسباب المخففة، ولكنّ علينا في الوقت نفسه ألا ننسى الجرائم التي ارتكبت لأن ذلك ليس من حقنا. وإن قادة الحلفاء قد أعلنوا بأن من واجب تركيا معالجة الأمور وإعادة الحقوق والتعهد بعدم القيام بتلك الأعمال الشريرة نهائياً". ومع هذا فإن ماندلشدام قد خُذل بعد خمسين عاماً بسبب مواقف جميع دول الحلفاء. لقد جاءت معاهدة سيفر مقدمة نحوالظلم، وجاءت بعدها لوزان اعترافاً سافراً مثّل مواقف الحلفاء المتخاذلة المؤيّدة للإجرام. وإن الكماليين رغم جرائمهم لم يتعرضوا لأي لوم أوعقاب. لم تقم محكمة، مثل محكمة نورنبرغ، لتحاكم مرتكبي المجازر الأرمنية، والسبب هوأن مثل تلك المحكمة كانت ستكشف أوراق المسؤولين الحقيقيين عن الأعمال الإجرامية. أما دور سويسرا فقد اقتصر ـ كما تؤكد الملفات الدبلوماسية ـ على الأعمال الخيرية.

إن الأتـراك لا يفكـرون بـالتعويض للأرمـن ابـداً. صحيـــح أن " رؤوس الإجرام في تركيا " قد تعرضــوا لانتقـادات، لكنهـا كـانت شـخصية فقـط، فالعالم عاجز عن تحقيق العدالة في جويســوده قـانون الغـاب. والأنكـى مـن ذلك أن الأتراك بعد الحرب الثانية لــم يلقـوا السـلاح ولـم يوقفـوا مسلسـل المجازر. على العكس، لقد استفادوا من الظروف الدولية ومن غياب العدالة ومن انتقاء حقوق الإنسان. إن سياسة التهجير السرية وأضرارها سوف تحير الكثيرين، وذلك لاعتقادهم بـأن الأمـور عـادت إلى مجاريهـا وتـمّ تصحيـح الأخطاء وأن الأتراك ندموا على ما ارتكبـوه مـن جرائـم، غـير أن الصحيـح هوأنهم لم يندموا وكانوا يخططون لمجازر جديدة في الحرب العالميــة الثانيـة، لكن تحذيرات ستالين السرية هــي التـي أفشـلت مخططـات المجـازر التركيـة الجديدة. وإن بعض الأوساط ذات النفوذ لديها علم بذلك، ولكنها تجاهلت الأمر عامدة متعمدة.

من واجبنا الكشف عن بوادر المجـزرة وفضحهـا أينمـا وجـدت، سـواء لدى الحلفاء أولدى مناهضيهم، فهي واحدة، وإنها عملية دنيئــة ومعيبـة، لا بل هي ملعونة من قبل المجتمــع الإنسـاني تحـت السـماء وعلـى الأرض وفي كل مكان، لأنها تجلب الكوارث وتنزل الويلات على البشرية برمتها.

5 . نتائج المجازر الأرمنية

سوف نتكلم عن نتائج المجازر على الشعب الأرمني بشكل خاص، وعلى الحضارة الإنسانية بشكل عام، وسوف نشير، ما استطعنا، إلى " خطورة المجازر " . إنها سرطان سريع الانتشار، يجب علينا الكشف عنه وتدميره منذ بدايته واقتلاعه من عمق جذوره.

كانت هذه النتائج ثقيلة على الشعب الأرمني، أضف إليها الخسائر المادية والمعنوية التي لا تقدر بثمن. لقد سببت هذه المجازر مقتل مليوني أرمني تقريباً، وقد تم ذلك في ظل الأنظمة التركية الثلاثة. وهذا العدد الذي قُتل يشكل نصف سكان أرمن تركيا. وإن المهاجر الأرمنية والعلاقات فيها بين الأرمن تشكل موضوعاً مثيراً لدراسة اجتماعية. مهما نسي الأرمن تضحياتهم فإنهم لا يقدرون أن ينسوا ضحاياهم. إنهم يذكرون ذكراً خالداً ال 200.000 طفل وامرأة من الأرمن، أولئك الذين لم يتم تتريكهم إلا بالقوة، وقد حدثت تلك الجريمة التتريكية قبل خمسين عاماً، وإن الهزات النفسية التي تعرض لها هذا الشعب الحزين والشجاع لا علاج لها لدى الأطباء النفسانيين المختصين بمعالجة الشعوب، وإن الأطباء غير قادرين على العلاج مادام المذنب غير مستعد للتعويض. أمّا الأرمن الباقون على قيد الحياة فإنهم لا يستطيعون التخلص من ذكريات لحظات الموت، حيث نفذوا بأعجوبة. كيف يمكنهم التخلص من ذلك وعذابهم مستمر، والوضع الدولي غير مستقر، وتحالف الشعوب لا يعيد إليهم وطنهم الممنوح

للمحتلين ثمناً لمظالمهم السابقة واللاحقة. جمهورية أرمينيا السوفيتية هي المواساة لآلام الأرمن، ولكنها لا تمثل دين البشرية تجاه معانيات الأرمن وتضحياتهم من أجل وطنهم الأرمني الكامل.

لم تستطع المجازر أن تخضع الشعب الأرمني. ما من شيء بقادر أن يوقف مسيرة تقدمه وطلبه للعلم. لقد كان عدد الطلاب الأرمن في المدرسة السلطانية التجارية في اسطنبول ثمانين طالباً من أصل مئة وعشرين طالباً. وإن الدكتور سيرفيشيان كان رئيس نقابة أطباء اسطنبول في الشرق لعام 1890 . ويمكننا القول دون مبالغة: إن الجالية الأرمنية في تركيا قد فرضت احترامها بفضل وعيها الثقافي الرفيع، وهذا المستوى الثقافي يقف سداً منيعاً أمام محاولات السلطات التركية الراغبة في إخضاع الأرمن. علماً بأن عدداً كبيراً من المناضلين والمفكرين الأرمن قد اضطروا نتيجة مذابح عام 1895 ـ 1896 أن يهاجروا إلى أوروبا، غير أنهم تابعوا من هناك نضالهم الفكري.

بمجيء تركيا الفتاة إلى الحكم نشأت مرحلة نشيطة في جميع المجالات الفكرية شملت المحاضرات والحفلات الموسيقية والمسرحيات وغيرها ... أكثر من ثلاثمئة مفكر قد احتلوا كل مستويات العمل القومي، وذلك بنتاجهم وتضحياتهم خلال 75 عاما. وتعليل ذلك كما يرى المؤرخون هو: " كان الأتراك متخلفين جداً عن الأرمن في المجالات الفكرية كافة، وكان نسبتهم ـ رغم تعدادهم السكاني الكبير ـ تشكل ثلث المفكرين في تركيا".

هكذا فإن مدة ال 75 سنة التي سبقت المجزرة عام 1915 تشهد شهادة صريحة على وجود وتنامي أجيال من الكتاب والشعراء الأرمن الذين استطاعوا النهوض بالأدب الأرمني إلى مستوى الأدب الغربي الأوربي في القرن التاسع عشر.

في البداية ظهرت المدرسة الكلاسيكية على يد الشاعرين طوريان وبيشيكطاشليان ومن سار على نهجهما منذ عام 1880 . أما كتاب المدرسة الواقعية، وأغلبهم من ذوي الاتجاه الحر في الشعر والساخر في الادب، وفي مقدمتهم بارونيان وآربياريان. وقد وصلت هذه المدرسة في نهاية القرن التاسع عشر إلى ذروتها، ليخلفهم جيل من الكتاب الموهوبين أمثال: زوهراب، باشليان، كامساركان، أوديان، شوبانيان وزارطاريان.

في هذه المرحلة غيرت السلطة المستبدة بشكل سافر أسلوب ضغطها على المفكرين فأذلتهم في صميم إبداعهم وحرمتهم حرية الكلام والكتابة، فلم يبق أمامهم للتعبير عن آرائهم سوى أسلوب الرمز والتضمين. كلّ من ميزارنتس، سيامنطو، سيفاك، تكيان وشراكيان شارك في تشكيل الجيل الأكثر عطاء في تلك الحقبة الزمنية. وهناك أيضاً مجموعة من الشباب، أقل شهرة من المذكورين سابقاً، أمثال يسيان، بارتيفيان، اوشاكان، شانت وزاريان، مثلوا الشعراء ذوي الاتجاه الحر. ما يدعوللدهشة اليوم أن " هذا الزخم من المواهب " ـ كما يقول المؤرخون ـ قد اجتمع في مكان وزمان

واحد. لقد حدثت هذه المعجزة الأدبية بفضل التراكم الفكري والأدبي خلال ستة قرون، رغم أنها كانت تحت نير الاحتلال، غير أنها وجدت متنفساً لها بفضل التغيرات في أوروبا وتأثير الآباء المختارين (في فينا وفينيديك) ، التي وجهت المواهب الشابة إلى منابع الثقافة الغربية، والتي عملت على إدخال روح الكلاسيكية والرومنتكية الأوربية إلى تركيا والشرق.

في 25 نيسان 1915 ، قطع الجزارون الأتراك عصب الروح والحياة باعتقال المفكرين الأرمن الذين انقادوا ببراءة إلى أوامر الشرطة حتى وجدوا أنفسهم وقد زُجّ بهم في سجون العاصمة، ومن ثم نقلوا إلى سجون المناطق (الولايات) . وبعد ذلك نقلوا بسرية تامة إلى متاهات الموت دون محاكمات أومبررات شرعية. وهناك تمّ قتلهم بكل برودة أعصاب. بعضهم ذُبح ذبح الخراف، وبعضهم رُجم حتى الموت، وآخرون قُطّعوا إرباً إرباً، ومن تبقى منهم كان نصيبهم الحرق حتى الموت أوالدفن وهم أحياء! من أصل الثلاثمائة مفكر نفذ بريشه ثلاثون فقط. كان المشهد رهيباً. خلال عدة أيام أزيل من الوجود خيرة مفكري شعب من الشعوب الحية، وهم في ذروة عطائهم. لم يكن هذا إلا انتقاماً معبراً عن عقدة النقص لدى الأتراك تجاه الأرمن. بعد الرأس جاء دور الجسد، أي دور سكان المناطق الأرمنية. لقد قتل الأتراك وهجروا أكثر من مليون ونصف أرمني. كان ذلك ضربة قاتلة لشعب بكامله. ما بقي من المفكرين القلائل كانوا شهود عيان لتسجيل ما حدث. ويؤكد ذلك الكتاب المعاصرون بقولهم: " إن أولئك الذين ظلوا

على قيد الحياة قد نهضوا ليبعثوا الحياة في شعبهم بإرادة صلبة حتى يقهروا مأساة الموت " . هكذا تشكلت المهاجر في البلدان العربية وفرنسا وأميركا أما الثروة الأدبية ما قبل المجزرة فقد اندثرت وزالت من الوجود. وبهذا تغلب الجهل والوحشية على إرادة الحياة وحب المعرفة. وهكذا غرقت تركيا في ظلام دامس لا يقل ظلمة عن هول المجازر التي ارتكبتها.

ومن الواجب ألا نمر مرور الكرام على الدمار البربري الذي لحق بالأوابد الفنية والنصب التذكارية والكنائس والمدارس. وقد كان ذلك وجهاً من الوجوه التي خلفتها المجزرة على الشعب الأرمني وعلى الحضارة الإنسانية أيضاً. رافق تدمير هذه الأوابد التاريخية المذابح وعمليات التهجير. وإن العمليات الحربية قد اتخذت هذه الآثار التاريخية الفريدة هدفاً لها لأن أرمينيا ـ عبر العصور ـ كانت قد أصبحت " ورشةً من أنشط ورشات الفن المسيحي في العالم " ـ كما عبّر عن ذلك المختصون في تاريخ الفنون. وثمة رأي آخر يقول: " إن روح الإبداع والميل الفطري إلى الفن قد أنجبا أساليب جديدة في فن العمارة تجّسدت في تحف فنية خالدة تصور مدى التطور والتجديد في الفن الأرمني " . حقاً لقد أعطت " العمارة " بأسلوبها الرائع وأشكالها المتناسقة خصوصية امتاز بها فن البناء عند الأرمن. وإن علماء الآثار يصرفون جهوداً كبيرة لدراستها، ولا يمكن للعالم إلا أن يضع نصب عينيه المستوى الرفيع والجمال السامي لفن العمارة الأرمني.

صحيح أن فن العمارة الأرمني قد اعتبر فرعاً من فروع الفـن البـيزنطي، غير أن ذلك اعتمد على وثائق تاريخية ناقصة. وإن مؤلفات طورمانيان بدايةَ هذا القرن بّينت خصوصيـة هـذا الفـن وهويتـه ومميزاتـه الأساسـية ومراحـل تطوره عبر العصور. يعتـبر العـالم سترايزكوفسـكي الأرمـن مبتكـري القبّـة الكنيسة المتميزة الشكل. وقد أكد بالتروزايدس اعتماداً على التحليل المقارن دور أرمينيـا في خلـق نمـاذج معماريـة وهندسـية خاصـة ازدهـرت في وقـت لاحق في أوروبا وحملت تسمية الفن الروماني أوالقوطي. وهكذا فإن العـالم المتمدن لم يتعرف على فن أرمينيا إلا بالتدريج، وقد أشار هـانري فوسـيون إلى إبداع الأرمن في العمارة بقوله: " هذه الأشياء الجامدة قد انتشرت بقـوة إشعاعها لأنها ولدت في وطن لا حدود له، وطن مفعم بالنور " .

إن أرمينيا مهد للفن والعمارة. ورغم الخراب الذي أصابها عـبر التـاريخ وفي مطلع القرن الحالي، فإن ما بقي من الآثار لكافٍ ووافٍ ليثير الإعجاب لدى المهتمين بفن العمارة. وها هي ذي مدينة آني ـ عاصمة البقردونيين ـ أم الألف كنيسـة وكنيسـة تظهـر بجـلاء الوجـه المعمـاري الأرمنـي في القـرون الوسطى. وإن علماء الآثار قد اكتشفوا فيها، لأول مرة، الأقواس المتصالبـة، وهي ثروة فنية إنسانية.

الحفريات النظامية الدورية في أرمينيا هي حركة تسعى إلى إعـادة إعمـار هذه الآثار وتثبيت مقاييسها الحقيقية. لا تشمل هذه الحركة أرمينيا التركيـة

(كارني، فان، تبليس، موش وكيليكيا) الغنية أيضاً بالآثار الحضارية الأرمنية عن عصور خلت، وذلك لأنها مغلقة أمام العالم المتمدن.

ليس في وسعنا إحصاء ما خسرناه من آثار ومخلفات فنية بسبب المجازر وعمليات التهجير. وفي هذا الصدد يتساءل أحد المؤرخين: " هل يمكن تقدير الكم الضائع في بلد زاخر بالأعمال الفنية والثقافية وبالثروات التاريخية وبما تحتويه هذه الآثار (الأبنية) من تحف فنية وأدبية لا تقدر بثمن؟ " . ويجدر بالذكر أن عدد الأديرة والكنائس في تركيا لعام 1914يفوق الألفين، كما تؤكد ذلك سجلات مطرانية الأرمن في اسطنبول. علماً بأن هذه الأماكن المقدسة لم تكن مجرد أماكن للعبادة وحدها، بل كانت مراكز علم وأدب وفن. إن الأيقونات والمخطوطات والصور الجدارية والصلبان الحجرية ـ الخاتشكار[13] والمنحوتات وغيرها من الآثار الفنية العديدة تمثل متحفاً حقيقياً. وإن هذه المراكز (مثل دير القديس كرست، وأراكيلوس في موش، ودير واراك وأختمار في فان، ودير أواك ودير الأحمر في كارنو، ودير القديس نيشان في سيبا ستيا، وأرماش قرب اسطنبول، ومقر مطرانية كيليكيا، وآثار مدينة آني) تمثل ثروة وطنية ثمينة. وإن هذه الصروح المعمارية والدينية قد اغتنت عبر القرون الوسطى بازدهار الفن والثقافة في أرمينيا، كما يؤكد ذلك المؤرخون. إذا اقتصرنا في اعتمادنا على سجلات مطرانية الأرمن في اسطنبول عن عدد الكنائس والأديرة، فإننا لن نحصل على الصورة الصحيحة عن الثروة العمرانية في أرمينيا الغربية، وذلك لأن

سجلات هذه المطرانية لم تأخذ بعين الاعتبار ما هجر وهدم من الكنائس والأديرة، بل اقتصرت على ما ظل منها عامراً.

مهمة كذلك الآثار العسكرية والمدنية (مثل القلاع والقصور والدور القديمة والجسور والنصب التذكارية والأوابد والسجلات الأرمنية والآثار الاورارتية) ، فالأرض الأرمنية غنية بها، كما يشهد على ذلك السّواح.

لقد حاول الأب وسكيان (من الآباء المختارين في فينا) خلال العشرين سنة الأخيرة أن يقّدم في مؤلفاته العديدة حول هذا الموضوع إحصاء دقيقاً عن الأديرة والكنائس في المناطق الأرمنية شاملاً في إحصائه ما كان منها عامراً قبل حرب 1914 ـ 1918. وبذلك يتوضح مدى النقص في الإحصاءات لعام 1914.

وجدير بالذكر أن تلك الإحصاءات لم تشمل منطقة قارص (الروسية) آنذاك، وأن أرمينيا قد حرمت من ميراثها المعماري في كل من قارص وآني وفسكونك وديكور، وذلك بعد احتلال الكماليين لمدينة قارص عام 1920.

نقول هذا لنصحح التصور الخاطىء عن الوضع الفني في أرمينيا قبل مجزرة عام 1915.

ويجب أن نأخذ بعين الاعتبار العمليات البربرية التي تعرضت لها هذه الأبنية. يقول ك. ميسروب عام 1931: قسم من هذه الأبنية دمر نهائياً وزال من الوجود بين عامي 1880 ـ 1914، وقسم حوّل إلى حظائر أومساكن.

في عام 1915 أراد قادة الأتراك ـ كما رأينا سابقاً ـ إنهاء القضية الأرمنية بشكل كامل، ولذلك هاجموا مناطق الأرمن ودمروا كل شيء فيها. وإن بقايا الدمار تشهد بصمت رغم أنها أصبحت مهجورة وأن أصحابها منذ الأزل هم الأرمن.

كانت هذه المنشآت الدينية مفخرة، إلا أن عصابات همجية نهبتها ودنستها ثم حرقتها بمن فيها من أطفال وشيوخ.

كتب بابازيان ـ النائب البرلماني التركي السابق ـ قائلاً: " في عام 1915، دمّر في كل من موش وفان أكثر من ثلاثين ديراً وكنيسة، وقد قامت بذلك المدفعية التركية. وإن كثيراً من مراكز الثقافة الوطنية (مثل دير القديس كربيت وأراكيلوس ووراك وناريك ودير القديس هوانيس ودير القديس آغبيريك ودير القديس كارمراد، ودير الصليب، ودير القديس كريكور، ودير شاراهان، ودير القديس نيشان، ودير القديس توماس، ودير القديس كوما، ودير القديس أرسكي المعجزة) هدمت وحوّلت إلى أطلال حزينة. وإن جودت باشا ـ القائد العسكري لفان ـ كان يردد: " في هذا البلد، يجب أن يزول من الوجود إما أثر الأرمن أوأثرنا نحن الأتراك! " . بهذه العبارة الوجيزة لخّص جودت باشا سياسة تركيا المجزرية تلخيصاً دقيقاً وكاملاً هادفاً إلى إبادة الأرمن ومحو كل أثر لهم، بما فيه الحجارة!

أجرى ك. ميسروب ـ كما رأينا أعلاه ـ جرداً بالأعمال الفنيـة والثقافيـة الموروثة ـ كالأضرحة والمجوهرات والمصوغات الذهبية والفضية الدينية والألبسة الكنسية والنقوش اليدوية والثريات والأختـام والرسـوم الجداريـة واللوحـات الفنية والمنحوتات وغيرها من الآثار التي أبيدت عن بكرة أبيها.

من الطريف والمؤلم معاً أنّ الأبنية التي لم تهدم لم يكن لها حـظ أوفـر، إذ حوّلت ـ في أحسن الظروف ـ إلى مسـتودعات أومراكـز أثريـة قدمـت للسوّاح على أنها عثمانية، فالغش والخـداع والـتزوير أسـلحة فعّالـة في عمليـة المجزرة ضد الحضارة.

بهـذه المناسـبة، مـن الضـروري الإشـارة إلى اللـورد كـيزوس الميّـال إلى الأتـراك صـاحب كتـاب " في داوروس " ، حيـث يعتـبر المذابـح الأرمنيـة "ضرورة سياسية وإن تكن مؤلمة " . إنه يعرف تركيا الشرقية ـ التـي تشـمل جزءاً من أرمينيا الغربية ـ معرفة جيدة خلال الأربعين عاماً الأخـيرة. ولهـذا يتحدث بحزن عميق، بصفته عالماً بالحضارة الأرمنية، عـن الفنـانين والمهنيـين الذين مُسحوا مسحاً من تلك المناطق العامرة، وفي حديثه يصور آثار مدينـة آني وفان المهجورتين باعثاً عظمتهما الحضارية المندثرة. وإنه رغـم ميلـه إلى الأتراك يعترف قائلاً: " أكد لي أحد الضباط الأتراك أن دير فاراكـا الـذي هدمه جودت باشا عام 1915 قد ظل فيه هيكل من الهياكل السـبعة نصـف

مهدم، وكذلك الرسوم الجدارية والصلبان في كنائس فان ظلت قائمة، غير أن تخريبها تَم في أوقات لاحقة " .

للمفتش الفرنسي ف. بالسان كتاب بعنوان " عجائب كردستان " . وهذا الكتاب مليء بالمغالطات التاريخية والأراء السياسية الغريبة. نقول غريبة لأنها صادرة عن أوروبي متمدن ولكنه يلعب دور المأجور فيقوم بالدعاية للأتراك طاعناً بذلك الحضارة الإنسانية. غير أنه رغم مغالطاته يقّدم إثباتاً لبعض الحقائق. فهاهوصدقي بيك يقول له - وهوالمندوب الرسمي الفرنسي - بلهجة جازمة وذلك لدى زيارته تركيا: " كانت إبادة الأرمن عملاً قمنا به بحكم الضرورة والاضطرار. كل شيء يذكر بهم يجب أن يُزال، حتى اسمهم يجب ألآ تكون له دلالة... هكذا تشاء الأوامر " ! وعند التحدث عن كنيسة القديس ستيفانوس (في منطقة ديري على الحدود الأيرانية - التركية) يقول بالسان، معتمداً على اعترافات صدقي بك وعدد من الضباط الأتراك: " هذه هي آخر كنائس الأرمن " . وإنه يتحدث، اعتماداً على أقوال صف ضابط تركي حاول عدة مرات إزالة بقايا هذه الكنيسة بالمتفجرات، وعلى ما رواه له ضابط انكليزي سمح له أن يزور مناطق آردوني ودولني ودوردومي، أجل إنه يتحدث عن صروح عمرانية مهملة مازال إنقاذها ممكناً. ولمزيد من المعلومات عن هذه الصروح يمكنكم مراجعة " لندن تايمز 20 و25 نيسان، 1963 " .

من واجب العالم المتمدن أن يمنع حدوث أية كوارث جديدة تحيل بقايا الآثار الأرمنية الباقية في تركيا إلى رماد. ومن واجبه إنقاذ هذه المقدسات والأضرحة الباقية من حضارة عمرها آلاف السنين، حضارة على البشرية منذ زمن بعيد أن تقف أمامها بخشوع وتقدير.

6 ـ دور الكنيسة

هناك من أراد أن يطعن في الكنيسة الرومانية (الفاتيكان) بشنّه هجوماً على أحد أساقفة كرسي الرئاسة للقديس بطرس بكتاب يحمل عنوان "النائب". وبدافع سياسي تم نشر هذا الكتاب ووضعه على مسرح الأحداث. إننا سوف نتكلم عن القضايا العرقية ذات الأثر الكبير على حدوث المجازر وموقف الكنيسة من ذلك. ولن نتكلم عن مناهضة الكنيسة للمجزرة ذاتها فذلك بديهي لأن الكنيسة بحكم طبيعتها وتكوينها لا يمكن أن تسمح بالجريمة وإلا تناقضت مع نفسها.

لا يعلمنا اللاهوت شيئاً عن ماهية العرق أوالأجناس البشرية ولا عن العلاقات بينهما في الحاضر أوالماضي أوالمستقبل. غير أنه يستطيع باسم الكنيسة أن يقول لنا على الأقل ما هومفهوم الأقوام وما معنى التعصب القومي (الشوفينية) في نظر الإنسان الذي يتكلم عنه الأنجيل، ذلك الإنسان " المخلوق بصورة الرب والمدعولتناول القربان مع السيد المسيح " .

إن الشوفينية قد تكون مبررة عند بعض الشعوب نظرياً لانسجامها مع ميول تلك الشعوب، غير أن الكنيسة مؤسسة مناهضة بمبادئها للشوفينية. من ناحية ثانية نعلم جيداً أن الكنيسة ذات نظام داخلي ومبادىء ثابتة ومتكاملة تشرح الأنجيل وأحكامه، ونعلم أيضاً أن كثيراً من الفعاليات متطورة مع الوقائع التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. إذاً، إن الشوفينية لا تتفق مع المبادىء المسيحية ولا مع الطبيعة الاجتماعية للإنسان. لهذا فالشوفينية التوسعية تلقى " رفضاً عملياً من الرب العظيم " . زد على ذلك أن المسيحية لا تؤكد على وحدة البداية والنهاية ـ الولادة والموت ـ في طبيعة الفرد، رغم أنها تؤكد وحدانية الرب ووحدة بدايته ونهايته.

خلق الإنسان ـ في رأي المسيحية ـ منذ ولادته منفرداً مستقلاً بذاته أي خلق مجتمعاً منفرداً كما يؤكد كونكاري ذلك بقوله: " إن الإرادة الربانية، ووسيلة تنفيذها ـ يسوع المسيح ـ المَعْبَر من المجتمع المنفرد إلى المجتمع المتكامل وذلك بعد المرور بتجمعات شتى وبتطور أشكال القوى تطوراً لامحدوداً في تعدديته، هذه الإرادة تتجلى في هذا التطور المتضمن روح الإبداع الإنساني. وعليه فالأفضل لديها هو تواجد الإنسانية وتطورها بأعراقها المختلفة وشعوبها المتعددة وثقافاتها واتجاهاتها الفكرية المتنوعة". إن القرآن الكريم يوافق الكنيسة على فكرة تعددية المجتمعات. وإن الانتقال من الفرد إلى الجماعة عملية تدخل في صلب الديانة المسيحية. واعتبار اللاهوت الإنسان كائناً منفرداً منذ ولادته يعني ـ مع الأخذ بعين الاعتبار

مفهوم النهاية أي الموت ـ أن " الإنسان محكوم بإرادة الـرب " ويظهـر هـذا الاعتبار إقرار المسيح بالطبيعـة الإنسـانية والثوابـت الأساسـية عنـد الأعـراق والشعوب وبحقيقة تعدديتهم.

الانتقال من الفرد إلى الجماعة هومنطق التاريخ. وهذا ما يجب أن يكـون ـ كما رأينا ـ . ولكن، مع الأسـف، هنـاك فئـة مـن رجـال الديـن الأنـانيين والمتبجحين يحرفون دائماً وجـه الفروقـات والتميـيزات عنـد النـاس مسـببين بذلك انتكاسات وحروباً بين الإخوة على الأرض.

الأسس المسيحية حول كرامة الإنسان واضحة قـولاً وفعـلاً. إن الطبيعـة الإنسانية واحدة وعليه فالكرامة الإنسانية واحـدة أيضـاً للجميـع. التسـاوي والتآخي بين الشـعوب تؤكـده نواميـس الوجـود، بـل تـرى أن مـن يصلـي الصلاة الربانية " أبانا... " مميزاً بـين إخوتـه فـإن الـرب لـن يسـمعه. وهـذا يدفعنا إلى التساؤل: أليست أخوتّنا نابعة من حاجتنا إلى الوسيط ـ المَعْبَر ـ المسيح حتى يتبنى هموم الإنسانية ويصالحنا مع أبينا السماوي؟ الناس في خلود الروح لهم المطامح نفسها ولهم العمق التـاريخي ذاتـه. ألـم يقـل البابـا ج. أ. بيـوس: "نحن من الساميين روحاً " وتاريخنا يبدأ بابراهيم ـ روح المسيح ـ . وفي الآونة الأخيرة ثبتت وحدة ذلك المصير والأمل بشكل كامل ـ كما تعلمنا الكنيسة المقدسة الموجودة في ملكوت الرب. ولهذا، فإننا باللجوء إلى رسل المسيحية نجتمع معاً " في كنيسة واحدة هي جسد الرب السماوي " . يقول القديـس

بطرس: " لا يوجد في جسد المسيح يهودي ولا يوناني، ولا أسير ولا حـر، ولا ذكر ولا أنثى " ومـع هـذا فالكنيسـة لا تدعـوإلى التخلـص مـن التنـوع البشري. إن أنانية الإنسان لا يحق لها أن تفسد الإنجيل. فـإذا كـانت هنـاك كنائس للسود ممنوعة على البيض، فمن الطبيعـي أن يقـوم المسـيح بـالقداس فيهـا هنـاك. في بريتوريـا وكيـب تـاون سـيصعد المسـيح علـى المنـبر المهـتز المضطرب في تلك الديار. لقد ظلت الكنيسة مخلصة بشـكل كـامل لمبـادىء الإنجيل، وضد "رسل " الشوفينية أمثـال روزنـبرغ وشـمبرلين الذيـن ملـؤوا كتاباتهم حول الكنيسة باتهامات كالحمم تسعى إلى تهديم كل المؤسسـات القومية وكل الثقافات الخاصة. وهؤلاء الرسل يضيفون قـائلين: إن الكنيسـة ظاهرة طبيعية في نطاق فولكلور عالمي. والجدير بالذكر أن الكنيسـة كـانت بشكل خاص ضد تفرّد ألمانيا في العظمة والسيطرة. حسـب تعـاليم المسـيح، إن الشوفينية تسيء إلى روح المسيحية. لقد أصدر متيت برين تنـدر بيانـاً في 24 آذار 1937 يدين فيه النازية قال فيه: " إن الشوفينية النازية لا تجد أسـس الإنسانية وقوانينها إلا في إراقة الدماء " . أمّا تعـاليم الكنيسـة فتقـول: " إذا منعت السلطة الدينية أي فـرد أن يتنـاول القربـان المقـدس بسـبب زيّـه غـير اللائق، فإن ذلك لايسيء إلى حقوق الإنسان. ولكن إذا كـان المنـع بسـبب لون بشرته، فإن هذا انتهاك لشرف النواميس السماوية " . ويقول كونكـار بهذا الخصوص (لتصحيح توجّه الكنيسة) : " الكنيسة ذات التعاليم والمسـار السليم الصحيح مفتوحة لكل الناس، وإن نضالها روحي ويتم بسلاح النـور

وحده، وإن قانونها عالمي، والحب الإنساني فيها نابع من روح الرب " .
وفي المعنى نفسه كتب يقول: " تنهش الشوفينية روح المسيحية لأنها تنهش روح الرحمة " .

في نقاشنا حول الشوفينية لا نكون قد تجاهلنا دور الكنيسة تجاه المجازر الأرمنية، فنحن لا ننسى بأن الأرمن مسيحيون. ولكننا نستشهد بكلام بيرديا أيفي من خلال دراسته للشوفينية عام 1938 وحديثه عن تعذيب اليهود على يد المسيحيين المتهمين باللاسامية، فنرى أن الكنيسة جابهت الصهيونية واليهودية، ولكنها لم تنفِ العهد القديم قطّ. وعندما أراد قارسيونى فعل ذلك طرد خارج الكنيسة. بذلك أُثبت أن الكنيسة المسيحية تمثل وحدة العهدين ـ القديم والجديد ـ . وهنا لابدّ من ذكر مقررات المؤتمر الثاني للفاتيكان حول هذا الموضوع. لقد أُبعدت كل النقاشات البيزنطية في هذا الصدد ، ليُفسح المجال أمام الكنيسة لتوضيح موقفها الثابت حول واقع الأعراق ورفض كل المبادىء الشوفينية، والقبول بحقيقة وواقع التنوع في الأجناس وبالشروط التاريخية الرامية إلى تحقيق العدالة في القضايا القومية. إن الكنيسة وحدة صادقة تمثل عقيدة سليمة خيّرة وإرادة فاعلة حية، وهذان الوجهان للحق هما الدرب المؤدي دائما وأبدا إلى الخلاص.

في الفصل الثاني من الكتاب لدينا ملحقان:

1 ـ ملحق أول: للإحاطة بالجرائم ضد الإنسانية، أي قتل الشعوب بشكل عام.

2 ـ ملحق ثانٍ: عن أسلحة الدمار الشامل التي تهدد البشرية كلها، وبشكل خاص القنابل الذرية والهدروجينية، ومنع الأسلحة النووية.

الملحق الأول

يتشكل من ثلاثة أقسام، وهي:

1. ماهيّة الجريمة ضد الإنسانية

هذا التقييم أوالتحديد لا يمكن رفضه حالياً في ظل تصريحات حازمة تطلقها المؤسسات الدولية السياسية والقانونية ، عن هذه الجريمة، وذلك عبر البيانات والاتفاقيات والمحاكمات الدولية الرادعة من قبل دول التحالف وألمانيا (ما بعد النازية) . في ظل هذا سنعرض موضوع التمييز قضائياً INJURE وفي الأمر الواقع INFACTO بين جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، محافظين دائماً على التقييم أوالتحديد السابق.

سوف نرى الجرائم التي ميزت النازية وجيوشها المحتلة (تشابهها، مواصفاتها واختلافها عن الجرائم الحربية العادية، وذلك حسب رأي

الخبراء). كذلك سنرى جرائم من نوع جديد ضد الإنسانية وجدناها هنا وهناك، وسنقرأ التنديدات في التصريحات السياسية عن المراحل الثلاث للمجازر الأرمنية التي تلتها المجازر التي ارتكبتها النازية المعادية للسامية. وكذلك سنوضح دراسة الضوابط القضائية للجرائم النازية بشكل مفصل ومنسجم مع قوانين المحكمة العسكرية الدولية ومع بنود القانون رقم 10 (كما سنورد أدناه) .

في تاريخ القضايا القضائية الحديثة ستبرز أمامنا مستجدات تقتضي إيجاد حلول لها. وحسب رأي القانوني هانري مايروفيتش وغيره من الخبراء حول هذا الموضوع: " يجب أن نجد الطريق للقيام بالمساعي المؤدية إلى النتائج والأهداف المطلوبة". وبعد نداء 19 نيسان 1940 التي تم إعلانه في موسكو، وهو" نداء صريح وعلني موّجه إلى الضمير العالمي ضد جرائم النازية في بولونيا "، جاء إعلان القديس جيمس في 13 كانون الثاني 1943 . بدون شك، ليست هذه النداءات إلا موقفاً صريحاً ضد الجرائم المعادية للإنسانية جمعاء. وإن إعلان موسكوييقى في كل الأحوال أهم وثيقة قضائية، وهي مصدقة في 8 آب 1945 في مؤتمر لندن. (انظر الملحق الثاني).

وهكذا أرادت دول التحالف التوفيق بين العلوم الحقوقية وما يمكن أن يواجهها من أحداث. وفي هذا العمل محاولة للرفع من وتيرة " أنسنة الحقوق" ، وإن أولئك الذين أطلقوا هذه التيارات يمكن أن ندعوهم

"الطلائع الإنسانية للقانون الدولي " . وهذه الطلائع إنسانية من ناحيـة أولى في صيانتها حقوق الضحايا الأبريـاء جزائيـاً، ومـن ناحيـة ثانيـة في تحديدهـا مسؤولية الجناة جزائياً أيضاً على المسـتوى الفـردي. يقودنـا هـذا الاتجـاه في أحد وجهيه إلى اكتشاف جرائم جديدة ضـد الإنسـانية، وفي الوجـه الآخـر يسـعى لاعتبـار الأفـراد مسـؤولين مباشـرة أمـام القـانون الدولـي، وربطهـم بالروادع المصونة بالقضاء الدولي.

إثـارة هـذه الأفكـار تقودنـا إلى بنـدي القـانون ذوي الرقمـين 32 و33 الخاص بالمحكمة العسكرية الدولية، والذي كان ساري المفعول منذ صدوره وإلى اجتماع لندن[14] في بدايته، وهويوضح الفروق بين ما يلـي مـن جرائـم ويضفي عليها صبغة واقعية. وعليه قدّم التقسيم التالي للجرائم: "جريمـة ضـد السلام، جريمة عسكرية ـ حربية" و " جريمة ضد الإنسانية " . وبهذا الشـكل تكون الاتهامات في تقرير جاكسـون أكـثر جـلاء مـن منظـور التقسـيمات الثلاثة، إذ نلاحظ فيه الصلة الوثيقة بين " الجرائم ضد الإنسانية " و" الجرائم العسكرية الحربية " .

2 . خرق القانون

في البداية سوف نقـوم بتعريـف خـرق القـانون ثـم نناقش بنـود الخـرق والحالة الجرمية الناتجة عنه.

وإن دراسة البنود المختلفة سوف تقودنا إلى الإشارة إلى مواضيع هامة في عملية خرق القانون من الوجهة الحقوقية والاقتصادية والمعنوية.

ما يخص تفسير البند 6 ك ـ وهومادة قانونية ـ فإن تفسير الموجز الناقص قد جرى من قبل المحكمة العسكرية الدولية تحت تأثير الظروف تأثيراً شديداً، وهذا ما سندرسه بتفصيل. في كل الأحوال، إن محاكمات نورنبرغ قد ميزت مستويات الجرائم والإجراءات المتخذة ضدها. وتحدثت عن الأعمال اللاإنسانية من قبل النازيين ونعتتهم بالخارجين عن القانون واعتبرتهم مجرمين ومغتصبين وجزارين معذّبين للشعوب. ولكن هذه الأحكام والتقييمات تبقى ناقصة لا تكفي لطرح هذه الجرائم وعرضها أمام منبر العدالة. ولذلك كان لابّد من إدخال مادة جديدة على القانون رقم 10 .

على الرغم من تميز هذه المجازر في زمانها ومكانها فإننا لا نستطيع أن نفصلها عن الجرائم الحربية، تلك التي حدثت في الأراضي المحتلة من قبل النازية، أوالتي حدثت على الأراضي الألمانية بصفتها جرائم انتقامية.

بعد الآن، سيؤخذ بعين الاعتبار العنصر المادي للجرائم الإنسانية، وكذلك كل الأعمال المدانة، واشتراك الجناة المأجورين في الأحداث، وصيانة هذه الإدانات على المستوى القضائي في سبيل حماية الأبرياء. بالرجوع إلى الأحداث، من الضروري الإشارة " إلى السلوك الذي يمثل بالضرورة لباس كل الجرائم ضد الإنسانية، وعلاقتها بالأنظمة المتسلطة في

العهد النازي " . وبحكم الظروف فإن سلطة النازيين وصلتهم بنظام سياسي محدد، غيّرت ظاهرة الجرائم من فردية عادية إلى شكل ظاهرة " جماعية وشمولية ومسلكية " ، شكلٍ تحدث عنه البرفيسور جان كرافن . كذلك من المفيد الإشارة بشكل عام إلى العناصر المادية للجرائم الموجهة ضد الإنسانية، تلك التي يمكن تقوم بدوافع إيجابية أوخيالية، وعندئذ يكون تعاملنا مع مذنبين قاموا بجرائمهم دون مسؤولية.

وبالرجوع إلى قضية الجناة المأجورين، فإننا لا نجد تصنيفاً لهم في سلم الجرائم. لذا نقرأ القانون رقم 10 وتحديداً البند بـ2 منه، وهوكما يلي: "كل فرد مهما تكن قوميته أومكانته، يعتبر حين قيامه بعمل مشين، مرتكباً إحدى الجرائم المذكورة في البند آ من نشرتنا ".

إن ارتكاب تجاوزات تخّل بالقانون ضد الممتلكات والأفراد، تعني النقاط التالية والاعتداء عليها: الحياة وسلامة أعضاء الجسم والحرية الفردية. وهنا يظهر التساؤل البارز في عصرنا عن القضايا الجرمية المتعلقة بإلحاق الضرر بالقيم والمصالح العامة. وما يتعلق بالضحايا ــ ضحايا المجازر ـ سنرى رأي المؤلفين غير الألمانيين، وأغلبهم يرون أن تهمة الجرائم ضد الإنسانية تحمي الفرد كعضواجتماعي ـ عرقي، قومي، قبلي، ديني وسياسي. وهكذا، حسب رأي كرانيني هذا العنصر " يوضح الحالة الخاصة للضحايا التي تشكل طبيعة الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، ليس بشكل مطلق، بل كشرط

عام ". بهذه المناسبة، سنرى أن كثرة عدد الضحايا ليست مهمة بقدر أهمية عدد الأحداث. لاشك أن فكرة الجرائم ضد الإنسانية وصفت على أنها ظاهرة إجرامية تاريخية ضد الإنسانية كثرت ضحاياها وهذه صفة مميزة لها. وإن الأفعال الكثيرة تعني الكثير من الجناة، وبالتالي الكثير من الضحايا. فكرة الجرائم ضد الإنسانية ولدت من هذا الشكل من الحشد ـ حشد الجناة ـ. ولكن هذا يبقى شرطاً اجتماعياً في ظاهرة الجرائم ضد الإنسانية، وليس عنصراً مؤلفاً له.

وبالنتيجة، لدراسة العنصرين المذكورين أعلاه القانوني والمادي، فإننا ننضم إلى صف الحقوقي مايروفيتشين لنقول: " إن عناصر الجرائم المادية والقانونية تنفصل عن تهمة الجرائم الحربية " ومن الملاحظ أن الجرائم الحربية والجرائم ضد الإنسانية تسيران معاً، ولكنهما تنفصلان في نهاية الطريق. النوع الأول لا يدخل في نطاق الجرائم ضد الإنسانية بسبب الصفة الآنية للقيم المصونة، أما النوع الثاني فإنه يحمل أسباب التهم (حتى قبل الحرب)، وهي مثقلة باعتبارات قومية وعرقية (حيث الضحايا ليسوا بالضرورة من جنسيات متخاصمة) . هذان النوعان من الجرائم ـ الجانب الاجتماعي منهما ـ يجب أن يستجيب مع البنود الثلاثة للقانون الذي يشمل، أولاً: كون الضحايا من قومية معادية، ثانياً: القيم والحقوق محمية قضائياً، ثالثاً: التهم الموجهة ضد الجرائم اللاإنسانية مطلوب تحديدها.

وهكذا ننتقل إلى المادة التي من أولوياتها التعمّد والدافع والرغبة في الشر، لأنه لا يمكن أن تولد جريمة ضد الإنسانية دون نية الشر والتفكير فيه، والتعمد ضروري لتحقق هذه الجريمة. وكل الصعوبات تتوقف على تصحيح مضمون الجرائم المتعمدة وتعديله. وهذا ما سندرسه ـ فيما بعد ـ دراسة مطولة.

حسب رأي البروفيسور بيلاي، فإن الخبث النابع من الذات هو" التعمد الحركي " (أي أنه يتجسد في السلوك المقصود سلفاً) الذي يميز حقيقة الجرائم ضد الإنسانية ويتوقف على " كون الجرائم ضد الإنسانية موجهة ضد جماعة من الناس (عرق، قومية، دين الخ ...) وضد مصالحهم العامة التي لا تشمل الفرد إلا على اعتباره جزءاً من الجماعة" وهذه الفكرة شُرحت من قبل عدد كبير من الحقوقيين ونالت القبول لديهم. لقد وافق كرافيني على أن " مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية يقومون بذلك بدافع الحقد والشر في داخلهم، ولكن هذا الدافع ليس الدافع الوحيد ولهذا نصادفهم في أعمال لا شرعية تنتهك الحقوق العامة. إنهم لا يقصدون أصلاً أسر الأفراد وإذلالهم وتقطيع أعضائهم وقتلهم ... بل يقصدون بالدرجة الأولى إلحاق الضرر بالعرق وبالدين وبالعقيدة السياسية العامة أوبالأحرى تلك العقيدة الراسخة داخل الفرد ... " . إن البروفيسور دونند يودكابر يعتبر في شأن الدوافع أن الجرائم ضد الإنسانية " تتصف بدافع الإساءة إلى جماعة من الناس يختلفون عن المسيء إليهم في العرق والدين والمعتقد السياسي". هذه الملاحظة ـ حسب رأينا ـ تفترض ربط سبب هذه المآسي بدوافع سياسية وعرقية ودينية.

في الختام، لإغلاق ملف القضية السياسية هذه، جدير بنا بعد كشف نية التعمد والدوافع، والشر المبيّت في عمليات الإبادة أن نلاحظ المسافة الفاصلة بين الفعل والنتيجة. وهكذا نرى الحقوقيين الألمان بتبنيهم القانون رقم 10 قد قبلوا حلاً مرضياً لقانون العقوبات لديهم، وذلك لأنهم اعتبروا النية المبيتة للجرائم الإنسانية شبيهة بالجرائم المتعمدة.

وهكذا ننتقل إلى الجزء الأخير من هذه الفقرة للحديث عن الاتهامات ومبرراتها وتحرياتها. وبهذه المناسبة يجدر بنا أن نذكر ما قاله هيرتزوك عام 1947 في المجلة الدولية لقانون العقوبات " في الصفحة 168 : " الجرائم ضد الإنسانية هي بكل وضوح خرق للقانون من قبل سياسة حكومية ما " . ولكن هذه النظرة تبدو غير واقعية واستهلاكية حسب رأينا.

لم يرض القضاء الألماني بتبني وتنفيذ القانون رقم 10 الذي فرضه عليهم الحلفاء، وحاولوا تبرير الاتهامات وربطها بالظروف. وقد فعلوا ذلك على المستويين السياسي والعلمي. ومن السابق لأوانه أن نحكم نحن الآن على ذلك. إنهم سعوا بذلك إلى تحجيم عمق الاتهامات الجديدة ضد الإنسانية، واعتماداً على ذلك التحجيم حاولوا إعطاء تفسير جديد للقانون رقم 10 يقوم على التأثير الرجعي لذلك القانون.

نحن نعتقد أن تسمية " جريمة ضد الإنسانية " هي تسمية مناسبة جداً. وحسب رأي راد بروخي توجد ثلاثة مفاهيم لهذه التسمية:

1 ـ الإساءة الكبيرة إلى الإنسانية ووجودها

2 ـ الحط من مكانة القيم الإنسانية وإذلالها

3 ـ مسح الثقافة الإنسانية والقضاء عليها

وبهذه المناسبة، جدير بالذكر أن المقولة المتداولة في ألمانيا هـي " لا تنـال الجريمة عقابها إلا بالقانون " . وهذه المقولة ترقى لديهم إلى مستوى القوانين الدستورية، ومعمول بها قبل هتلر، وذلك حسب البند 16 من دستور عام 1916 ، وحسب قانون العقوبات (الصفحة 2 من الدورية الأولى) . هذا القانون هوقانون وطني اجتماعي، وقد غيّر في 1935/6/28 بقانون العقوبات (الصفحة 2) ، وذلك بإدخال إضافة تفسيرية تشابه الأصل، مع الحفاظ على التأثير الرجعي للقانون. وإن القانون الأساسي للجمهورية الثالثة والرابعة، بالبند / 103 / في الدورية الثانية، قد أعطى بشكل واضح لهذا المبدأ مرتبة قانون دستوري. وعام 1953 أعيد إدخاله إلى قانون العقوبات الألماني (الصفحة 2) .

التأثير الرجعي للقانون رقم 10 يذكرنا بالأرضية المحلية والدولية لهذا القانون. وسوف نتكلم عنه بشكل مطّول، ولكن من الضروري، منذ الآن، الإشارة إلى أن نزاهة القانون رقم 10 لا جدال فيها، رغم كل الانتقادات والتحفظات. زد على ذلك أن مميزات وأهداف القانون رقم 10 يعملان لصالح التأثير الرجعي في الإطارين المحلي والدولي. وما يخص القضاء

الألماني، فمن المعتقد أن فكرة الصدفة قد أدخلت قسراً عليه ــ كما سنرى ذلك عند كبار الحقوقيين ـ. وبخصوص هذه الفكرة لدينا الانتقادات التالية:

1 ـ القانون رقم 10 يستهدف وجهة النظر النازية ويخدمها (انظر مايرأبيش)

2 ـ القانون رقم 11 ـ ك1 الذي يخفف من حدة القانون رقم 10 ، والذي يعتبر أنه شر لابد منه، يظل حلاً أقل شراً من ترك الجاني بلا عقاب. ومن فكرة الشر الذي لابد منه تنبع مؤشرات (سدروك سبيرك) وبناء على ذلك، فإن الوضع الاستثنائي المقرر من قبل النازية لا يمكن التغلب عليه إلا بقوانين استثنائية. هذا الشر المفروض، لاحظه أيضاً بادير حيث يقول: " يجب أن يكون المجرمون النازيون آخر من يستنكر هذه الآثام. أليسوا هم من اخترقوا مبدأ الجريمة والعقاب؟ " .

وحسب رأينا المتواضع، فإن التبرير الحقيقي للمفعول الرجعي للقانون السابق يستند إلى المقولة " لا تنال الجريمة عقابها إلا بالقانون " . هذه الفكرة غريبة في نظر العدالة الدولية، حسب رأي " لابارديل وكلسون " وليس لهذه المقولة، في علوم القانون المقارن، وضع مطلق كما يرى بعضهم. ومع ذلك، لا نستطيع التأكيد والموافقة على رأي المجلس العسكري الدولي بأن هذه المقولة لها قوة مبدأ قضائي. ومن أجل ذلك قال القاضي بيركيت "لاتنال الجريمة عقابها إلا بالقانون " . هذا مبدأ غير جامد، وهومبدأ قضائي لاغير. وإن قوانين المحكمة العسكرية الدولية

تستنكر ذلك بدورها لأن " من الجدير بالذكر أن هذه المقولة لاتحد مفعـول السلطة الحكومية بل تمثل قانوناً مقبولاً ومرغوباً بشكل عام " .

وهكذا نستنتج، أن نوايا العدالة الخيرة هي التي تدفع إلى الأمام مـبررات القانون رقم 10 ذات الفعل الرجعي وتبرزها للمحكمـة العسـكرية الدوليـة. وإن إعطاء الأولوية لحكـم العدالـة، دون التضحيـة بفكـرة مصونيـة القضـاء واسـتقلاليته وحصانتـه، هـي لمصلحـة حكـم العدالـة. وإن انتصـار العدالـة هوالذي يضمن وحدة استمرار القضاء. فلوبقيت جرائم النازية بدون عقاب لكان ذلك سيؤدي إلى زوال القانون كما يؤكد ذلـك كّل مـن كارفرسـن ولانـش وبرونشـفيك وغـيرهم. كـان العقـاب، حسـب القـانون المختـص بالجرائم ضد الإنسانية ومفعوله الرجعي، مطلباً نبيـلاً وضـرورة لابـد منهـا. ومن المؤسف أن هذه الحقيقة لم تذكر في نهاية الحرب العالمية الأولى.

سـنرى بشـكل مفصـل في بحثنـا أغلـب هـذه الانتقـادات، وفي ملحقنـا نسـتطيع القـول: إن الجريمـة مـع سـبق الإصـرار (حسـب القـانون الألمـاني) اعتراف من المجرم بمخالفة قـانون العقوبـات، وبالقيـام بعمـل غـير شـرعي. وحسب رأي الروس، فإن ذلك " فعل إجرامي، لاشرعيته واضحة، وهوغير مقيد برادع من الحكومة (في حال وجودها أوعدم وجودها) .

هكذا ننتقل إلى الفقـرة التاليـة، وهـي الأخـيرة في الملحـق. فيهـا سـوف نتكلم عن المسؤوليات وما يتصل بها من قضايا.

3 . حدود المسؤولية

إن الجرائم ضد الإنسانية هـي اختراقـات للقـانون، فهـي مـن جهـة أولى مجموعـة آثـام، ومـن جهـة ثانيـة مقاضـاة للمتهمـين بتلـك الآثـام، وهـؤلاء المتهمون يحتلون عادة مكانـة مرموقـة في المجتمـع. وفي هـذه الفقـرة سـوف ندرس حدود المسؤولية وقضايا ملحة أخرى مؤلفة من الأمور الثلاثة التالية:

1 ـ قضية الخطيئة في الجرائم اللاشرعية

2 ـ الأوامر الصادرة عن القائد

3 ـ تأنيب الضمير

قبل الانتقال إلى موضوع حدود المسؤولية، من المفيد التحدث عن طبيعة الأشخاص المسؤولين. وهذا سيدفعنا إلى التحري عن طبيعة المشتركين في هذه الجريمة (مع التذكر دائماً: " أن الحادثة الفردية تعتبر أحياناً جريمة ضد الإنسانية وذلك حين تكون بشكل خاص موجهة ضد جماعة ما ") . ومن المفيـد أيضـاً التحدث عن مدى اشتراك أولئك الأشخاص ومبدأ القصاص منهم.

أمّـا مـا يتعلـق بطبيعـة تحديـد المسـؤولية، فيمكـن القـول دون تـردد: إن الجرائم النازية ضد الإنسـانية كـانت مرتبطـة بنظـام سياسـي معـين وعقيـدة سياسية اجتماعية محددة. وهنا نتسـاءل: مـا هوتـأثير هـذه الخصوصيـة علـى مسؤولية المجرمين؟ وعليه يجب أن تقوم الدراسة على الأسس التالية:

1 ـ القومية الاشتراكية حقوقياً

2 ـ القومية الاشتراكية تشريعياً

3 ـ القومية الاشتراكية عقائدياً

ونستطيع القول: إن القضايا الثلاث المذكورة أعلاه تفرض نفسها علينا فرضاً.

قضية الخطيئة في الجرائم اللاشرعية تنطلق قضائياً من تعارضها مع فكرة التبرئة، ومن حقيقة لا شرعية الخطيئة. أما بالنسبة للجرائم ضد الإنسانية فإن أخطاء القانون المحلي ولا شرعية الأحداث الجارية في نطاق صلاحيات قطر ما، هي خطيئة دائمة، وهي من اختصاص القانون الدولي. وما يخص جرائم النازية فإنها تعتبر شرخاً بين القوانين الدولية والقوانين المحلية (القومية الاشتراكية) . وكلما كبر هذا الشرخ يكون الخطأ أوضح وأجلى ويكون إمكان السماح بالأخطاء أضيق، علماً بأن القوانين المحلية تحاول التقليص من حجم الأخطاء.

إن قضية الأوامر الصادرة عن القائد مهمة جداً. وهذا ما نلاحظه في كثير من الحالات التي نفذت فيها جرائم لا .بمبادرة فردية بل جماعية. فالمسؤول هونظام شرعي (كالجيش أوالدولة أوالحزب أوالوزارة) . والمسألة هنا هي لا شرعية الأوامر. وقد تكون ـ حسب القانون النازي ـ نظامية في شكلها ومضمونها. ولكن هذه النظامية (النازية) لا قيمة لها أمام القانون الدولي.

إذاً، لا يمكن اعتبار هذه الأوامر مبررات للجريمة. وبدلاً من ذلك، نطرح القضايا التالية التي وضعها ووضحها بشكل جيد القانوني مايروفيس

" تفرض الأوامر النظامية الصريحة حالة على المأمور وتبعد الخطأ عن سلوكه اللا شرعي لأنه مفروض عليه. ولكن الأوامر الصادرة لا يمكن أن تقع على مسؤولية المأمور وإن قبلها في ظروف تُبعد عنده كل أنواع السيطرة على ذاته، كأن يكون مثلاً في وضع غير طبيعي ومهدداً بكرامته ومحروماً من حرية الاختيار. إن الظروف التي ترافق إصدار الأوامر وقبولها تضمن له أسباباً مخففة، حين تكون قد أنقصت من حريته " .

حسب رأي البروفيسور لاوتر باخت، فإن الحل الجذري والعادل لقضية تبرئة المأمور من الأوامر الصادرة عن القائد، يمكن البحث عنها في المبادئ العامة للمسؤوليات الجزائية. ومن الجدير بالذكر أن مسؤولية المنفذ مرتبطة بالظروف التي يتفاعل فيها المأمور مع طبيعة الأوامر الإجرامية الواضحة والصريحة.

هناك مسألتان ثانويتان نظرياً، غير أنهما هامتان للغاية عملياً. والمسألتان هما مسألة الأوامر اللاشرعية الواضحة ومسألة حرية المأمور في تنفيذها. صحيح أن حالات الإجبار والمضايقات الأخلاقية أوالإكراهية الأخرى واردة، ومع هذا فمن المفيد الإشارة إلى أن الأوامر الصادرة عن القائد لا يمكن أن تكون إجباراً جسدياً ولا فرضاً صريح العبارة على المستوى التنفيذي. علماً بأن مثل هذه الأوامر الصادرة بتهديد كبير تشكل مضايقة وقهراً أدبياً يطعن في كرامة المأمور ويشّل إرادته. وإن وجهة نظر المحكمة العسكرية في ذلك تقول بوضوح: " لا يمكن القبول بالتبرئة حتى في حال الضرورة القصوى، حين يكون المأمور المتهم مقتنعاً، لأنه هنا مسؤول عن

تنفيذ مثل ذلك الأمر، ولربما تجاوز في فعلته حدود ما أُمر به، أوبادر بتصرف شخصي لم يؤمر به". إذاً، لا شرعية الخطيئة تنتج في حالات ثلاث:

1 ـ يعرف المأمور طبيعة الأوامر الإجرامية، وينفذها باعتقاد خاطئ منه أنه مضطر أن يطيع حكم جهة نظامية صدر إليه في إطار معين.

2 ـ المأمور لم يتعرف على القصدَ الإجرامي للأوامر ونفذها رغم وضوح القصد الإجرامي منها.

3 ـ المأمور لم يتعرف على الطبيعة الإجرامية للأوامر، ونفذها ولاشرعيتها غامضة.

وأخيراً، ستقودنا قضية تأنيب الضمير إلى الحديث عن عقيدة النظام الاجتماعي القومي (النازي) ، وتأثير نشر هذه العقيدة على مسؤولية الجناة. هذا التأثير ـ في نظر العدالة ـ رغم اعتباره حالة مخففة، لا يمثل بكل تأكيد سلاحاً يمكن للجاني أن يدافع به عن نفسه، فالعقيدة النازية لا دور لها في الدفاع عنه. على سبيل المثال، " للقانون رقم 10 مفعول سارٍ يعاقب أولئك الجناة الذين يضحون، بسبب إيمانهم بعقيدتهم السياسية، بالمشاعر الإنسانية، ويفقدون احترامهم للقيم الإنسانية ". وإن الذين يقومون بهذه الأعمال الإجرامية، نتيجة تعصب ديني وفكري، هم أشخاص ضميرهم مشحون إجرامياً، ولهذا فهم من أخطر الخطرين اجتماعياً.

الملحق الثاني

أسلحة الدمار الشامل

سوف نتحدث هنا كما يشير العنوان عن أسلحة الدمار الشامل أي عن الأسلحة النووية والهيدروجينية، لننتقل بعدئذ للحديث عن الحروب النووية وكيفية الوقاية منها، وعن علاقة كل ذلك بالجرائم ضد الإنسانية، محاولين قدر المستطاع الاقتراب من الموضوع اقتراباً يكشف عن الجوانب المجزرية فيها. وبهذه المناسبة يحسن بنا أن نذكر أقوال كارل ياسبرز: " كان الفرد - حتى هذه اللحظة - يستطيع أن ينتحر أويقتل أويُقتل في الحرب، ولكن حالياً يمكن للإنسانية أن تباد من قبل الإنسان (الفرد) ذاته. هل يمكن لهذا أن يحدث؟ إن عملية الحدوث خرجت عن نطاق الممكن إلى " حتمية الوقوع" . والحقيقة الساطعة عن إمكانية إنقاذ البشرية تكمن في إنقاذها من الأفكار الهدامة المدمرة للبشرية، تلك التي تسعى إلى استبدال أسلحة الدمار الشامل السابقة بأسلحة أخرى أشد فتكاً بالشعوب، أسلحةٍ تقود البشرية إلى الانتحار.

من المؤكد أن السلاح النووي يشكل خطرا على وجود البشرية. وهناك موضوع آخر يؤكده ياسبرز هو" خطورة الديكتاتورية" التي تؤدي إلى الشوفينية وبالتالي إلى المجازر وإلى محو الحريات والقيم الإنسانية. وإن حل

هاتين المسألتين " يتطلب من الانسان قوة ذاتية تغيّره أخلاقياً ونفسياً وسياسياً إلى درجة إحداث تغيير في التاريخ العالمي " . وإن عمل ذلك يتطلب حكمة.

سندرس بعد قليل موضوع النضال ضد المجازر البشرية، وإمكانية إزالة السلاح النووي. ومنذ اليوم يجب إيقاف التجارب النووية، وتدمير الأسلحة المكدسة حتى اليوم. وبالاتفاق والتفاهم بين الدول الرافضة للخطر النووي لابدّ من الوصول إلى الطريق السوي ـ طريق السلام العالمي ـ . وحسب ياسبرز "تحقيق السلام سيكون سهلاً ـ كما تدل على ذلك المؤشرات ـ " .

هذا ممكن بإتباع سياسة جديدة مبنية على حقيقتين ـ حسب رأي ياسبر ـ :

" أولاً، إعطاء حرية التعبير عن الرأي، فالحق والعدل يجب أن يحكما بدل القوة. ثانياً، تصحيح المفهوم الخاطئ القائل: إن الإنسان غير مهيأ من داخله لقبول الحق، ولن يستطيع الوصول إلى العدل المطلق " . بدون شك، يستطيع الإنسان تركيز جهوده في سبيل العدالة، ونحن نؤمن بحتمية ذلك.

اليوم نتساءل حول ذلك كثيراً، والمجيب الأول على هذا التساؤل هوغاندي العظيم حيث يقول: " كيف نستطيع التخلص من قوة المادة والمجازر البشرية والحروب كيلا نباد بالقنبلة الذرية؟ " . والرد الصحيح على هذا لا يكون إلا بالقول والفعل معاً. في الواقع، من السياسة النبيلة فقط تنبع تلك القوى القادرة على إنقاذ السياسة من الانحدار. صحيح أن

غاندي قَدم الدليل على ضرورة السياسة النبيلة في حالات المجابهة المفروضة، ولكن ذلك لا يمكن إطلاقاً أن يحول مضمون السياسة ولا طريقة عملها ولايمكن استخدامه في حالات أخرى على أنه مثال يحتذى، وإن الحقائق الموجودة بين أيدينا تثبت ما قلناه.

نقصد بالسياسة النبيلة الأعمال الخيرية وروح التضحية والمنطق السليم، وهي دليل على وجود الإنسان وجوداً فعلياً. يقول ياسبرز: " في الواقع، هذا هورأينا في الحياة، وإن التعقّل ضروري لكل الأزمان، غير أن السياسيين المحترفين نسوا ذلك حتى وجدوا أنفسهم على شفير الهاوية " . هذه الفكرة سنطورها في بحثنا، لأننا نؤمن بتحرير الفكر، وهذا لا يشكل خطراً، وإن لم ينسجم مع القوانين والحقائق والعقائد التي تبلورت في ظل هذا الفكر.

نحن نقبل تلك الطريقة التي ترى أحادية طريق التقدم، تقدم المنطق والفكر الممكن لكل الناس أن يتبنوه. وجدير بنا أن نذكر هنا كلمة " لا " الرافضة للسلاح النووي، تلك التي أطلقها العالم الألماني كوتفشي عام 1957 ، وكتب عنها فون فاي ساكير قائلاً: " هذه خدمة متواضعة يقدمها هؤلاء العلماء للعالم بدون معرفة اتجاهاتهم، وإلى أين تقودهم، لأنهم يرفضون المساومة على إعطاء الأولوية للأسلحة الحديثة " . هذا مبدأ أساسي للتعامل بين البشر. وبهذا يجد ياسبرز في تصريح كوتنشي معنى فلسفياً أكبر من أهميته السياسية، وهذا صحيح، فعلم أنشتاين يمكن أن

يكون شراً على البشرية في حين أن العلم يجب أن يخدم المنطق والصدق والإنسان. أليس من الحق والواجب أن نفكر بهذا الاتجاه؟

والآن نصل إلى مواصفات رجل الدولة، هذا الرجل الذي يقف وفي يديه مصير الإنسانية، إنه " يجب أن يقف هناك، حيث يستطيع الناس العيش " . إن رجال الدولة، بالرغم من قلة عددهم، يمسكون بأيديهم مصير الأغلبية، وإنهم يحددون بأعمالهم مسار الدولة دون أن يدعي أحدهم بأن البلد تحت سيطرته وبين يديه. إنهم من يخططون للمجازر ـ حين يخطط لها ـ ، وهم من يقودون العمليات الحربية ـ حين تجري ـ ، وإن الرأي العام يتمحور حولهم، فهم يمثلون السلطة، لا بل إن السلطة في يدهم. وإن الشعب بأكمله على علاقة وثيقة بهم، وإن تعددت الأشكال. ولكن هذه العلاقة قد تكون غير مرئية عادة، وبخاصة في أحداث القتل. ولاشك في أولوية دورهم في العمليات المجزرية حتى حين يشترك حزب سياسي فيها أوالشعب بكامله. أمّا ما يخص المجازر الأرمنية فإنها ملفتة للنظر جداً. ألم يكن " السلطان الأحمر والاتحاديون والكماليون " منفذي هذه الخطة غير الشرعية التي كان من واجب الإنسانية أن تعترف بها منذ زمن بعيد؟ لا يكفي لحدوث تلك المجازر وجود سجانين في داشوي، ومتسلطين في أوشفيس، وجلادين في كوكين فالدي الخ ... ولا يكفي أيضاً لحدوث ذلك وجود حراس مصابين بالكلب منتشرين في كل المحطات النازية الشهيرة. رغم وجود أمثالهم، فإن مجازر النازية ما كانت لتحدث بدون هتلر وبورمان وايخمان وغيرهم. هنا

نصل إلى مصير الإنسان المتوقف على موقف رجال الدولة. ومـدى تـأثيرهم على الأفراد وإقناعهم بسياساتهم فهـم يجـدون في هـذه الجماعـات البشـرية الصغيرة أوالكبيرة أعواناً يفكرون ويعملون من أجلهم، ويرون فيهـم المثـال الأعلى. وحسـب رأي ياسـبرز، فـإن القلـة مـن هـؤلاء النـاس يدركـون أن قادتهم ـ على الرغم من نجاحاتهم الظاهرية ـ " ليسوا بأناس اسـتثنائيين، ولا يجوز تأليههم ـ رغم تجذّر سيطرتهم على مشاعر الناس، فهم يحققون أنفسـهم من خلال أتباعهم، ويصلون إلى السلطة لا بفضل قوى خارجية، بل بقـوى من الداخل، قوى مؤثرة في مشاعر الجماهير " .

من المؤكد أن الأعمال التي نُسخّر للقيام بها لا تدخل في نطاق التفـاؤل أوالتشاؤم. لا يمكن للثقة ولا لليأس أن يقوما على علم الخيال وحده، إنهمـا من الحالات النفسية أوالتصـورات، وكلاهمـا لا تقبـلان الدليـل أوالبرهـان. وإنهما ـ كما سنرى في بحثنا ـ يجدان الدوافع للانتشار بشـكل غـير محـدود، غير أنهما لا يؤثران على دوافع الآخرين، ومـع هـذا فإنهمـا يلقيـان الضـوء على الملامح العامة للمجتمع. وكلاهمـا، إلى حـد مـا وبدرجـات متفاوتـة، يشوشان الفرد في تأدية واجباته تجاه مصـيره. ولكـن إذا كـان مـن الممنـوع علينا معرفة ماذا سيحدث، فلنعترف، على الأقل، بشـجاعة، لنعـترف بحقنـا في البحث عن الحقيقة وضرورة استمراريته.

ونحن على يقين، أنه فيما يخص الإنسان، لا توجد حتمية خارجية طبيعية ذات سمة علمية تحدد أفعاله كلها، لأن هذه الأفعال متعلقة به لا بالطبيعة. وهذا يؤكد أن مصير البشرية متوقف علينا نحن البشر، هذا إذا كنا بشراً. فمن الواجب علينا تبني الحرية والمسؤولية. هل نحن مستعدون للقيام بذلك؟ غير مسموح لنا التأكد من ذلك قبل ذكر واجب إزالة الأسلحة النووية والهيدروجينية، وبخاصة الأسلحة المبيدة للشعوب، قبل أن نرى تلك الأسلحة قد أبادتنا. ماذا يجب أن نفعل إذاً؟ هذا ما نتساءله مع ذواتنا، ونأمل الإجابة عن تلك التساؤلات في كتابنا هذا، غير ناسين أن الإنسان يعرف ماذا يجب أن يعمل وماذا يريد، وبهذا يكون لدينا الشرف العظيم - شرف الثقة بالإنسان.

الفصل الثالث

الوقاية من المجازر

1 . الوقاية من مجازر ضد الأرمن

2 . محاكمات نورنبرغ

3 . الوقاية من المجازر البشرية بشكل عام

4 . المجتمع . الذنوب والمسؤوليات

5 . الخاتمة

أخيراً ننتقل إلى الفصل الأخير من بحثنا، وعنوانه " الوقاية من المحازر" وهوموضوع " الوقاية من الجرائم " نفسه الذي كان مدار البحث في المؤتمر الثاني العالمي.

يشتمل هذا الفصل على النقاط الخمس التالية:

1 ـ الوقاية من المجازر ضد الأرمن 2 ـ محاكمات نورنبرغ 3 ــ الوقاية من المجازر عامة 4 ـ المجتمعات والمسؤوليات 5 ـ الخاتمة.

1 ـ الوقاية من مجازر ضد الأرمن

الوقاية من مجازر مستقبلية مماثلة للمجازر الأرمنية، وهي مجازر من نوع خاص ركزّنا عليها في كتابنا، سنحاول إبراز ما ورد في الفصل الأول من أساليب للعلاج، وذلك بعد فحصها فحصاً دقيقاً وتشخيص حالة المرض. من أهم مميزات المجازر الأرمنية هي أن مجرميها ظلوا دون عقاب. إننا نرى ضرورة فرض تعويضات عن المظالم وإنْ بعد انتظار وعذاب دام مدة نصف قرن من الزمان. وفي هذا الصدد نقول: لا يمكن اعتبار التناسي علاجاً، ولا يجوز اعتبار التسامح حلاً. إن الحل الصحيح يتطلب الحل العادل والإنساني ويتوقف عليه. ومن الجدير هنا أن نتذكر أن مرتكبي المجازر ليسوا الآن على قيد الحياة، لقد ماتوا، غير أن عقيدتهم وآراءهم ومفاهيمهم مازالت مستمرة وحيّة في أذهان وعقول وسلوك شعوبهم. وإن الأدلة على ذلك

كثيرة، ويمكننا أن نراها واضحة " في المجزرة الباقية دون عقاب " . فالمجزرة الأرمنية جريمة ما زالت مستمرة إلى يومنا هذا. وإننا نعرف ذلك حّق المعرفة، ويجب أن نتحلى بالجرأة الكافية للإقرار بما يلي: لابّد من إنقاذ خصوصيات الشعب الأرمني والدفاع عن تراثه الثقافي، لأن ذلك جزء مما تملكه البشرية، غير أن الأتراك يضعون العراقيل والمبررات الإعلامية في سبيل إيقاف مسيرة العدالة الإنسانية، ورغم ذلك فإننا نؤكد أن الحق الأرمني هوحق شرعي ومنتصر، ولا يجوز أن يظل حقاً مهضوماً. ومن واجبنا الإنساني إثبات ذلك من شتى النواحي التاريخية والاجتماعية وغيرها.

سنلاحظ في بحثنا أن الاتفاقية التي عقدت عام 1948 لمعالجة المجازر النازية ووضع حلول لها، سنلاحظ أن هذه الاتفاقية مناسبة لمعالجة المجازر الأرمنية أيضاً. وذلك لأن في مقرراتها وانتقاداتها القضائية للنازية محلياً ودولياً إقراراً بقانون من قوانين النظام العالمي. ولا ننسى أن نذكر مرة تلومرة بأن المجازر الأرمنية حدثت في ظل الأنظمة التركية الثلاثة، وبأنها ما تزال مستمرة بكل معنى الكلمة إلى يومنا هذا في المجالات كافة وبخاصة الثقافية. وعليه فإن القلة من الأرمن الباقية في تركيا سوف يفقدون تدريجياً هويتهم أوسيعرضون حياتهم للخطر. والمصير نفسه ينتظر أرمن المهاجر في كل أنحاء العالم، وفي جميع الأحوال فإن جمهورية أرمينيا لا تشكل إلا جزءاً من أرمينيا الكبرى، غير أنه رغم ذلك يمثل رمزاً لاستمرارية الشعب الأرمني. وهنا نذكر بأن هدف الاتفاقية (المذكورة أعلاه) هوإيقاف إبادة

الشعوب. غير أننا ـ كما رأينا ـ أن الإبادة ما زالت مستمرة، ولـم يتغير إلا الأسلوب، فبدلاً من إنهاء الأرمن جسدياً، فقد حـل محله إنهـاء الشـخصية الأرمنية معنوياً.

إن تركيـا اليـوم لـم تستنكر المجـازر الموروثـة عـن آبائهـا وأجدادهـــا. بالعكس، إنها رعت وقـامت بعمليـات السـلب والنهـب في اسـطنبول عـام 1955 ، تلك العمليات التي عانى منهـا " غـير الأتـراك " وبخاصـة الأرمـن. ومن أدلة الرعاية هذه أنها أقامت نصباً تذكاريـاً " لبطـل الإجـرام " طلعـت باشا عام 1960 . إذاً، تركيا لم تقم بأي " تنازل عملي " كما هـي العـادة، بل بالعكس كما رأينا. وإذاً فالأتراك يتحملون اليوم المسؤولية بكـل إصـرار وجدارة. وهذه المسؤولية تثقل كاهلهم ويزداد ثقلها يومـاً بعـد يـوم، مثلمـا أثقلت كـاهل الألمـان، غـير أن الألمـان تفهمـوا أخطـاءهم فقـامت حكومـة أدنهاور بـ " التنازل العملي " وبمسح الذنوب والتوبة. ولكن الأتـراك ليسـوا ألماناً، فهم يرفضون الذهاب إلى كانوسا ليتوبوا (كانوسـا: مدينـة في شـمال ايطاليا، حيث ركع ملك الغرب هنري الثالث أمام البابا غريغوار السـابع) ، علماً بأن التوبة والتعويـض وحدهمـا يرفعـان مـن مكانـة تركيـا في المحـافل الدولية والأمم المتحـدة. يجـب أن يسـتعيد الشـعب الأرمنـي حقوقـه، لكـن الأتراك لا يقبلون بذلك، وإن كان واجبهم عدم رفض مثل هذا الاعـتراف، ومن مصلحتهم الاعتراف. على أن يقوم العالم المتمدن بـدور " العـراب " ، وإن لم يفعلوا ذلك فانهم سيظلون خارج العالم المتمدن وسـيحكمون علـى

أنفسهم بالانعزال. " إن الاعتراف بالجريمة يزيل نصف العقوبة " وإن التعويض عن الخطأ يزيله نهائياً، وإننا لسنا الوحيدين المؤمنين بهذه الفكرة عن الاعتراف والتعويض.

من واجب الإنسانية أن تحاكم الدولة العثمانية على جرائمها. لابّد من افتتاح هذه المحاكمة، وإن بعد خمسين عاماً من الانتظار. ما المانع أن يكون لهذه المحاكمة أوالمحاكمات بريق محاكمات نورنبرغ والنقاش حولها والانتقادات والنتائج ذاتها؟ سوف يقتص العالم الحر من المجرمين ــ ولو غيابياً ـ بالرغم من مؤامرة السياسة والسياسيين، وإن الأمم المتحدة ستفقد مصداقيتها إذا حذت حذوالتحالف غير الشريف. ويتوجب علينا ألا ننسى أبداً أن هناك جرائم تخيفنا لكوننا بشراً وأن السكوت عن الظلم الباقي دون عقاب هومشاركة بالجريمة، وسوف نحاول بشكل مطول دراسة أساليب العمل والإعداد لصيانة العدالة لكل الشعوب. لم تكن ملاحظاتنا مبنية على الحقد، لأن الحقد يجلب انتقاماً والدم دماً. في رأينا: آن الأوان لتفهم الأمم المتحدة أنها أمم بحكم روابط التعايش والإنسانية، غير أن أوروبا تسعى إلى طمس هذه القضية بدلاً من حلها، كما فعلت في الماضي إذ إننا نجد تكراراً، رغم تغيير الأسماء، فالمشهد المسرحي هو هو. هذه هي المسألة التي يتهربون منها بدلاً من حلها، والحساب على ما سفك من دماء سفكاً يعصر القلب ويميته مازال مؤجلاً. ورغم أننا مازلنا نحمل حقداً على الظالمين، وما زلنا نتعاطف مع المظلومين، فإننا لا ننكر أبداً حق الأتراك

من الضروري العمل على عدم الإفساح لولادة نازيين جدد مستقبلاً. وهكذا فإن محاكمات نورنبرغ يمكن اعتبارها حلاً لقضية المجازر السابقة بشكل عام ومجازر النازية وآثارها بشكل خاص، وبهذا لا ننكر دور هذه المحاكمات وما قدمته من إيجابيات للقانون الدولي، ولكنها في الوقت نفسه تركت لنا الحق في نقد منجزاتها. هكذا يتصور الأمر كثيرون، ونحن نريد تصديق ذلك، ولكننا لا نستطيع، لأننا من واجبنا أن نكون صادقين مع ذاتنا وقناعتنا الشخصية. وفي رأينا أن محاكمات نورنبرغ كانت حلاً لنهاية الحرب، ولم تكن حلاً لأوقات السلم، إذ إن الجرائم ضد الإنسانية قائمة في حالتي الحرب والسلم، لا بل إن هذه الجرائم كثيراً ما تبدأ بعد سكوت دوي المدافع. إن محاكمات نورنبرغ وما حركته من آلام في الضمير الإنساني معروفة جيداً لدى العقول المستنيرة ولدى الحقوقيين المتمرسين والنقاد الحياديين. ولكنها لم تكن على مستوى أهوال الحرب ومجازرها ومآسيها التي فاقت كل المقاييس. كان لابد من قصاص ومن أحكام بالإعدام تهز المشاعر هزاً لا تقل درجة في تحريك المشاعر عن هول المجازر ومآسيها. من الواضح أن منطق الأحداث يأمر بذلك، ونحن بدورنا ندعو إليه عالمياً. ولكن المنطق يمنع ذلك ببساطة لأسباب ذاتية.

والغريب في تاريخ المجازر أننا أمام جريمة إبادة شعب ـ كما هي الحال في المجازر الأرمنية ـ ومع هذا فإنها لم تنلْ العقاب كما ناله المجرمون في محاكمات نورنبرغ. الإبادة يجب ألاّ تؤدي إلى إبادة ثانية، سواء بالنسبة لشعب ما أو

يصبح فيه الحزن الأرمني حزناً على فقدان العدالة والأمل والصدق. من واجبنا الإنساني أن نستنكر ما حدث ضد الأرمن من جرائم لاشرعية وأن نعظم ـ من جهة أخرى ـ بطولة هذا الشعب الحي رغم كل ما عانى.

2 . محاكمات نورنبرغ

يميل بعض الناس إلى الظن أن محاكمات نورنبرغ كانت أفضل إجراء اتُخذ للوقاية من المجازر آنذاك. وفي رأينا، هذا خطأ فاحش، وسوف نحاول إظهار ذلك في كتابنا وإثبات أن الإجراءات التي اتخذت في تلك المحاكمات كانت هزيلة وغير كافية. ومن النزاهة أن نشير هنا إلى أن لمحاكمات نورنبرغ دوراً في تنظيم القوانين الدولية التي كانت تستخف بالعلاقات المتوترة، ولا تعارض المواقف الحيادية اللامبالية عند بعض الدول. إن هذه المحاكمات لم تستطع أن توحد الآراء والقوانين عند البشر لمجابهة الجرائم ضد الإنسانية، ولكننا نعترف بأن هذه المحاكمات " الاستثنائية " كانت مقبولة فقط بحكم ظرفها " الاستثنائي ".

إن محاكمات نورنبرغ قد اقتصّت من النازيين الظلاّم وفي الوقت نفسه ظلمت فئة من الشعب الألماني السيئ الحظ، تلك الفئة التي عانت من النازيين ومن الحرب وآثارها أيضاً (وهذه المعاناة كانت لصالح البشرية) . غير أن ضحايا النازية من الشعوب الأخرى كانت بعيدة عن مثل هذه

الحسابات والمعانيات، ولهذا يتوجب على هـذه الشعوب العمل على منع وقوع ضحايا جدد لنازيين جدد. ومن واجبنا الإقرار بأن محاكمات نورنبرغ أظهرت مدى خطورة هذه الجرائم. ولكننا نتساءل: ألم يكن من الأفضل تشكيل محكمة عادية دولية (مدنية)، من غير العسكريين، ومن الحياديين في الوقت نفسه، للقصاص ولمحاكمة هؤلاء المجرمين. ويجب ألاّ يوجه الينا اللوم على توجهنا هذا، لأن غايتنا ـ بكل روح نزيهة ـ هي وضع حلول تجنبنا المجازر ضد الإنسانية في المستقبل. والآن، بفضل وجود قوانين دولية تمنع حدوث الجرائم ضد الإنسانية منعاً قاطعاً، بفضلها استطعنا أن نسمح لأنفسنا بتقييم محاكمات نورنبرغ على أنها غير كافية لمنع حدوث الجرائم لأنها لم تأخذ المستقبل في حسبانها.

إن المنتصرين في الحرب بقوة السلاح أصدروا أحكاماً متنوعة بالإعدام، عن طريق محاكمات نورنبرغ، ضد منفّذي تلك الجرائم، وهم أعداء لهم، فكان من الاولى أن تسمّى بالثأر. وفي هذه المحاكمات أعطيت الأولوية للشكليات بدلاً من تركيزها على العدالة. عندما تكون القضايا القومية قضايا كبرى وذات ثقل فإنها لا تقل أهمية عن القضايا الدولية. وإن المنتصرين في الحرب قد قبضوا على مجرمي المجازر الدوليين على اعتبارهم مجرمين عاديين دون النظر إلى الحقيقة القائلة: " بإعدام المجرم العادي تُعدم معه جريمته " ، أما بالنسبة للجرائم المنافية للقانون الدولي فإن هذه المقولة غير مقبولة. صحيح أن النازيين حكم عليهم بالإعدام لما ارتكبوه من جرائم ... ولكن

من الضروري العمل على عدم الإفساح لولادة نازيين جدد مستقبلاً. وهكذا فإن محاكمات نورنبرغ يمكن اعتبارها حلاً لقضية المجازر السابقة بشكل عام ومجازر النازية وآثارها بشكل خاص، وبهذا لا ننكر دور هذه المحاكمات وما قدمته من إيجابيات للقانون الدولي، ولكنها في الوقت نفسه تركت لنا الحق في نقد منجزاتها. هكذا يتصور الأمر كثيرون، ونحن نريد تصديق ذلك، ولكننا لا نستطيع، لأننا من واجبنا أن نكون صادقين مع ذاتنا وقناعتنا الشخصية. وفي رأينا أن محاكمات نورنبرغ كانت حلاً لنهاية الحرب، ولم تكن حلاً لأوقات السلم، إذ إن الجرائم ضد الإنسانية قائمة في حالتي الحرب والسلم، لا بل إن هذه الجرائم كثيراً ما تبدأ بعد سكوت دوي المدافع. إن محاكمات نورنبرغ وما حركته من آلام في الضمير الإنساني معروفة جيداً لدى العقول المستنيرة ولدى الحقوقيين المتمرسين والنقاد الحياديين. ولكنها لم تكن على مستوى أهوال الحرب ومجازرها ومآسيها التي فاقت كل المقاييس. كان لابد من قصاص ومن أحكام بالإعدام تهز المشاعر هزاً لا تقل درجة في تحريك المشاعر عن هول المجازر ومآسيها. من الواضح أن منطق الأحداث يأمر بذلك، ونحن بدورنا ندعو إليه عالمياً. ولكن المنطق يمنع ذلك ببساطة لأسباب ذاتية.

والغريب في تاريخ المجازر أننا أمام جريمة إبادة شعب ـ كما هي الحال في المجازر الأرمنية ـ ومع هذا فإنها لم تنلْ العقاب كما ناله المجرمون في محاكمات نورنبرغ. الإبادة يجب ألاّ تؤدي إلى إبادة ثانية، سواء بالنسبة لشعب ما أو

لعقيدة ما. ومن واجبنا أن نصل إلى الجذور الفكرية التي تقوم عليها ممارسة الإبادة، وذلك عن طريق الفكر والمنطق، ومن واجبنا أيضاً النضال ضد المجازر أينما وجدت، والعمل على حماية الشعوب التي تختلف عنا معتقداً وعرقاً.

سوف تدفع العدالة عملية الكفاح ضد المجازر إلى مستوى أعلى، وإننا نؤكد أن هذه العدالة ليست شيئاً استثنائياً، بل هي العدالة العالمية بمضمونها الجزائي حارس القوانين وكفيل تنفيذ العقوبات الدولية، وإن ذلك كله هولخير البشرية في مداه الأقصى.

3 ـ الوقاية من المجازر البشرية بشكل عام

ننتقل الآن إلى الفقرة الأخيرة من بحثنا، وفيها سنحاول رسم خطة وقائية تحمينا من الجرائم ضد الإنسانية. وليس من الضروري أن نشاهد مجازر مليوني أرمني حتى ندرك ماذا علينا أن نفعل. المظاهر المجزرية معروفة، ويمكن اكتشافها قبل حدوثها، كما يمكن حساب زمن تفريخها.

وإن أسباب المجازر ـ التي سندرسها مطولاً والتي تشكل موضوع مقدمتنا هذه ومحورها ـ هذه الأسباب يمكن تجنبها. " المصل المضاد للمجازر " يمكن تحضيره بتحليل علمي اعتماداً على التجارب السابقة في حياة البشرية، وعلى المنطق والحق. يجب أن يحتل تفكير الشعوب في الوقاية من المجازر مركز الصدارة بين قضايا الفكر. التفاهم والتنازلات المتبادلة

والاعتراف بسيادة القوميات واستقلالها، كل ذلك ضروري أن نقربه جميعاً إيماناً منا بحقوق الشعوب.

في العشرين سنة الأخيرة التي تلت محاكمات نورنبرغ، جرت مجازر مشهورة في أنحاء مختلفة من العالم، وكلنا نعرف ذلك حق المعرفة. إذاً من السخرية أن نصدق أنّ محاكمات نورنبرغ وضعت حداً ونهاية للمجازر ضد الإنسانية، نقول هذا ونحن لا ننسى أن تلك المحاكمات وضعت حداً مؤقتاً واستثنائياً للمجازر النازية.

ومع هذا فالجرائم كثيرة ومنتشرة في أماكن شتى، ومثل هذه الجرائم ضد الإنسانية ليست من النوع الذي يحدث كل يوم. نحن نعلم أن هناك شعوباً لديها استعداد للقيام بالجرائم، وأن هناك ظروفاً ملائمة لنمومثل هذه البذور الإجرامية، وعليه فإن الخطة الأساسية التي يجب اتباعها علمياً تقوم على قبول نصيحة معلمينا بول كريكري وليسبيني وغيرهما. إن هدف النضال ضد المجازر يتوقف على العالم كله. " الحكمة في التعايش هي الحب بين الناس ". كثيراً ما نعتقد أننا نرى في الآخرين مانراه في ذاتنا، ولكن تلك الرؤية أوتلك المعرفة تظل مشوشة وغير ثابتة ومتوقفة على ظروف الزمان والمكان. إن العلاج الجماعي، بوسائل علم سلوك الشعوب، لم نتجاهله مع كبير أهميته إلا لأن إدخاله في الملحق قد يدفع المتلقي إلى الملل

4 . المجتمع . الذنوب والمسؤوليات

في نهاية المطاف سوف نتكلم عن دور المجتمعات في ارتكاب الآثام من جهة وتحملها للمسؤوليات من جهة أخرى في عمليات المجازر ضد الإنسانية. عادة، لا يبالي الناس بالجرائم، بخاصة حين يكون المجرمون أصدقاء هم أوحين يكون الضحايا أعداءهم.

من منّا يريد أن يكون حيادياً في حكمه على هذه المجازر البشعة؟ لا جواب في الأفق المنظور. فكيف إذاً يمكن لنا أن نرسم خطة مستقبلية ضد هذا النوع من المجازر؟ واليوم أكثر من أي وقت مضى، تستخدم المجازر في الحروب الموجهة دولياً ومحلياً كسلاح مؤثر وفعّال.

كلنا مسؤولون ـ وكما قال الدكتور لاكاس صانين في مطلع هذا القرن:

" كل مجتمع لديه ما يكفيه من المجرمين، وما يستحق من الإجرام "، وفي الحقيقة يضم المجتمع مجرمين من مختلف الأجناس والأحجام، وهؤلاء الآثمون مرتكبو المجازر هم مجرمون شنيعون عادة، وقد تعرضوا لمضاعفات وتعقيدات نفسية كثيرة.

ونحن، ذنبنا ومسؤوليتنا في إطار المجازر يجب أن يدفعنا إلى التفكير والعمل بشكل أفضل. وإننا كيفما نظرنا إلى المجازر فليس بوسعنا اعتبارها جريمة عادية، إنها جريمة مركبّة ومعقدة وذات مضاعفات خطيرة جداً تجلب الكوارث. إضافة إلى شناعتها فإنها بالمقارنة مع الجريمة العادية تشبه حادثة

صدام طائرة بالمقارنة مع حادثة سقوط دراجة. وإذا كانت الجرائم الشنيعة معيبة للفرد فإن المجازر معيبة للإنسانية كلها.

يجب أن نتفهم الشعوب، وعلى الشعوب أن تتفاهم فيما بينها. وها هوذا بول كريكري يرينا طريقة ذلك التفهم والتفاهم ويدعونا إلى الاقتراب من الحقيقة الجوهرية للمجازر حيث يقول: " يجب أن ننقاد لا بالتفاهم المنطقي فحسب، بل بالعمل أيضاً ".

الأتراك مذنبون ومثلهم الألمان. هذا جيد، ولكن ، في النهاية، كلنا مسؤولون بدرجات متفاوتة عن ذنوب أولئك الناس. عملية التفرّغ وتكريس النفس على المستوى العالمي لها دورها في دراسة الخطط المجزرية، وإن لا مبالاة الأفراد أوالجماعات تعني مشاركة بقصد أوبلا قصد في ارتكاب هذه الآثام وإن ذلك يستدعي ـ على أقل تقدير ـ مسؤوليتنا الأدبية.

5 ـ الخاتمة

في ختام بحثنا، ونحن هنا لا نعرض إلا مقدمته فقط، لا بدّ من القول إن كل فصل من فصول البحث، أي الكتاب الأصلي الكامل، يمكن أن يشكل مجلداً. وعليه فمن المنطقي أن تشكل هذه الدراسة " مجموعة أعمال"، وليس عملاً واحداً، لأن موضوع البحث غني جداً، ولأن خطته تتطلب ذلك. ولكن هدفنا من الحديث عن المجازر الأرمنية ضمن نطاق الجرائم ضد

الإنسانية إنما هوإلقاء صنّارة لالتقاط جملة من النقاط المترابطة أوجملتين تخدمان دراستنا، وهوفي الوقت نفسه تثبيت لهدف البحث مع تقديم مخطط ليكون ذلك في المستقبل مادة أولية في يدنا لتطويرها وإغنائها بالتفاصيل والذيول.

إن الخطة المستقبلية بكل صورها واحتمالاتها ليست." أرضاً محظور الصيد فيها "، فالنداء موجه إلى الجميع. لنحشدْ النوايا الخيرة من أجل عمل مفيد للإنسانية، علماً بأن هذه النوايا موجودة بلا شك على الرغم من النقص أحياناً في واقعيتها.

إننا نعتذر مسبقاً على اتساع موضوع بحثنا، وعذرنا مقبول، فالاتساع ضروري لأننا نهدف الاقتراب أكثر من جوانب المسألة المطروحة لنرى كيف تبدأ المجازر ضد الإنسانية بالمذابح الجماعية، تلك التي تجسدت في المجازر الأرمنية، إذ إنها تمثل بحق "الجريمة المتميزة" على لوح الجرائم، وهي فريدة وخطيرة جداً، لأنها تقتل الإنسان وتقضي على "هوية شعب بكامله".

إن مضاعفات المجازر الأرمنية وآثارها قد أوصلت، من قريب أوبعيد، إلى المجازر اللاحقة بعد ربع قرن من الزمان، كما رأينا في بحثنا. وهذه المجازر قلبت العالم رأساً على عقب. يا للأسف ! لقد أوصلنا إلى تلك النتيجة أمران هما: اللامبالاة تجاه المجازر، وعدم معاقبة مجرميها.

إن آثام الأتراك والألمان ذات مسؤولية مضاعفة حين نقارنها مع مسؤولية الشعوب الأخرى،لأن ما ارتكبوه من مجازر كان يهدف إلى إبادة شعوب. وكان في الوقت نفسه جريمة ضد الإنسانية جمعاء.

وسوف نرى أن الشعب الأرمني ـ كما أوضح جاك دي مورغان ذات مرة قائلاً:" هذا الشعب الأرمني لا يستحق ذلك الوضع المأساوي الذي خبّأه له القدر الظالم ".

وفي الختام نعترف أننا نثق بحسن نية كل الذين سيشرفوننا بقراءتهم هذا الكتاب المخصص للمجازر بصفتها جرائم ضد الإنسانية. وإننا ـ لأسباب عديدة خارجة عن إرادتنا ـ لا نستطيع اعتبار هذه الدراسة كافية، ولهذا نتعهد بالكتابة عن مجازر الأرمن لا كعمل علمي أكاديمي فقط، بل كواجب إنساني تجاه شعب يجهل بعض الناس مأساته. وهذا الشعب المظلوم لم يكن لديه الحظ ليرى المذابح التي ارتكبت ضده مطروحة على منبر العدالة الدولي، كما طرحت المذابح التي ارتكبت بحق غيره من الشعوب.

إن هذا الشعب المهمل قد خرج منذ قرن من الزمان من دائرة النسيان بفضل معاناته وآلامه ومآسيه وهويستحق، بلا أي شك، مصيراً أفضل. لنحاولْ، وإنْ أخفقنا، لفت انتباه العالم الحر في هذا القرن العشرين إلى قضية الشعب الأرمني، وبصورة خاصة إلى الإجحاف المزري بحقه. في مقدمة كتاب جاك دي مورغان نقرأ ما كتبه سلوم بيركر عن تاريخ

الأرمن:" هذه الشجاعة والقوة الذاتية وقصة المعاناة الطويلة على سفوح جبلَيْ آرارات[15] هي شجاعة وقوة وقصة عمالقة تلك البلاد". وإنني أرجوالسماح عن تقصيري، وحسبي حسن النية في عملي هذا. وأملي أن أكون قد توفقت، رغم ضيق الوقت، في إلقاء بعض الضوء على موضوع صعب وكبير، إنه موضوع المجازر ذوالوجه البشري العام والأرمني الخاص. ولا ننسى أن نتذكر ونذكّر دائماً بأن مشاهد شهداء الأرمن هي صورة مطابقة لمشاهد الجحيم في ملحمة دانتي ـ "الكوميديا الإلهية". وفي نهاية المطاف، وبعد كل ما عرضنا، نتساءل: هل توجد في العالم عدالة؟

مهما كان الجواب، فإننا واثقون بقدرة الفكر الإنساني على وضع حلول لمعالجة هذا الظلم، ولحماية الصدق حماية أبدية من أن يتعرض إلى محنة تقضي عليه. وإنّ تطور الفكر البشري ليس إلا "تاريخ الحكمة النابع من قلب الإنسان، والعاجزة حتى اليوم أن تفرض نفسها على الواقع". وبناءً على اعترافات ياسبرز عن خلاص البشرية، فإننا نردّد معه:" إذا بقي الفكر الإنساني دون جدوى أونتيجة، وإذا كانت الجرائم لن تنقطع، وإذا أخفقت قوى الحق في مقاومة الشر، فإن ذلك يعني نهاية البشرية". رغم ذلك، فالأمل بقدرة الفكر كبير، والثقة به لا تتزعزع مهما كثر عدد الضحايا، ومهما تجلّى انحياز السياسة الدولية، ومهما كان الناس في حياتهم الحزبية والقومية بعيدين عن الفكر والمنطق. إن التجربة تعلمنا آفاق الفكر وتطوره.وإن الأعمال الخيرة، حتى في حال عدم استطاعتنا التسليم بحسن

النية لدى الفكر دائماً، تلك الأعمال هي نتيجة من الفكر ذاته والتفاهم القائم على الثقة بين الناس.

البكاء على مصير البشر، آه البكاء، إنه لا يكفي لحل المشكلات. إن النضال ضد المجازر يتطلب منطقاً لا يكتفي بالنواح على الضحايا، ولا يكتفي بالاستنكار ولعنَ المجرمين. وهذا المنطق موجود والحمد لله، وأصحابه وحدهم هم الذين يمتلكون الشجاعة للتصريح: كلنا مسؤولون عن البشرية لأننا بشر، إن هذا الإحساس بالذنب والمسؤولية معاً هوأساس العمل المنقذ، ذلك العمل المبرِّر خلود الحكمة. ليست نهاية العالم غداً. وإن داء انتحار البشرية سيزول بزوال المجازر . وكل شعب يسعى إلى إبادة شعب آخر يبيد شيئاً من ذاته، لا بل يحكم عليها بالخراب.

الحواشي

خاص بالنص العربي . الشرح

1 ـ كيليكيا Cilicia : تقع على البحر الأبيض المتوسط إلى الجنـوب الغربـي من جبال طوروس.

كانت قبل الميلاد جزءاً من الدولة السلوقية ثم أمست مقاطعة رومانية.

وفي القرن السابع أصبحت جزءاً من الدولة العربية (الأموية)، ثم انتقلـت إلى يد البيزنطيين عام 964 م.

سكانها ـ منذ أقـدم العصـور ـ سـوريون وأرمـن. وهـي تعـرف في الكتـب التاريخية باسم أرمينيا الصغرى Lesser Armenia . وقد قامت بها عـام 1080 م مملكة أرمنية دامت ثلاثة قرون كاملة.

احتلها المماليك عام 1375م، ثم الأتراك العثمانيون عام 1515م.

الجدير بالملاحظة أن كيليكيا ـ كمـا تشـهد الخرائـط شـهادة صريحـة ـ هـي امتداد سوري للواء اسكندرون السليب.

نقلاً عن كتاب "الأرمن عبر التاريخ" لمؤلفه الأستاذ مروان مدور. منشورات دار مكتبة الحياة في بيروت عام 1982 . الصفحة 224

2 ـ معاهدة سان ستيفانو: تمّ التوقيع عليها عام 1878 بُعيد الحرب الروسية التركية التي انتهت بهزيمة الأتراك.

3 ـ معاهدة سيفر:جرى التوقيع عليها في 10 آب 1920 بين الحلفاء وتركيا. وهي من نتائج الحرب العالمية الأولى. من أهم مقرراتها حل الأمبراطورية العثمانية وتقليص حدودها إلى حدود تركيا الحالية.

4 ـ نانسن : باحث ورحّالة وعالم اجتماع نرويجي. نذر نفسه للدفاع عن الحق الأرمني، ومساعدة المهجّرين الأرمن. له عدة مؤلفات عن القضية الأرمنية.

5 ـ معاهدة لوزان : عام 1922 ـ 1923 عُقدت جلسات مؤتمر عالمي. كان من نتائجه توقيع هذه المعاهدة، وهي اتفاقية مصالحة مع تركيا من أجل حرية الملاحة في مضائق البحر الأسود.

6 ـ كاغكيتون (خلقيدونية): بلدة على ضفاف البوسفور الآسيوي. بنيت عام 675 ق.م. فيها معبد أبولون الشهير. وهي اليوم إحدى ضواحي استنبول، واسمها كادي كوي. كان معظم سكانها حتى نهاية الحرب العالمية الأولى من الأرمن واليونان.

عقدت فيها مجامع كنسية كثيرة، أشهرها المجمع المسكوني عام 451 م الذي أدّى إلى أكبر انشقاق في تاريخ الكنيسة المسيحية، بسبب الخلاف حول فهم العلاقة بين طبيعة المسيح اللاهوتية والناسوتية.

7 ـ الإنكا والآسيك والإيروك: شعوب من الهنود الحمر، عاشت في القارة الأميركية قبل أن يغزوها الأوروبيون.

8 ـ مبادئ ولسن: ولسن هو الرئيس الـ 38 للولايات المتحدة الأميركية. اقترح في نهاية الحرب العالمية الأولى مبادئ للسلام وعددها "14". أحد هذه المبادئ ينص على منح الحكم الذاتي لكل شعب من شعوب الأمبراطورية العثمانية.

9 ـ ماندلشدام (1869 ـ 1939): دبلوماسي روسي ودكتور في الحقوق الدولية. عمل مترجماً في السفارة الروسية باسطنبول. وهو من المدافعين المشهورين عن حق الشعب الأرمني. له عدة مؤلفات عن القضية الأرمنية تظهر سعة اطّلاعه على الموضوع المدروس.

10 ـ معاهدة برلين: عقدت عام 1878 بين ممثلي الدول الأوروبية الكبرى وقد ترأس مؤتمرهم بسمارك. وكانت إحدى نتائج هذا المؤتمر إلغاء معاهدة سان ستيفانو والاستعاضة عنها بمعاهدة برلين التي قلصّت من مكاسب الروس، وأبقت على الأمبراطورية العثمانية بصفتها دولة أوروبية، وسمحت للنمسا باحتلال البوسنة والهرسك، ولكنها أخفقت في منح دول البلقان الحرية والاستقلال.

11 ـ النص الأصلي لمقولة الأتراك الشهيرة:

" لكي تنتهي القضية الأرمنية، لا بدّ من إنهاء الأرمن" ـ هو باللغة التركية:

ERMANI MASALASINI BITIRMAK UCUN ERMANILARI BITIRMALI

12 ـ اجتماع جنيف:عام 1955 بين الدول العظمى: الاتحاد السوفييتي ـ فرنسا ـ أمريكا ـ بريطانيا. نوقشت فيه قضية ألمانيا ومسائل الأمن الأوروبي ونزع السلاح وتطوير العلاقات بين الشرق والغرب.

13 ـ الصلبان الحجرية ـ الخاتشكار: صلبان ذات نقوش منحوتة من الحجر أو في الحجر. وهذه حرفة أو فن ديني خاص بالأرمن.

14 ـ اجتماع لندن: من 21 شباط حتى 14 آذار عام 1921 بين الحلفاء المنتصرين من جهة، وألمانيا وتركيا المهزومتين من جهة ثانية.

15 ـ آرارات: جبل يقع في " هضبة أرمينيا" على مقربة من الحدود الإيرانية. يعتبر أعلى جبل في المنطقة. له قمتّان كبرى وصغرى. ارتفاع الكبرى 5185 متراً، وارتفاع الصغرى 3925 متراً. ارتبط اسم آرارات تاريخياً بالمكان الذي استقرت عليه سفينة نوح. وهو الشعار الرسمي الشهير للشعب الأرمني.

المحتوى

الصفحة

إهداء 7

شكر 9

مقدمة الترجمة الأرمنية 10

مقدمة الترجمة العربية 11

نشيد كيليكيا باللغة الأرمنية 14

نشيد كيليكيا باللغة العربية 15

أبيات للشاعر التركي العالمي ناظم حكمت 16

تقديم الكتاب بقلم نيافة المطران بطرس مراياتي 19

الفصل الأول

المجازر جريمة ضد الإنسانية 39

1 المجازر بشكل عام 40

2 تاريخ المجازر 41

3 أسباب المجازر 43

4 الوجه القانوني والإجرامي للمجازر 52

5 المجازر المباشرة وغير المباشرة 54

الفصلِ الثاني

الأرمن ضحية السياسة في الشرق 59

1 نظام حكم السلطان عبد الحميد 60

2 في ظل تركيا الفتاة 63

3 المرحلة الكمالية وما بعدها 78

4 من المسؤول عن المجازر الأرمنية ؟ 84

آ طلعت باشا 87

ب جمال باشا 87

ج أنور باشا 88

د مصطفى كمال باشا 88

هـ ألمانيا 89

و الحلفاء 91

5 نتائج المجازر الأرمنية 94

6. دور الكنيسة 105

الملحق الأول 110

1 ماهية الجريمة ضد الإنسانية 110

2 خرق القانون 112

3 حدود المسؤولية 121

المحتوى

الصفحة

إهداء 7

شكر 9

مقدمة الترجمة الأرمنية 10

مقدمة الترجمة العربية 11

نشيد كيليكيا باللغة الأرمنية 14

نشيد كيليكيا باللغة العربية 15

أبيات للشاعر التركي العالمي ناظم حكمت 16

تقديم الكتاب بقلم نيافة المطران بطرس مراياتي 19

الفصل الأول

المجازر جريمة ضد الإنسانية 39

1 المجازر بشكل عام 40

2 تاريخ المجازر 41

3 أسباب المجازر 43

4 الوجه القانوني والإجرامي للمجازر 52

5 المجازر المباشرة وغير المباشرة 54

الملحق الثاني 125

أسلحة الدمار الشامل 125

الفصل الثالث

الوقاية من المجازر..... 131

1 الوقاية من مجازر ضد الأرمن 132

2 محاكمات نورنبرغ 137

3 الوقاية من المجازر البشرية بشكل عام 140

4 المجتمع ـ الذنوب والمسؤوليات 142

5 الخاتمة..... 143

الحواشي 149

المحتوى

مجازر الأرمن
جرائم ضد الإنسانية

« إن الشعوب بطبيعتها محبّة للسلام »

الرئيس حافظ الأسد

« هناك جرائم تخيف البشر
وهناك جرائم أخرى
تخيفنا من حقيقة كوننا بشراً »

المؤلف : الحقوقي الدولي موسى برنس

« لا يمكن لأي شعب من الشعوب
أن يعيش بسلام وأمان
ما دام على الأرض شعب آخر
يعاني من ظلم أخيه الإنسان »

المترجم : الدكتور أكوب أوقجيان

« كل مجزرة تبقى بلا عقاب
تشجّع الأفراد والدول
على ارتكاب مجزرة مماثلة
وكل مجرم يطوى ملفه
يظهر مجدداً في زي آخر واسم جديد »

نيافة المطران : بطرس مرياتي

عنوان المترجم
الدكتور آكوب أوقجيان
السليمانية ـ الصيرفي
شارع ٤٤٦ حلب ـ سوريا

Dr. Hagop Okjian
Sulemanie Seyrafy
Street 446
Aleppo - Syria